٢٠١٢

حالـة

إنعدام الأمن الغذائي في العـالم

النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية

FAO FIAT PANIS

WFP

wfp.org/ar

IFAD

الرسائل الرئيسية

- **يعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢ تقديرات جديدة عن عدد ناقصي التغذية ونسبتهم من حيث توزيع إمدادات الطاقة الغذائية، وذلك ابتداء من عام ١٩٩٠. ولا يزال عدد الجياع في العالم مرتفعاً بشكل غير مقبول بعدما بلغ عدد من يعانون من نقص مزمن في التغذية ٨٧٠ مليون نسمة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.** ويعيش القسم الأكبر منهم في البلدان النامية حيث يقدّر عدد ناقصي التغذية بزهاء ٨٥٠ مليون نسمة أو أقل بشكل طفيف من ١٥ في المائة من السكان.
- **تفيد التقديرات المحسّنة لنقص التغذية اعتباراً من سنة ١٩٩٠ أنّ التقدم المحرز باتجاه خفض الجوع قد فاق التوقّعات.**
- **إنّ القسم الأكبر من التقدم قد تحقق قبل الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتباطأ منذ ذلك الحين التقدم المحرز على المستوى العالمي للحدّ من الجوع، لا بل راوح مكانه.**
- **يتضح من خلال النتائج المنقّحة أنّ غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض انتشار نقص التغذية إلى النصف في العالم النامي مع حلول سنة ٢٠١٥ بات في متناول اليد،** شرط اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بعكس التباطؤ الحاصل منذ الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- **رغم التحسينات الملحوظة التي أُدخلت هذه السنة على المنهجية التي تعتمدها الفاو في تقديراتها عن نقص التغذية، من الضروري إجراء مزيد من التحسينات وتحسين البيانات للإحاطة بتأثيرات أسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية الأخرى.** وعليه، فإنّ تقديرات نقص التغذية لا تعكس بالكامل تأثّر الجوع بالارتفاعات الحادة في الأسعار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أو التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده بعض البلدان منذ سنة ٢٠٠٩، ناهيك عن الزيادات الأخيرة في الأسعار. ومن الضروري توافر مؤشرات أخرى للتوصل إلى تقييم أشمل لنقص التغذية والأمن الغذائي.
- **لكي يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز تغذية أكثر المحتاجين، لا بدّ من أن يشارك الفقراء في عملية النمو وأن يستفيدوا منها:** (١) يجب أن يُشرك النمو الفقراء وأن يصل إليهم؛ (٢) يتعيّن على الفقراء استخدام الدخل الإضافي لتعزيز كميّة نظمهم الغذائية ونوعيتها ولتحسين الخدمات الصحيّة؛ (٣) يجدر بالحكومات أن تستخدم المزيد من الموارد العامة للسلع والخدمات العامة التي يستفيد منها الفقراء والجياع.
- **يتّسم النمو الزراعي بفعالية خاصة للحدّ من الجوع ومن سوء التغذية.** ويعتمد القسم الأكبر ممن يعانون الفقر المدقع على الزراعة والأنشطة المتصلة بها لكسب قسم وافر من سبل عيشهم. ويكون النمو الزراعي الذي يشارك فيه أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء، أكثر فعالية للحدّ من الفقر المدقع والجوع متى نجح في زيادة العائدات لقاء العمل ومتى خلق فرص عمل للفقراء.
- **يجدر بالنمو الاقتصادي والزراعي أن يكون "مراعيا للتغذية".** لا بدّ أن يؤدي النمو إلى زيادة النتائج التغذوية من خلال تعزيز الفرص المتاحة للفقراء من أجل تنويع نظمهم الغذائية؛ وزيادة فرص الحصول على مياه شرب آمنة وعلى خدمات الصرف الصحي؛ وزيادة فرص النفاذ إلى الخدمات الصحيّة؛ وتوعية المستهلكين على نحو أفضل على التغذية الصحيحة والعناية بالأطفال؛ وتوزيع المكمّلات الغذائية على فئات معيّنة في حالات النقص الحاد في المغذيات الدقيقة. وتُعتبر في المقابل التغذية الجيّدة عنصراً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- **إنّ الحماية الاجتماعية أساسية لتسريع عجلة الحدّ من الجوع.** فهي قادرة بالدرجة الأولى على حماية الفئات الأكثر ضعفاً التي لم تستفد من النمو الاقتصادي. وثانيا، تساهم الحماية الاجتماعية، الحسنة التنظيم، مساهمة مباشرة في تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء، خاصة صغار المزارعين منهم، على التصدي للمخاطر واعتماد تكنولوجيات محسّنة ذات إنتاجية عالية.
- **لا بدّ للنمو الاقتصادي أن يترافق مع إجراءات عامة هادِفة وحاسمة للعمل بسرعة على الحدّ من الجوع.** ويجدر بالسياسات والبرامج العامة أن تخلق مناخاً مشجّعاً للنمو الاقتصادي الطويل الأجل المناصر للفقراء. ومن العناصر الرئيسية لخلق مناخ مشجّع توفير السلع والخدمات العامة لتطوير القطاعات الإنتاجية، وإعطاء الفقراء فرصاً متساوية للحصول على الموارد، وتمكين المرأة، وتصميم نظم للحماية الاجتماعية وتطبيقها. ويتّسم وجود نظام محسّن للإدارة، قِوامه الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بأهمية خاصة بما يضمن كفاءة هذا النوع من السياسات والبرامج.

٢٠١٢

حالــة
إنعدام الأمن الغذائي في العـالم

النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ
لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠١٢

تنويه مطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و برنامج الأغذية العالمى. ٢٠١٢.
حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة ٢٠١٢. النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ لتسريع
الحد من الجوع وسوء التغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-607316-7

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2012

المحتويات

٤ تقديم
٦ شكر وتقدير

٨ نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٢

٨ سوء التغذية حول العالم
١٣ التحسينات التي حدثت في البيانات والمنهجية

١٥ النمو الاقتصادي والجوع وسوء التغذية

١٥ نمو الدخل والتغيّرات في استهلاك الأغذية
٢١ كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟
٢٤ النتائج المتعلقة بالتغذية – حدوث تقدم على نطاق العالم ولكن ما زالت توجد مشاكل كثيرة

٣٠ إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية

٣٠ دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع
٣٢ إسهام أصحاب الحيازات الصغيرة في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي
٣٥ الجوع والزراعة والتنمية المستدامة
٣٧ أهمية الاقتصاد الريفي غير الحقلي وصلاته بالزراعة

٣٩ الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء

٣٩ هي أحد الأساسات التي يقوم عليها الحد من الفقر ومن سوء التغذية
٤٠ شبكات الأمان الاجتماعي الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية
٤٤ الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

٥١ الملحق الفني

٥١ الملحق ١: مدى انتشار نقص التغذية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية
٥٥ الملحق ٢: تحديث وإصلاح منهجية منظمة الأغذية والزراعة لتقدير انعدام الأمن الغذائي – موجز بالتغييرات وتأثيراتها
٦٣ الملحق ٣: مسرد بمصطلحات مختارة مستخدمة في هذا التقرير

٦٤ الحواشي

يركز إصدار عام ٢٠١٢ من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم على أهمية النمو الاقتصادي في التغلب على الفقر والجوع وسوء التغذية. ويسرّنا ملاحظة أن بلداناً نامية كثيرة، وإن لم تكن جميعاً، قد تمتعت بمعدلات نمو مرموقة أثناء العقود الأخيرة. وتشكل معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عاملاً رئيسياً من عوامل الحد من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية. بيد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يكفل النجاح. فكما ذكر مؤخراً Jean Dreze وAmartya Sen، فإن هذا النجاح "يتطلب سياسات عامة فعالة لضمان تقاسم ثمار النمو الاقتصادي على نطاق واسع، كما يتطلب - وهذا أمر في غاية الأهمية - حسن استخدام الإيرادات العامة المتولدة عن النمو الاقتصادي السريع من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما من أجل توفير الرعاية الصحية العامة والتعليم العام."[1] ونحن نوافق على ذلك تماماً.

وما زالت توجد كثرة كثيرة من الظروف التي لا يستفيد فيها الفقراء من النمو الاقتصادي استفادةً كافيةً. وقد يحدث ذلك لكون النمو ينشأ في قطاعات لا تولد قدراً كافياً من فرص العمل للفقراء أو لأن هؤلاء يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية، وخاصة الأرض والمياه والائتمان، وصولاً أكيداً ومنصفاً. أو أنه قد يحدث بسبب عدم استطاعة الفقراء أن يستفيدوا حالاً من الفرص التي يتيحها النمو وذلك نتيجةً لنقص التغذية أو لمستويات التعليم المنخفضة أو لسوء الصحة أو للتمييز بسبب العمر أو التمييز الاجتماعي.

بيد أن أحد الدروس التي تعلمناها من قصص النجاح التي تأتي من جميع المناطق النامية، هو أن الاستثمار في الزراعة يمكن – أكثر منه في حالة الاستثمار في القطاعات الأخرى - أن يحقق نمواً اقتصادياً يعود بفوائد كبيرة على الفقراء والجوعى ومنْ يعانون سوء التغذية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا ندرك أن ذلك ليس صحيحاً على نطاق العالم. فمع استمرار التوسّع الحضري في البلدان النامية، سيتعين على الجهود المبذولة مستقبلاً للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي أن تركّز أيضاً على المناطق الحضرية. بيد أن الزراعة ما زالت هي المصدر المهيمن للعمالة في اقتصادات كثير من البلدان المنخفضة الدخل، كما أن الفقراء الحضريين ينفقون معظم مدخولهم على الغذاء. وعلاوة على ذلك، فإن أغلبية الفقراء والجوعى سيظلون، في المستقبل المنظور، يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاستثمارات المضطلع بها في البنية التحتية الريفية وفي الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة من أجل تحسين سبل عيشهم.

وهذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم يوجه الانتباه إلى إمكانات الاستثمار في النمو الزراعي المرتكز على أصحاب الحيازات الصغيرة. واعترافاً بالحاجة المزدوجة إلى حماية البيئة والحد من الجوع ومن الفقر وسوء التغذية، فإننا نوجه نداءً إلى جميع أصحاب الحيازات الصغيرة للأخذ بحلول عملية تهدف إلى النهوض بالتكثيف المستدام لنظم إنتاج الأغذية، وضمان وجود مشاركة قوية من جانب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين الآخرين، وضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية – بما في ذلك عن طريق التقليل إلى أدنى حد من خسائر المحاصيل والمفقود منها فيما بعد الحصاد على امتداد السلسلة الغذائية. ويؤدي وجود أسعار أعلى للسلع الأساسية الزراعية إلى إيجاد حوافز إيجابية لزيادة الاستثمار في الزراعة. بيد أنه يلزم وجود استجابات أفضل على مستوى السياسات وتحسين الحوكمة من أجل ضمان الاستدامة والتصدي للآثار المترتبة على زيادة تقلب الأسعار وعلى ارتفاع تكاليف سلة الغذاء بالنسبة إلى الفقراء الذين هم في معظمهم من مشتري الأغذية الصافين.

ويسوق هذا التقرير أدلةً مقنعةً على أن الفقراء والجوعى والأشخاص المعانين من سوء التغذية يستخدمون جزءاً من دخلهم الإضافي إما لإنتاج أو شراء مزيد من الغذاء بهدف زيادة ما يتحصلون عليه من الطاقة الغذائية وتنويع غذائهم. وفي ضوء هذه الخلفية، يسرّنا أن نلاحظ حدوث تحسينات كبيرة في الأمن الغذائي وفي النتائج المتعلقة بالتغذية على نطاق العالم. فالاتجاه الملاحظ من حيث انتشار نقص التغذية آخذ في التناقص، وقد رأينا حدوث بعض التقدم في مؤشرات قياسات الجسم البشري المتعلقة بنقص وزن الأطفال وتوقف نموهم ووفياتهم المتصلة بسوء التغذية. كما حدث تقدم في التغلب على بعض أنواع العجز في المغذيات الدقيقة أو "الجوع الخفي" في عدد من البلدان. وقد صارت هذه التطورات المشجعة ممكنةً بفعل الأثر المشترك لزيادة الاهتمام بالجوع والنمو الاقتصادي والزراعي الإجمالي وعمليات التدخل السياساتية الهادفة على نطاق العالم.

[1] ترد جميع الحواشي والمراجع في نهاية التقرير، أنظر الصفحات ٦٤-٦٨.

وعلى الرغم من ذلك، وكما هو موثّق في هذا التقرير، فما زال ٨٦٨ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، كما أن الآثار الصحية السلبية المترتبة على العجز في المغذيات الدقيقة ما زالت تؤثر على نحو ملياري شخص. وفي عالم اليوم الذي ينعم بفرص تقنية واقتصادية لم يسبق لها مثيل، فإننا نجد من غير المقبول بتاتاً أن يعاني أكثر من ١٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة من نقص الوزن، ومن ثم من عدم القدرة على تحقيق إمكاناتهم الاجتماعية-الاقتصادية والبشرية بالكامل، وأن يكون سوء تغذية الأطفال هو سبب من أسباب الوفاة لأكثر من ٢,٥ مليون طفل كل عام. فالجوع وسوء التغذية يمكن أن يكونا عقبة كأداء أمام تحقيق النمو الاقتصادي.

ويساورنا القلق من أن معظم من يعيشون في الريف لا يتمتعون بأوضاع عمل كريمة أو بحماية اجتماعية ملائمة وفعالة. وإننا ندعو الحكومات الوطنية إلى استخدام الموارد العامة الإضافية المتولدة عن النمو الاقتصادي في جملة أغراض من بينها، بناء نظم حماية اجتماعية شاملة لدعم من لا يستطيعون مساعدة أنفسهم في سعيهم إلى ضمان الحصول على تغذية وافية. ويكرس هذا التقرير جزءًا لتناول الخبرة المكتسبة مؤخراً في مجال الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد أسس النمو الزراعي والأمن الغذائي على السواء. وينبغي أن تكون هذه النُّهُج قائمةً على حقوق الإنسان وأن تستهدف الفقراء وتعزز المساواة بين الجنسين وتدعم إمكانية التكيّف في الأجل الطويل وتسمح بتحقيق الخروج المستدام من الفقر.

وفي حين أن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢ يعترف بما للنمو الاقتصادي من إمكانات التعجيل بعمليات الحد من الجوع والفقر وسوء التغذية، فإنه يوجه الانتباه أيضاً إلى اقتران العولمة والنمو الاقتصادي بالاتجاه نحو الإفراط في التغذية، حتى في البلدان المنخفضة الدخل. فالتحولات المجتمعية التي لوحظت في عملية النمو الاقتصادي والتحديث والتوسّع الحضري، قد أدت إلى قيام عدد متزايد من الناس بتبني أنماط حياتية ونظم غذائية تفضي إلى زيادة الوزن وما يتصل بها من أمراض غير سارية. وما يُحدثه ذلك من آثار سلبية على نظم الصحة العامة هو أمر ذو بال بالفعل في كثير من البلدان. فالاستهلاك المفرط والهدْر، إلى جانب خسائر ما بعد الحصاد، يستنزفان الموارد النادرة التي يمكن أن تُستخدم في تحسين تغذية الفقراء والجوعى وفي الإقلال في الوقت نفسه من البصمة البيئية لنظام الأغذية.

ومنظماتنا الثلاث، التي تعمل مع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، ملتزمة بإيجاد نُهُج متكاملة بصورة أفضل بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنهوض بالتعاون فيما بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. ومن أجل الإسهام في تحسين جميع أبعاد مسألة انعدام الأمن الغذائي، فإن السياسات والاستراتيجيات والبرامج لا يجب أن تكون "مراعيةً لمصالح الفقراء" وحسب بل أن تكون أيضاً "مستجيبة للاعتبارات التغذوية" عن طريق تشجيع التفاعلات الإيجابية والمستدامة فيما بين جميع القطاعات الفاعلة الرئيسية الثلاثة التي ينبغي إشراكها، ألا وهي قطاعات: الزراعة والتغذية والصحة.

وبالنظر إلى أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل اليوم، فإننا نلاحظ بقلق خاص أن تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية الأخيرة مازال هشاً. ونحن مع ذلك نناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً إضافيةً لمساعدة أفقر الناس على إعمال حقهم الإنساني الأساسي في الحصول على غذاء كاف. ويتمتع العالم بالمعرفة وبالوسائل التي تمكنه من القضاء على جميع أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولذلك فإننا لا نرى إفراطاً في الطموح الرامي إلى تحقيق هذا الهدف، كما أننا نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة تحدي القضاء على الجوع التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

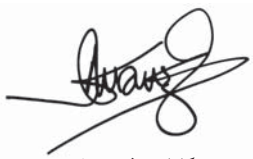

كانايو ف. نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إيرثارين كوزن
المديرة التنفيذية
لبرنامج الأغذية العالمي

شكر وتقدير

أعدّ تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢ في إطار عمل تولى قيادته بصورة عامة Jomo Kwame Sundaram، المدير العام المساعد وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما التنسيق الفني لهذا المنشور فقد قام به David Dawe وHartwig de Haen (اللذان توليا أيضاً دور المحررَيْن الفنيَيْن للتقرير)، وKostas Stamoulis وKeith Wiebe وهم جميعاً من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وتولت Michelle Kendrick تنسيق جميع الخدمات المتعلقة بالتحرير والرسوم البيانية والتصميم والنشر. وقدمت Anna Doria Antonazzo دعماً إدارياً ممتازاً، كما أعد موظفو شعبة الإحصاء البيانات الأساسية المتعلقة بنقص التغذية.

وهذا هو الإصدار الثاني من هذا التقرير الذي أعدته بصورة مشتركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي. وقد قام Thomas Elhaut (الإيفاد) وLynn Brown (برنامج الأغذية العالمي) بتنسيق الدعم المقدم من مؤسستيهما. كما قدم Carlos Seré من (الإيفاد) التشجيع لهذا العمل المشترك.

وقد أعدت شعبة الإحصاء التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٢، وذلك بإسهامات فنية رئيسية مقدمة من Carlo Cafiero وPietro Gennari وJosef Schmidhuber.

أما الفصل المعنون النمو الاقتصادي والجوع وسوء التغذية فقد أعده David Dawe وHartwig de Haen. وقام Thomas Elhaut (الإيفاد) بإعداد الفصل المتعلق بإسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، بينما أعدت Lynn Brown (برنامج الأغذية العالمي) الفصل المتعلق بالحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، وذلك بإسهامات من Rosaleen Martin وSusanna Sandström (برنامج الأغذية العالمي) وBenjamin Davis (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية).

وأمّا الإطار المعنون تعزيز العمالة اللائقة في الزراعة والمناطق الريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي فقد أعدته Elisenda Estruch Puertas من (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية). وقامت Ana Paula de la O Campos وElisabeth Garner (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية) بإعداد الإطارين المعنونين تصميم التحويلات بغية تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتصميم برامج الأشغال العامة بما يحقق صالح المرأة. وأما الإطار المعنون مكافحة سوء التغذية في المناطق الحضرية: نظام الأمن الغذائي الريادي في مدينة بيلو هوريزونتي فقد أعده Holger Güssefel من مجلس مستقبل العالم. وأعد Benjamin Davis (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) الإطار المعنون من الحماية إلى الإنتاج.

وقام Carlo Cafiero وCinzia Cerri (شعبة الإحصاء) بإعداد الملحق الفني تحت توجيه Pietro Gennari بدعم من Nathalie Troubat وChiara Brunelli وAna Moltedo وكامل فريق الأمن الغذائي والإحصاءات الاجتماعية. وقُدمت إسهامات رئيسية من Adam Prakash وGladys Moreno Garcia.

وينوه بالتحليل المقدم لفروع التقرير من Pietro Conforti وDominique van der Mensbrugghe (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وMerritt Cluff وHolger Matthey من شعبة التجارة والأسواق. وقُدم دعم بحثي ممتاز من Chiara Brunelli (شعبة الإحصاء) وAli Doroudian (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) وNathan Wanner (شعبة الإحصاء). وقدمت Melanie Cowan (منظمة الصحة العالمية) مساعدة في الحصول على بيانات.

وقُدمت تعليقات واقتراحات هامة من James Garrett (مكتب نائب المدير العام لشؤون المعرفة، الفاو)؛ Panagiotis Karfakis وLeslie Lipper وNick Parsons وTerri Raney وGeorge Rapsomanikis وMark Smulders (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وCarlo Cafiero، وJoseph Schmidhuber (شعبة الإحصاء)؛ وDavid Hallam من شعبة التجارة والأسواق؛ وMauro Bottaro وAna Paula de la O وElisenda Estruch Puertas وKae Mihara وSibyl Nelson وHajnalka Petrics وCristina Rapone (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية)؛ وPierre Gerber من شعبة حماية الحيوانات وصحة الحيوان، إدارة الزراعة وحماية المستهلك؛ وBrian Thompson وEllen Muehlhoff وPeter Glasauer من شعبة التغذية وحماية المستهلك، إدارة الزراعة وحماية المستهلك؛ وIrini Maltsoglou من شعبة المناخ والطاقة والحيازة، الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة Ilaria Firmian وGary Howe وGeoffrey Livingston وBettina Prato وGanesh Thapa (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ وLynn Brown وGiancarlo Cirri وSarah Longford وSaskia de Pee وCarlo Scaramella (برنامج الأغذية والزراعة)؛ وOusmane Badiane (شعبة أفريقيا، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)؛ وMelanie Cowan وMonika Bloesser (منظمة الصحة العالمية)؛ وMark Fryars (مبادرة المغذيات الدقيقة)؛ وMario Mazzocchi (إدارة

الإحصاءات، جامعة بولونيا)؛ وBarry M. Popkin (إدارة التغذية، جامعة كارولاينا الشمالية)؛ وVincent Requillart (شعبة البحوث، المعهد الوطني للبحوث الزراعية (إينرا)، تولوز)؛ وMarie Ruel (الشعبة المعنية بالفقر والصحة والتغذية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)؛ وPrakash Shetty (معهد التغذية البشرية، جامعة ساوثامبتون).

وقُدمت مادة معلومات أساسية مفيدة من أجل هذه الفصول من كل من Josh Graff Zivin وFatima Frank (جامعة كاليفورنيا في سان دييغو)، وJanice Meerman (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) وAmy Heyman (شعبة الإحصاء). وقد أُثريت مادة المعلومات الأساسية بمناقشات أجريت مع عدد كبير من الأشخاص، من بينهم شكري أحمد، وMichelle Battat وGeraldo Calegar وKarel Callens وDavid Colbert وAndre Croppenstedt وBenjamin Davis وMulat Demeke وSophie Descargues وDino Francescutti وStefano Gavotti وBenjamin Henderson وAgeng Herianto وMartin Immink وAnara Jumabayeva وJuniati Victor Leon وDavid Lugg وWeldeghaber Kidane وMarco Knowles وKatia Medeiros وDanilo Mejia وEllen Muehlhoff وFlorentina Williamson Noble وAlain Onibon وLuis Dias Pereira وDavid Phiri وMaylis Jean Risopoulos وLuca Russo وسيد سيف الله، وGarry Smith وMark Smulders وJames Benoist Veillerette وMario Zappacosta (الفاو)؛ وIvan Cossio Cortez وUlac Demirag وFrits Jepsen وZainab Kenjaeva وMiriam Okong'o وThomas Rath وLadislao Rubio وSteven Schonberger وDavid Young (الإيفاد)؛ وSaidamon Bodamaev وLynn Brown وMaria Catharina وCedric Charpetier وRichard Choularton وGiancarlo Cirri وSaskia de Pee وUgo Gentilini وPeter Guest وSarah Longford وAsif Niazi وKiego Obara وCarlo Scaramella (برنامج الأغذية العالمي)؛ وEnrique Blanco Armas وBénédicte de la Brière وZiauddin Hyder وMenno Mulder-Sibanda وClaudia Rokx وأحمد شوقي (البنك الدولي)؛ ومحمد عبد العزيز، ومنّان عبدول وLalita Bhattacharjee وMarie Jo Cortijo وCiro Fiorillo وPeter Ragno وشيخ صبور وReza Talukder وشاهين يعقوب (الفريق التقني لبرنامج تعزيز قدرات السياسات الغذائية الوطنية، وزارة الأغذية وإدارة الكوارث، بنغلاديش)؛ وHal Hill (الجامعة الوطنية الاسترالية)؛ وAgnes Katsulukupta (وزارة الصحة، ملاوي)؛ وFrancesca Bastagli (كلية لندن للاقتصاد)؛ وMillard Long (البنك الدولي، متقاعد)؛ وJohn Oddlin Smee (صندوق النقد الدولي، متقاعد).

وقدمت Flora Dicarlo وعمر بلبل خدمات الرسوم البيانية والتصميم من أجل النص المعد باللغة الإنكليزية. وقُدمت خدمات الترجمة التحريرية والطباعة من دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق، إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية.

نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٢

سوء التغذية حول العالم

الرسائل الرئيسية

- **يقدم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢ تقديرات جديدة عن عدد ونسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ابتداء من عام ١٩٩٠، معرَّفين من حيث توزيع إمدادات الطاقة الغذائية. ومع وجود قرابة ٨٧٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، يكون عدد الجوعى في العالم قد ظل مرتفعاً ارتفاعاً غير مقبول.** وتعيش أغلبيتهم الكاسحة في البلدان النامية حيث يقدَّر أن نحو ٨٥٠ مليون شخص، أي أقل بقليل من نسبة ١٥ في المائة من السكان، يعانون من نقص التغذية.
- **يشير التحسّن في تقديرات نقص التغذية، بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، إلى أن التقدم في الحد من الجوع هو أكثر بروزاً مما كان يُعتقد سابقاً.**
- **إن معظم هذا التقدم قد تحقق قبل الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. فالتقدم العالمي في الحد من الجوع قد تباطأ ثم استقر منذ ذلك الحين.**
- **يُفهم من النتائج المنقّحة أن الهدف المتمثل في خفض معدل انتشار الجوع في العالم النامي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال ممكن التحقيق** إذا اتُخذت إجراءات ملائمة لعكس اتجاه التباطؤ الحادث منذ الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- **على الرغم من التحسينات الهامة التي حدثت هذا العام في منهجية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بشأن تقدير نقص التغذية، فإنه يلزم إجراء مزيد من التحسينات وإيجاد بيانات أفضل بغية فهم آثار أسعار الأغذية والصدمات الاقتصادية الأخرى.** ولذلك فإن التقديرات المتعلقة بنقص التغذية لا تعكس بالكامل ما لحق الجوعى من آثار نتيجةً لارتفاعات الأسعار التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أو نتيجةً للتباطؤ الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان منذ عام ٢٠٠٩، وكذلك نتيجةً للزيادات التي حدثت في الأسعار مؤخراً. ويلزم أيضاً وجود مؤشرات أخرى لتقديم تقديرات أكثر شمولاً بشأن نقص التغذية والأمن الغذائي.

يُقدَّر أن نحو ٨٧٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية (من حيث توزيع إمدادات الطاقة الغذائية) في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ويمثل هذا الرقم ١٢,٥ في المائة من سكان العالم، أي ما معناه شخص واحد من كل ثمانية أشخاص. والأغلبية العظمى من هؤلاء، أي ٨٥٢ مليون شخص، يعيشون في البلدان النامية حيث يُقدَّر الآن معدل انتشار نقص التغذية بـ ١٤,٩ في المائة من السكان (الجدول ١).

والأرقام المحدَّثة التي جاءت نتيجةً للتحسينات التي حدثت في البيانات والمنهجية تشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في التغذية في العالم يُقدَّر أنه قد انخفض انخفاضاً أكثر حدةً مما كان يُقدَّر سابقاً حتى عام ٢٠٠٧، رغم أن معدل الانخفاض قد تباطأ بعد ذلك (الشكل ١). ونتيجةً لذلك، يتبين أن العالم النامي ككل هو أقرب إلى تحقيق هدف خفض النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن بمقدار النصف حتى عام ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية. أما التقدير الحالي فيحدد النسبة المقدرة لنقص التغذية في حالة البلدان النامية بأكثر قليلاً من ٢٣,٢ في المائة من السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (وهي أعلى بكثير مما كان يُقدَّر سابقاً)، وهو ما يعني رقماً للهدف المعني من الأهداف الإنمائية للألفية قدره ١١,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. وإذا استمر حتى عام ٢٠١٥ الانخفاض السنوي المتوسط الذي شهدته فترة العشرين عاماً الماضية، فإن معدل انتشار نقص التغذية في البلدان النامية سيصل إلى ١٢,٥ في المائة وسيظل مع ذلك أعلى من الرقم المحدد للهدف المعني من الأهداف الإنمائية للألفية ولكنه سيكون أقرب منه بكثير بالمقارنة مع ما كان مقدَّراً سابقاً.

وعلى الصعيد الإقليمي، ظلّ معدل التقدم في خفض نسبة نقص التغذية أعلى في آسيا ومنطقة المحيط الهادي وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (الشكل ٢، الصفحة ١٠). بيد أنه ما زالت توجد فروق كبيرة فيما بين الأقاليم والبلدان، بل إن بعض هذه الأقاليم والبلدان قد زاد ابتعادها عن مسارها المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد استمر في السنوات الأخيرة حدوث انخفاض في كل من عدد ونسبة من يعانون من نقص التغذية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهو ما يعني أن هذه المنطقة تسير تقريباً على المسار الصحيح من حيث تحقيق هدفها المتعلق بالقضاء على الجوع من الأهداف الإنمائية

للألفية. ويصدق الشيء نفسه على أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد شهدت منطقة جنوب شرقي آسيا أسرع معدل انخفاض في هذا الصدد (من ٢٩,٦ في المائة إلى ١٠,٩ في المائة)، يليها شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية (الشكل ٣، الصفحة ١٠). أما نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد تحسّن ولكن بسرعة أقل، في حين أن منطقة غربي آسيا قد شهدت زيادة في معدل انتشار نقص التغذية خلال هذه الفترة.

وقد أدت معدلات التقدم المختلفة إلى إحداث تغييرات هامة في توزيع من يعانون من نقص التغذية في العالم فيما بين الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ والفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ (الشكل ٤، الصفحة ١١). وكان أسرع معدل لانخفاض نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم هو في جنوب شرقي آسيا وشرقي آسيا (من ١٣,٤ في المائة إلى ٧,٥ في المائة ومن ٢٦,١ في المائة إلى ١٩,٢ في المائة، على التوالي)، بينما انخفضت هذه النسبة من ٦,٥ في المائة إلى ٥,٦ في المائة في أمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، ازدادت هذه النسبة من ٣٢,٧ في المائة إلى ٣٥ في المائة في جنوب آسيا، ومن ١٧ في المائة إلى ٢٧

الشكل ١

نقص التغذية في العالم النامي

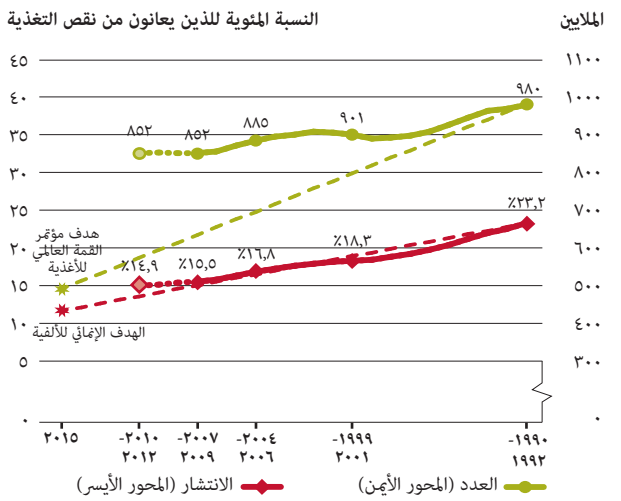

ملاحظة: تشير البيانات الخاصة بالفترة ٢٠١٠-٢١٠٢ في جميع الرسوم البيانية إلى تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الجدول ١

نقص التغذية في المناطق النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠١٠-٢٠١٢

	عدد (ملايين) ومدى انتشار (٪) نقص التغذية				
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢*
العالم	**١٠٠٠**	**٩١٩**	**٨٩٨**	**٨٦٧**	**٨٦٨**
	٪١٨,٦	٪١٥,٠	٪١٣,٨	٪١٢,٩	٪١٢,٥
المناطق المتقدمة	**٢٠**	**١٨**	**١٣**	**١٥**	**١٦**
	٪١,٩	٪١,٦	٪١,٢	٪١,٣	٪١,٤
المناطق النامية	**٩٨٠**	**٩٠١**	**٨٨٥**	**٨٥٢**	**٨٥٢**
	٪٢٣,٢	٪١٨,٣	٪١٦,٨	٪١٥,٥	٪١٤,٩
أفريقيا	**١٧٥**	**٢٠٥**	**٢١٠**	**٢٢٠**	**٢٣٩**
	٪٢٧,٣	٪٢٥,٣	٪٢٣,١	٪٢٢,٦	٪٢٢,٩
شمال أفريقيا	٥	٥	٥	٤	٤
	٪٣,٨	٪٣,٣	٪٣,١	٪٢,٧	٪٢,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٠	٢٠٠	٢٠٥	٢١٦	٢٣٤
	٪٣٢,٨	٪٣٠,٠	٪٢٧,٢	٪٢٦,٥	٪٢٦,٨
آسيا	**٧٣٩**	**٦٣٤**	**٦٢٠**	**٥٨١**	**٥٦٣**
	٪٢٣,٧	٪١٧,٧	٪١٦,٣	٪١٤,٨	٪١٣,٩
غربي آسيا	٨	١٣	١٦	١٨	٢١
	٪٦,٦	٪٨,٠	٪٨,٨	٪٩,٤	٪١٠,١
جنوب آسيا	٣٢٧	٣٠٩	٣٢٣	٣١١	٣٠٤
	٪٢٦,٨	٪٢١,٢	٪٢٠,٤	٪١٨,٨	٪١٧,٦
القوقاز وآسيا الوسطى	٩	١١	٧	٧	٦
	٪١٢,٨	٪١٥,٨	٪٩,٩	٪٩,٢	٪٧,٤
شرقي آسيا	٢٦١	١٩٧	١٨٦	١٦٩	١٦٧
	٪٢٠,٨	٪١٤,٤	٪١٣,٢	٪١١,٨	٪١١,٥
جنوب شرقي آسيا	١٣٤	١٠٤	٨٨	٧٦	٦٥
	٪٢٩,٦	٪٢٠,٠	٪١٥,٨	٪١٣,٢	٪١٠,٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٦٥**	**٦٠**	**٥٤**	**٥٠**	**٤٩**
	٪١٤,٦	٪١١,٦	٪٩,٧	٪٨,٧	٪٨,٣
أمريكا اللاتينية	٥٧	٥٣	٤٦	٤٣	٤٢
	٪١٣,٦	٪١١,٠	٪٩,٠	٪٨,١	٪٧,٧
الكاريبي	٩	٧	٧	٧	٧
	٪٢٨,٥	٪٢١,٤	٪٢٠,٩	٪١٨,٦	٪١٧,٨
أوسيانيا	**١**	**١**	**١**	**١**	**١**
	٪١٣,٦	٪١٥,٥	٪١٣,٧	٪١١,٩	٪١٢,١

* إسقاطات
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ٢

اتجاهات الجوع في الأقاليم النامية

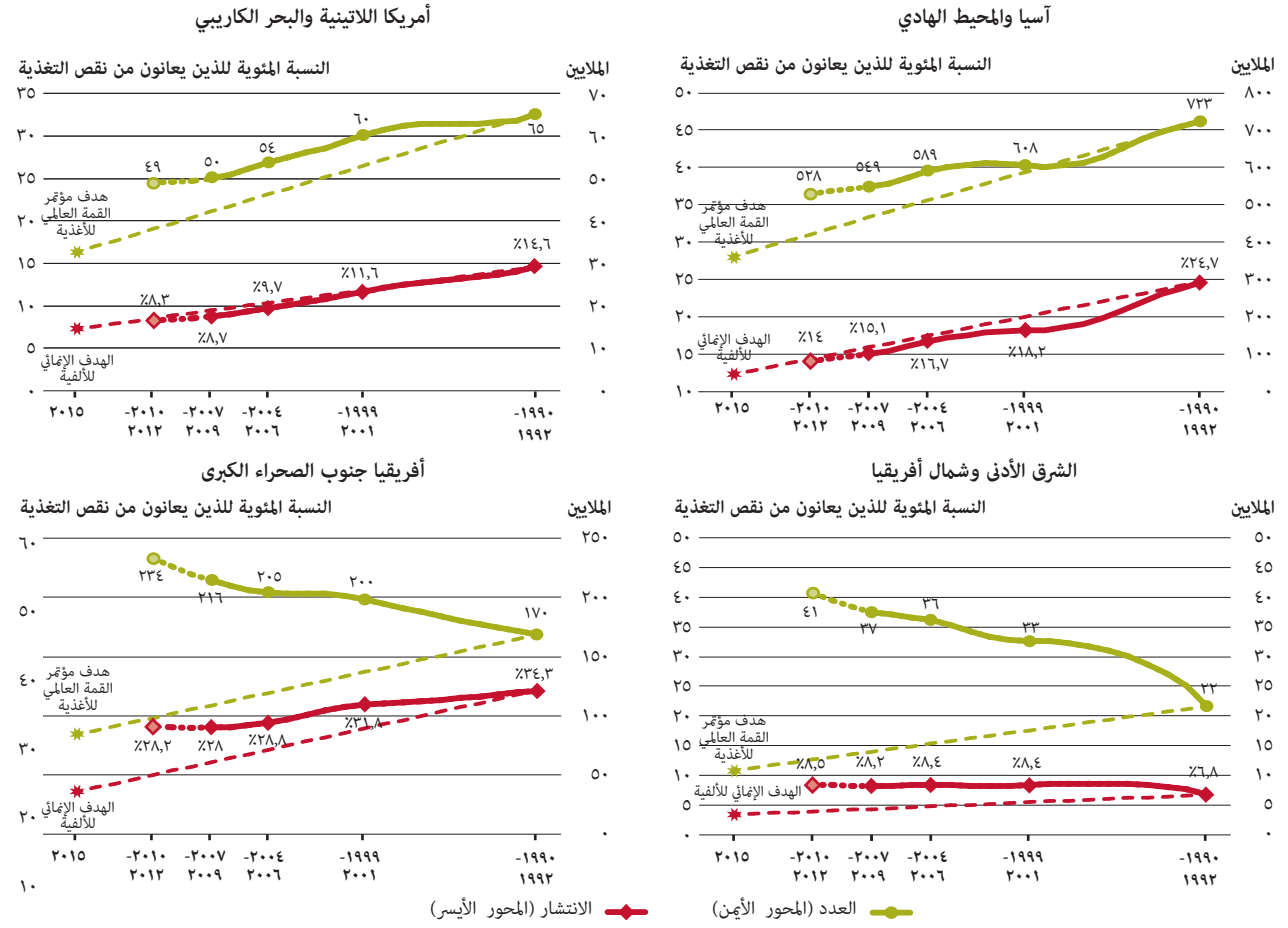

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ٣

التقدم المحرز في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية في مختلف الأقاليم

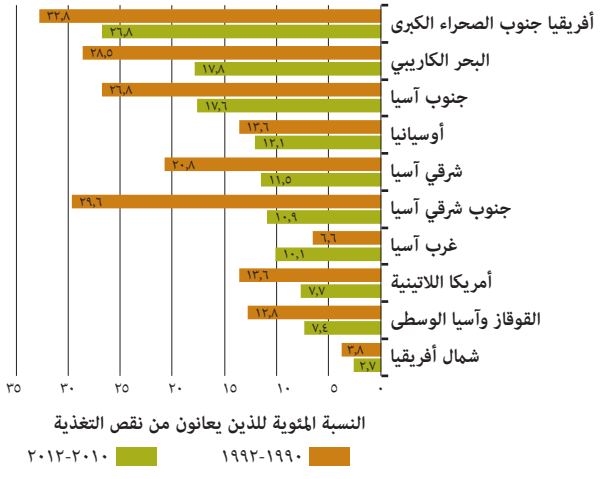

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ١,٣ في المائة إلى ٢,٩ في المائة في غربي آسيا وشمال أفريقيا.

والاتجاهات المعروضة في هذا التقرير بشأن النقص في التغذية تتفق بصورة عامة مع الاتجاهات المتعلقة بالمؤشرات الأخرى الخاصة بالأمن الغذائي والتنمية (الشكل ٥، الصفحة ١١). وما يثير الاهتمام بشكل خاص في هذا الصدد هو تطور التقديرات الجديدة المتعلقة بنقص التغذية بالمقارنة مع معدلات الفقر ووفيات الأطفال، ما يشير إلى أن نقص التغذية قد تطور على نحو يتمشى مع التقديرات العالمية والإقليمية المتعلقة بمعدلات الفقر: ففيما يتعلق بالبلدان النامية ككل، انخفض معدل انتشار نقص التغذية من ٢٣,٢ في المائة إلى ١٤,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، في حين أن معدل انتشار الفقر قد انخفض من ٤٧,٥ في المائة إلى ٢٢,٤ في المائة، بينما انخفض معدل وفيات الأطفال من ٩,٥ في المائة إلى ٦,١ في المائة.

الشكل ٤

تغير توزيع الجوع في العالم
عدد الذين يعانون من نقص التغذية بحسب الإقليم، ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١٠-٢٠١٢

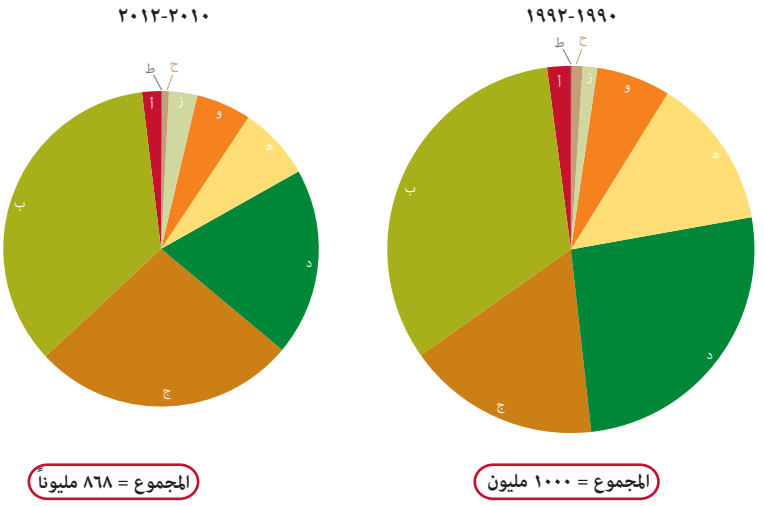

عدد الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين)	١٩٩٢-١٩٩٠	٢٠١٢-٢٠١٠
أ الأقاليم المتقدمة	٢٠	١٦
ب جنوب آسيا	٣٢٧	٣٠٤
ج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٠	٢٣٤
د شرقي آسيا	٢٦١	١٦٧
هـ جنوب شرقي آسيا	١٣٤	٦٥
و أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٦٥	٤٩
ز غرب آسيا وشمال أفريقيا	١٣	٢٥
ح القوقاز وآسيا الوسطى	٩	٦
ط أوسيانيا	١	١

ملاحظة: تتناسب المناطق الواردة في الرسوم البيانية مع العدد الإجمالي للذين يعانون من نقص التغذية في كل فترة. وجميع الأرقام مقربة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

نقص التغذية في السنوات الأخيرة

تشير التقديرات الجديدة إلى أن الزيادة في الجوع أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ - وهي الفترة التي اتسمت بأزمات في أسعار الأغذية وبأزمات اقتصادية – كانت أقل حدة مما كان مقدَّراً سابقاً. وتوجد عدة أسباب لذلك. أولاً، أن المنهجية تقدِّر النقص المزمن في التغذية على أساس الاستهلاك المعتاد للطاقة الغذائية ولا تعكس بالكامل الآثار المترتبة على ارتفاعات الأسعار، التي عادة ما تكون قصيرة الأجل. ونتيجةً لذلك، فإن مؤشر مدى انتشار نقص التغذية ينبغي ألا يستخدم للتوصل إلى استنتاجات قطعية بشأن آثار ارتفاعات الأسعار أو الصدمات الأخرى القصيرة الأجل. ثانياً، وهو أهم الأسباب، أن انتقال الصدمات الاقتصادية إلى كثير من البلدان النامية كان أقل حدةً مما كان يُعتقد في بادئ الأمر. إذ تشير تقديرات الناتج القومي الإجمالي الأحدث عهداً إلى أن "الكساد العظيم" الذي حدث في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم يُسفر إلا عن تباطؤ معتدل في نمو الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان النامية، كما أن الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية المحلية كانت صغيرة جداً في الصين والهند وإندونيسيا (وهي أكبر ثلاثة بلدان نامية). وكانت التقديرات السابقة المتعلقة بنقص التغذية تفترض أنّ البلدان النامية - وسكانها ذوي الوضع الهش للغاية - هي أكثر عرضة بكثير لأن تشهد حلول التراجع الاقتصادي بها.

ورغم أن التقديرات المتعلقة بمعدل انتشار نقص التغذية هي أدنى من الحسابات السابقة، فإن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ قد اتسمت بتباطؤ يُعتد به في التقدم نحو خفض معدلات الجوع، ما أدى أساساً إلى توقف عملية الحد من الجوع في البلدان النامية ككل. ومرة أخرى، تخفي الصورة الإجمالية وراءها اختلافات كبيرة في الاتجاهات فيما بين الأقاليم والبلدان. ففي غربي آسيا، كان معدل انتشار نقص التغذية يتزايد قبل عام ٢٠٠٧ واستمر في اتجاهه الصعودي.

الشكل ٥

الفقر ونقص التغذية ووفيات الأطفال في العالم النامي

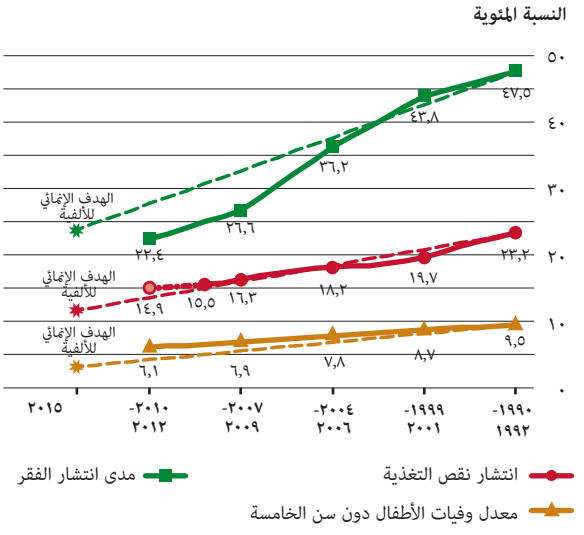

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الإطار ١

التحسينات التي حدثت في البيانات والمنهجية

يقدم إصدار هذا العام من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تقديرات جديدة عن عدد ونسبة الأشخاص الجوعى في العالم ابتداء من عام ١٩٩٠، وهو ما يعكس عدة تحسينات رئيسية حدثت في البيانات وفي المنهجية المستخدمة في المنظمة لاشتقاق مؤشر مدى انتشار نقص التغذية. وهذه التقديرات الجديدة تضم ما يلي:

- آخر التنقيحات التي أُجريت للبيانات المتعلقة بالسكان في العالم؛
- البيانات الجديدة المستمدة من الاستقصاءات الديموغرافية والصحية والأُسَرية التي تشير إلى تنقيح المتطلبات المتعلقة بالاحتياجات الدنيا من الطاقة الغذائية، على أساس قطري؛
- التقديرات الجديدة لإمدادات الطاقة الغذائية، على أساس قطري؛
- التقديرات المتعلقة بكل بلد على حدة بخصوص خسائر توزيع الأغذية على مستوى التجزئة؛
- التحسينات الفنية المدخلة على المنهجية.

(للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه التغييرات، أنظر الصفحتين ١٣-١٤ والملحق الفني.)

وعلى الرغم من هذه التحسينات، فمن المهم ملاحظة عدة محاذير في هذا الصدد هي: أولاً، أن مؤشر نقص التغذية يُعرَّف فقط من حيث المتاح من الطاقة الغذائية وتوزيعها في صفوف السكان ولا يضع في الاعتبار الجوانب الأخرى للتغذية. ثانياً، أن المؤشر يستخدم الاحتياجات من الطاقة للمستويات الدنيا من النشاط كمقياس مرجعي لمدى كفاية الطاقة الغذائية، في حين أن كثيراً من الأشخاص الفقراء والجوعى يُحتمل أن تكون لديهم أسباب رزق تنطوي على عمل يدوي شاق. وثالثاً، أن المنهجية الراهنة لا تعكس تأثيرات الأسعار في الأجل القصير والصدمات الاقتصادية الأخرى ما لم تكن هذه منعكسة في التغييرات التي تحدث في أنماط استهلاك الأغذية في الأجل الطويل. وتتسق أوجه القصور هذه مع التعاريف المستخدمة سابقاً، ولكنها تؤكد على الحاجة إلى النظر في مؤشر نقص التغذية على أنه تقدير متحفظ لنقص التغذية. ومن الضروري إجراء مزيد من التحسينات والأخذ بمجموعة أوسع نطاقاً من المؤشرات من أجل الوصول إلى فهم أكثر شمولاً لنقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، فإن المؤشرات البديلة يمكن أن تشمل مؤشرات تستخدم عتبة أعلى للاحتياجات الدنيا من الطاقة تناظر المستويات الأعلى من النشاط. وهذه تنطوي على مستويات واتجاهات مختلفة اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بنقص التغذية، على النحو الذي يناقَش بمزيد من التفصيل في الملحق الفني.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عُكس اتجاه التقدم المتواضع المتحقق أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، إذ ارتفعت معدلات الجوع بنسبة ٢ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠٧. وتباطأ التقدم في أمريكا اللاتينية والكاريبي فهبط من معدل انخفاض سنوي متوسط قدره ١,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ إلى ٠,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. أما منطقتا شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا، على النقيض من ذلك، فقد تمكنتا من التعجيل بمعدلات خفض الجوع فيهما. فقد استطاعت منطقة جنوب شرقي آسيا أن تسرّع عملية خفض الجوع من ٣,١ في المائة سنوياً قبل عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٦ في المائة بعد ذلك، بينما قامت منطقة شرقي آسيا بتحسين المعدل من ٠,١ في المائة إلى أكثر من ٤ في المائة.

ويكمن وراء هذه الاختلافات الإقليمية وجود اختلاف ملحوظ في القدرات الكفيلة بالتعامل مع الصدمات الاقتصادية (مثل الزيادات في الأسعار وحالات الكساد الاقتصادي)، بما في ذلك الاختلاف الهائل في مستويات شدة التأثّر في مواجهة الكساد العالمي وأوجه الاختلاف في القدرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة الاستجابة من جانب العرض، تبعاً للبنية التحتية للسوق، ومستويات التكنولوجيا، والهبات من الموارد الطبيعية. (عُرضت في إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير بعض المقارنات التوضيحية). وقد تمكنت بعض البلدان في آسيا من التخفيف من ضغوط الأسعار الدولية عن طريق اتخاذ تدابير أوسع نطاقاً وتدابير مضادة للتقلبات الدورية بغية تجنب أسوأ التأثيرات المترتبة على الكساد. وفي تلك البلدان، لم ترتفع أسعار الأرز المحلية إلا بشكل طفيف. وعلى العكس من ذلك، تعرض كثير من البلدان الأفريقية تعرّضاً كاملاً للآثار المترتبة على كل من ارتفاعات الأسعار والكساد العالمي، في ظل الإمكانية المحدودة للجوء إلى الوسائل والتدابير الضرورية للتخفيف من المصاعب التي تواجه سكانها. وهذا كله يشير إلى أنه يلزم بذل جهود إضافية ذات تركّز إقليمي. وهذه الجهود ينبغي أن تقودها الحكومات الوطنية وأن تحظى بدعم كامل من المجتمع الدولي.

والدرس المستفاد من هذه التجارب المختلفة هو أنه حتى في الحالات التي لا يمكن فيها اكتشاف حدوث انخفاض حاد في المقدار الكلي للطاقة الغذائية المستهلكة من جانب السكان نتيجةً لارتفاع أسعار الأغذية، فإن الأسعار الأعلى للأغذية يمكن مع ذلك أن يكون لها تأثيرات سلبية أخرى. وهذه التأثيرات قد تشمل حدوث تدهور في جودة التغذية، فضلاً عن انخفاض إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الصحة والتعليم. فكرد فعل لخسائر الدخل و/أو ارتفاع أسعار الأغذية، على سبيل المثال، قد يتعين على المستهلكين الفقراء في كثير من البلدان التضحية بجودة وتنوّع الطعام الذي يستهلكونه عن طريق اللجوء إلى الأغذية الأرخص وذات القيمة الغذائية الأقل. ومن الصعب تحديد هذه التأثيرات تحديداً كمياً في

ظل المعلومات المتاحة حالياً في معظم البلدان، ومن المؤكد أنه لا يمكن قياسها بمؤشر يرتكز فقط على مدى كفاية الطاقة الغذائية.

كذلك فإن المصاعب الكبيرة القصيرة الأجل التي قد يكون كثير من الفقراء قد عانى منها حين حدثت زيادات حادة في أسعار الأغذية في الأجل القصير، أو حين تركهم الكساد الاقتصادي بدون وظائف أو أسباب عيش لمدة أشهر، لن يعبِّر عنها بشكل كامل مؤشر لنقص التغذية المزمن يرتكز على الاستهلاك السنوي المتوسط. فقد كان من غير المحتمل أن يكون لدى فئات أفقر الفقراء أرصدة غذائية أو وفورات مالية يعتمدون عليها كما أنهم، في الحالات التي لم تكن فيها شبكات الأمان الاجتماعي العامة متاحة أو كانت تعمل بصورة سيئة، ربما تعرضوا لحرمان شديد قصير الأجل في الأغذية لا يمكن الكشف عنه إلا إذا كان من الممكن القيام بعمليات تقييم موقوتة ومتواترة لانعدام الأمن الغذائي بشكل حاد تُجرى على عينات من السكان لها صفة تمثيلية.

وعلى سبيل الإيجاز، برهنت تجربة السنوات الأخيرة على أن نتائج الأزمات المتعلقة بأسعار الأغذية والصدمات الاقتصادية الأخرى متنوعة ومعقدة، إذ تنطوي على أكثر من مجرد مجموع المأخوذ من الطاقة الغذائية؛ وهي تتراوح بين حدوث تدهور في جودة التغذية وحدوث تخفيضات محتملة في أنواع أخرى من الاستهلاك تتسم بأهمية جوهرية لنماء الإنسان ونموه في الأجلين القصير والطويل على السواء. ويلزم إجراء مزيد من التحسينات في المنهجية وإيجاد بيانات أفضل ومجموعة أوسع من المؤشرات لكي يمكن قياس هذه الآثار بشكل كامل. ورغم أن البيانات والمنهجية المستخدمتين لاشتقاق مؤشر مدى انتشار نقص التغذية لا تسمحان بتقدير تأثير ارتفاعات (وانخفاضات) أسعار الأغذية في الأجل القصير، فمن الواضح أن التقدم في خفض معدل انتشار نقص التغذية قد تباطأ بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧، ومن غير المحتمل أن يحقق كثير من الأقاليم هدف القضاء على الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية من دون استئناف هذا التقدم في وقت مبكر، ما يتطلب حدوث انتعاش اقتصادي يشمل الجميع فضلاً عن حدوث استقرار في أسعار الأغذية.

التحسينات التي حدثت في البيانات والمنهجية

تحسين مؤشر مدى انتشار نقص التغذية

على مر العامين الماضيين، نقحت المنظمة المنهجية المستخدمة في تقدير مؤشرها المتعلق بمدى انتشار نقص التغذية. وقد أُشير في إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير إلى التغييرات المقترحة وعُرضت هذه التغييرات في محافل علمية شتى، من بينها الأكاديمية الوطنية للعلوم في واشنطن العاصمة في فبراير/شباط ٢٠١١، وفي اجتماع مائدة مستديرة للجنة الأمن الغذائي العالمي عُقد في روما في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢، والندوة العلمية الدولية المعنية بمعلومات الأمن الغذائي والتغذوي التي عُقدت في روما في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.

وهذه التغييرات واسعة المدى وتشمل تنقيحاً شاملاً للبيانات المتعلقة بالمتاح من الأغذية (بما في ذلك تحسين تقدير خسائر الأغذية)، وتحسين معاملات (بارامترات) الاحتياجات من الطاقة الغذائية، وتحديث بارامترات إمكانية الحصول على الغذاء، والأخذ بنموذج وظيفي جديد للتوزيعات المستخدمة لتقدير مدى انتشار نقص التغذية. وتتصل بعض التغييرات بعمليات تحديث منتظمة للبيانات يُضطلع بها كل عام تقريباً (التقديرات المتعلقة بالسكان، وتنقيح البيانات المتعلقة بالمتاح من الأغذية)، بينما يتصل بعضها الآخر بنتيجة الجهود المُكثَّفة الهادفة إلى إجراء تحسين كبير للمنهجية المستخدمة حالياً. وبصورة أساسية، كانت جميع التحديثات والتحسينات مرهونة بتوافر مصادر بيانات جديدة.

وللمرة الأولى تتوافر بيانات كافية بشأن إمدادات واستهلاك الأغذية بما يتيح تقييم الاتجاهات القائمة فيما يتعلق بالمتاح من الطاقة الغذائية حتى العام الحالي تقييماً شاملاً وبطريقة متسقة منهجياً. وقد جرى تجميع موازين الأرصدة الغذائية الجديدة، حتى عام ٢٠٠٩، ووُضعت إسقاطات بشأن الإمدادات الغذائية فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وهي إسقاطات تعكس أحدث الأدلة المتعلقة بإنتاج الأغذية وتجارتها واستخداماتها أثناء السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بيانات استقصاءات الأُسر المعيشية بشأن استهلاك الأغذية بخصوص عدد من البلدان قد مكنت من إجراء تنقيحات تقدِّر بدقة أكبر عدم المساواة في إمكانية الحصول على الأغذية في كثير من البلدان، رغم أن هذه الاستقصاءات تغطي سنوات مختلفة (بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٠) فيما يتعلق ببلدان مختلفة.

وفي حين أن البيانات ما زالت شحيحة، فإن التحليلات المجراة مؤخراً تشير إلى أن خسائر الأغذية والهدر في الأغذية يمكن أن يكونا كبيرين. ومن بين التغييرات المنهجية التي أُخذ بها حتى الآن أن حساب خسائر الأغذية على مستوى تجارة التجزئة هو أهم عامل منفرد يؤثر على التقديرات الجديدة المتعلقة بالجوع، ما زاد من هذه الخسائر بمقدار ١١٧ مليوناً في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع التقديرات

المعروضة في إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير. وفي الماضي، لم تكن المنهجية المتبعة تعكس خسائر الأغذية المتكبدة على مستوى تجارة التجزئة.

والتقديرات الجديدة المتعلقة بنقص التغذية تضم أيضاً الآثار المترتبة على تنقيحات البيانات المتعلقة بالسكان. وبينما كان لهذه التنقيحات تأثير ضئيل على التقديرات العالمية، فإن التنقيحات كانت كبيرة فيما يتعلق ببلدان ومناطق معينة. فالتقديرات المتعلقة بسكان الصين في التسعينيات من القرن العشرين، على سبيل المثال، قد نُقِّحت بالزيادة بما يصل إلى ٢٥ مليون نسمة، في حين أن رقم سكان بنغلاديش قد نُقِّح بإنقاصه بنسبة تبلغ نحو ١١ في المائة (أو ١٧ مليون نسمة)، رجوعاً حتى عام ١٩٩٠. وهذه التغييرات في الحجم المقدَّر للسكان تؤثر على تقديرات نقص التغذية من ناحيتين اثنتين. أولاً، فإنها تعني جعل نفس الكم من الأغذية متاحاً لعدد مختلف من الأشخاص مما يغيّر تقديرات إمدادات الطاقة الغذائية للمستهلك المتوسط، الأمر الذي يغيّر بالتالي من معدل الانتشار المقدَّر لنقص التغذية. وثانياً، فإنها تغيّر مجموع عدد الأشخاص الذين ينطبق عليهم مستوى الانتشار، ما يؤدي إلى تحديد عدد مختلف للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية.

وجميع البيانات والتنقيحات المنهجية الأخرى تقود إلى حدوث انخفاض في العدد المقدَّر لمنْ يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية. كما أن هذه التنقيحات الأخرى أكبر في السنوات الأخيرة منها في عام ١٩٩٠، ما يقود إلى حدوث انخفاض أقوى في معدل انتشار نقص التغذية على مر الوقت بالمقارنة مع التقديرات المنشورة سابقاً. ويُعرض في الملحق الفني مزيد من التفاصيل عن هذه التغييرات وعن تأثيراتها على مدى انتشار نقص التغذية.

ورغم هذه التحسينات، فما زالت توجد ثغرات هامة في البيانات ومشاكل بشأن جودة البيانات. والتحسينات الرئيسية التي ما زالت مطلوبة تشمل ما يلي:

- بذل جهد منسّق لتحسين جودة البيانات الأساسية المتعلقة بإنتاج الأغذية واستخدامها وتخزينها والتجارة بها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقود المنظمة عملية تنفيذ "الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية" بغية معالجة تدهور قدرة كثير من البلدان النامية على إعداد إحصاءات أساسية وتلبية الاحتياجات الناشئة في مجال البيانات.
- بذل جهد مستمر للحفاظ على وجود قاعدة بارامترات حديثة بشأن تقديرات نقص التغذية، مع إجراء عمليات تدقيق للتأكد من صحة البارامترات المتعلقة بالاحتياجات الغذائية وإمكانية الحصول على الأغذية. وتنقيحات المنهجيات والبيانات هي سمة معتادة لأي مجال إحصائي، وتأتي نتيجة لبذل جهود مستمرة بغية تحسين جودة البيانات المتاحة تحسيناً مستمراً.

وبالإضافة إلى ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود لكي تُدمج في التحليل بشكل أكثر صراحةً تأثيرات الصدمات المتعلقة بالأسعار وبالدخول.

... والتحرك نحو مجموعة من مؤشرات الأمن الغذائي

على الرغم من التحسينات في البيانات والمنهجية، فمن الواضح أن مؤشر مدى انتشار نقص التغذية لا يكفي وحده لتقديم صورة شاملة عن حالة الأمن الغذائي في كل بلد. ولهذا السبب، حُددت مجموعة أولية تضم أكثر من ٢٠ مؤشراً، متاحة بخصوص معظم البلدان والسنوات، وهي مجموعة تشمل مقاييس إمدادات الطاقة الغذائية وإنتاج الأغذية وأسعار الأغذية والإنفاق على الأغذية ومؤشرات قياسات الجسم البشري والتقلبات. وهذه المؤشرات معروضة على الموقع الشبكي المصاحب لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (www.fao.org/publications/sofi/en/) بغية تمكين المحللين وواضعي السياسات في مجال الأمن الغذائي من إجراء تقييم أكثر شمولاً لشتى أبعاد ومظاهر انعدام الأمن الغذائي، ومن ثم رسم سياسة تسمح بالقيام بمزيد من التدخلات والاستجابات الفعالة.

ويجري وضع خطط لتوسيع نطاق قاعدة المؤشرات وتحسينها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تطلق المنظمة مبادرة لوضع مؤشر للأمن الغذائي "قائم على التجربة" (مماثل لمقياس انعدام الأمن الغذائي لأمريكا اللاتينية والكاريبي) ينطبق على عدد كبير من البلدان ويُتاح على أساس سنوي. وترتكز هذه المبادرة على إجراء استطلاع رأي عالمي يرصد انعدام الأمن الغذائي بالاستناد إلى مقابلات قصيرة. وسيكفل هذا المؤشر رصد الصعوبات التي يواجهها الأفراد والأُسر المعيشية في الحصول على الأغذية رصداً مناسباً من حيث التوقيت، ما يتيح أساساً مباشراً للقيام بعمليات التدخل المتعلقة بالأمن الغذائي.

النمو الاقتصادي والجوع وسوء التغذية

نمو الدخل والتغيّرات في استهلاك الأغذية

الرسالة الرئيسية

لكي يمكن للنمو الاقتصادي أن يحسّن تغذية أكثر الفئات احتياجاً، يجب أن يشارك الفقراء في عملية النمو وفي الفوائد التي يحققها، وذلك كما يلي: (أولاً) من الضروري أن يشمل النمو الفقراء وأن يصل إليهم؛ (ثانياً) من الضروري أن يستخدم الفقراء الدخل الإضافي من أجل تحسين نظامهم الغذائي كماً وكيفاً كما ينبغي استخدامه من أجل تحسين الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي؛ (ثالثاً) من الضروري أن تستخدم الحكومات الموارد العامة الإضافية من أجل توفير المنافع والخدمات العامة لصالح الفقراء والجوعى.

أتاح النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة مجالاً رحباً للحد من الجوع ومن سوء التغذية. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، نما الدخل الحقيقي للفرد الواحد بنسبة ٢ في المائة تقريباً في العام على نطاق العالم، وإن كانت توجد فروق كبيرة فيما بين البلدان وفيما بين العقود. وكانت معدلات النمو في حالة مجموعات البلدان النامية كافةً أكثر سرعةً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين منها في التسعينيات من القرن العشرين، مع حدوث أشد التحولات في هذا الصدد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى (البلدان النامية فقط في كلتا المجموعتين؛ الشكل ٦). وحدثت أسرع معدلات النمو (حتى الآن) في شرقي آسيا وبلدان المحيط الهادي في كلتا الفترتين. وتباطأت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين معدلات النمو المتعلقة بالبلدان المرتفعة الدخل.

ولكي يمكن للنمو الاقتصادي أن يحسّن إمكانية الحصول على طعام كافٍ من حيث الكم (الطاقة الغذائية) والكيف (التنوع والمحتوى التغذوي والسلامة)، يلزم اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية. أولاً، ينبغي أن يصل النمو إلى الفقراء وأن يشملهم، وأن يتيح زيادة في العمالة وفي فرص تحقيق الدخل لهم. ثانياً، من الضروري أن يستخدم الفقراء دخلهم الإضافي من أجل تحسين نظامهم الغذائي، كماً وكيفاً، والمياه التي يستهلكونها وتحسين الصرف الصحي لهم فضلاً عن تحسين الخدمات الصحية المقدمة إليهم (دور المرأة ذو أهمية

الشكل ٦

تفاوت معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية بشكل كبير بحسب الإقليم ومع مرور الزمن

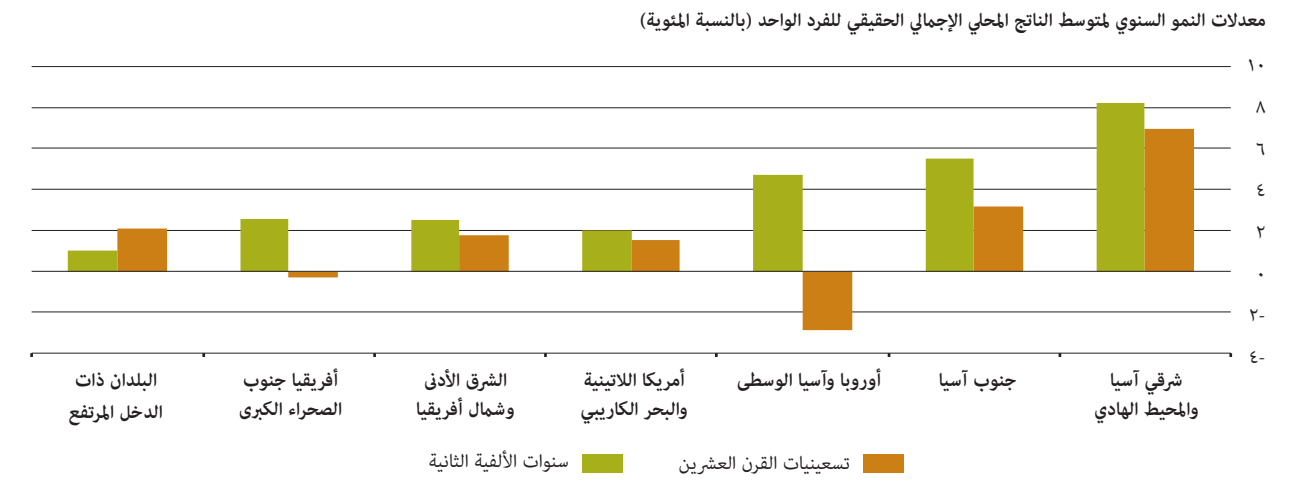

ملاحظة: تشير جميع المجموعات إلى البلدان النامية فحسب (باستثناء البلدان ذات "الدخل المرتفع"). يعبر عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد من حيث تعادل القوة الشرائية.
مصدر البيانات الأولية: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل ٧

ارتفاع إمدادات الطاقة الغذائية على الصعيد العالمي في جميع الأقاليم

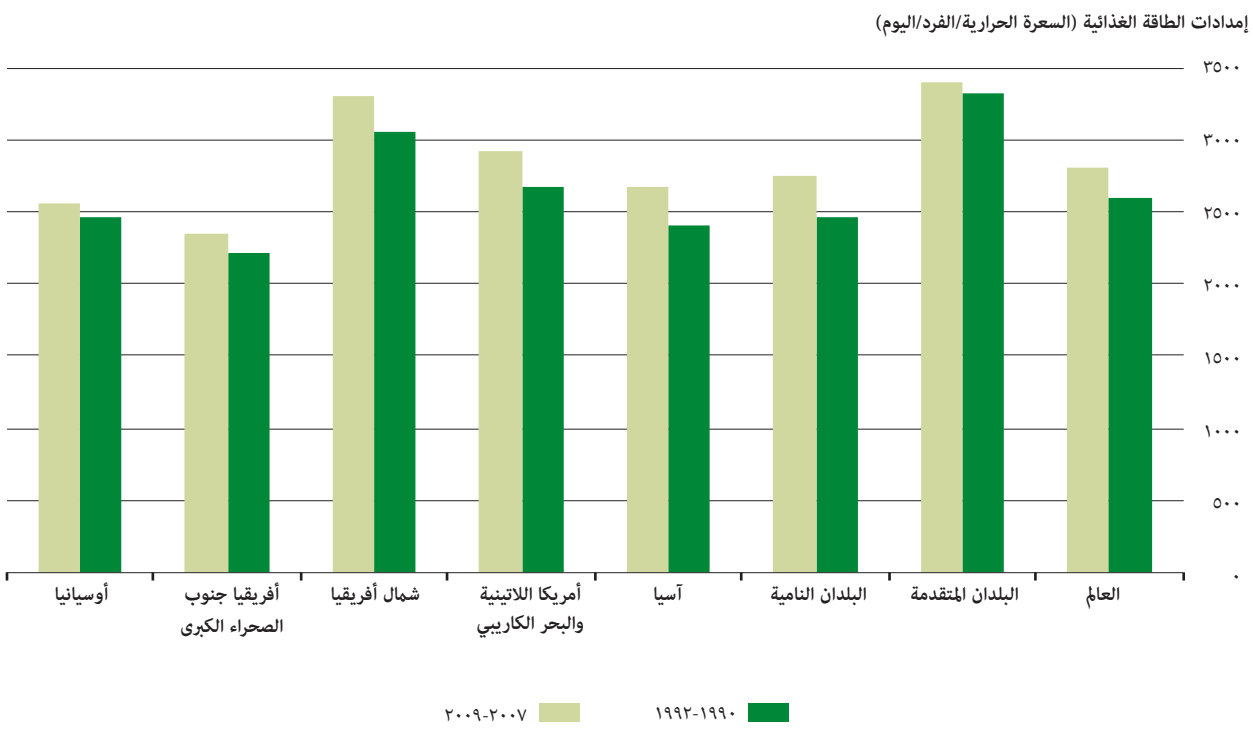

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

حاسمة في ضمان تحقّق أنماط الإنفاق هذه). ثالثاً، يلزم أن تنفق الحكومات إيرادات عامة إضافية على شبكات الأمان الاجتماعي وعلى المنافع والخدمات العامة الرئيسية مثل التعليم والبنية التحتية وتدابير الصحة العامة.

وقبل مناقشة هذه الخطوات الرئيسية بمزيد من التفصيل، سيستعرض هذا التقرير أولاً بعض الاتجاهات العامة في مجال الطاقة الغذائية والتغذية أثناء العقدين الماضيين.

الاتجاهات القائمة في مجال إمدادات الطاقة الغذائية

أسفرت الزيادات البالغة ٢ في المائة في العام في الدخل الحقيقي للفرد الواحد فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ عن زيادة الطلب على الطاقة الغذائية. فقد ازدادت في المتوسط إمدادات الطاقة الغذائية بنحو ٢١٠ كيلو كالوري (سُعر حراري) للشخص في اليوم، أي ٨ في المائة (الشكل ٧). وكانت هذه الزيادة أكبر في البلدان النامية (٢٧٥ سُعراً حرارياً للشخص في اليوم) منها في البلدان المتقدمة (٨٦ سُعراً حرارياً للشخص في اليوم). وفي مناطق البلدان النامية، كانت أكبر الزيادات المطلقة (٢٦٠ إلى ٢٧٠ سُعراً حرارياً للشخص في اليوم) قد حدثت في آسيا (حيث حدث النمو الاقتصادي الأسرع على الإطلاق)

الشكل ٨

ارتفاع الطلب على استهلاك الأغذية مع زيادة الدخل

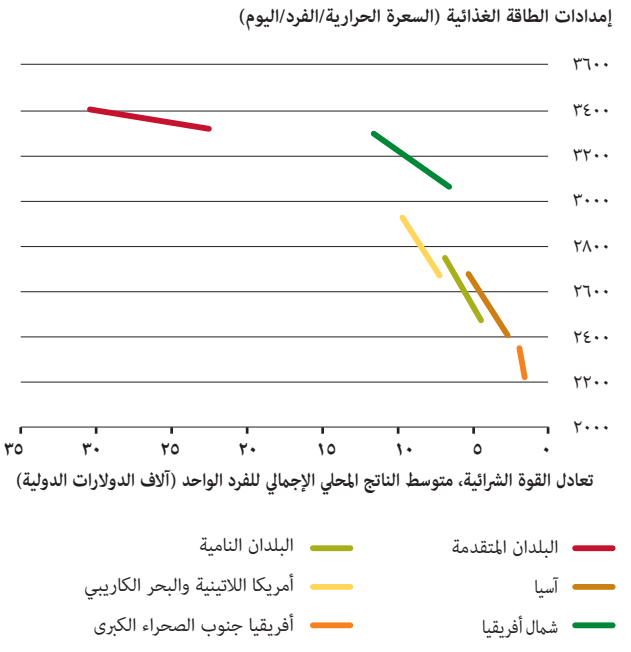

ملاحظات: تعادل القوة الشرائية. تشمل المجاميع الإقليمية البلدان النامية فحسب.
مصادر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

وأمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين أن أصغر الزيادات (أقل من ١٣٠ سُعراً حرارياً للشخص في اليوم) قد حدثت في أوسيانيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث كان النمو الاقتصادي بطيئاً). ويوضح الشكل ٨ بصورة بيانية كيف أن الطلب على الطاقة الغذائية يكون أكبر عند المستويات الأعلى من الدخل. وهو يوضح أيضاً كيف أن تأثير الدخل الإضافي يكون أكبر عند المستويات الأدنى من الدخل (وفي هذه الحالة يكون انحدار الخط أكثر حدةً).

التغيّرات في أنماط استهلاك الأغذية

جاء الارتفاع في الطاقة الغذائية المتاحة مصحوباً بتغييرات في تكوين النظم الغذائية. ومن ثم فإن مصدر إمدادات الطاقة الغذائية يتغيّر على مر الوقت مع نمو الدخل. ويوضح الشكل ٩ هذه التغيّرات على الصعيد الإقليمي من حيث أنصبة فئات الأغذية الرئيسية في مجموع المتاح من الطاقة الغذائية. فعلى نطاق العالم، انخفضت أنصبة الحبوب والجذور والدرنات انخفاضاً يُعتد به، بينما ازدادت أنصبة الفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية، بما في ذلك الأسماك.

وعلى الصعيد الإقليمي، توجد تناقضات بين الأقاليم التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً وتلك التي نمت بسرعة أقل. فالطاقة الغذائية للفرد الواحد من الحبوب والجذور والدرنات قد انخفضت في آسيا السريعة النمو، على الرغم من حدوث زيادة في مجموع المتاح من الطاقة الغذائية للفرد الواحد. وفي الوقت نفسه، ازدادت بدرجة ملحوظة الطاقة الغذائية المستمدة من المنتجات ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ازداد المتاح من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات في حين أن الطاقة الغذائية المستمدة من الأغذية ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات كانت ثابتةً بشكل أساسي.

أظهرت دراسات متعددة وجود ارتباط هام إحصائياً بين مجموع الدخل الفردي للأسرة المعيشية والتنوع الغذائي، الذي يُعرَّف بأنه عدد الأغذية الفردية أو مجموعات الأغذية التي تُستهلَك على مدى فترة زمنية معينة.[٢] ويمكن البرهنة على هذا الارتباط الوثيق بين الدخل والنظام الغذائي عن طريق استخدام الاستقصاءات المتعلقة باستهلاك الأُسر المعيشية. ويعرض الشكل ١٠ نتائج تحليل أُجري لـ ٥٩ دراسة استقصائية على أُسر معيشية أُجريت في ٤٧ بلداً نامياً في السنوات الأخيرة، وهي تبين أدنى خُمس (Q1) وأعلى خمس (Q5) تبعاً للدخل الفردي. وعلى الرغم من الاختلافات الإقليمية في النظم الغذائية، فإن نتائج الاستقصاءات تؤكد أن النظم الغذائية في فئات الدخل الأعلى هي أكثر تنوعاً، بصرف النظر عن الإقليم. ومع نمو الدخول، ينخفض إسهام الحبوب والبذور والدرنات في مجموع الطاقة الغذائية للفرد الواحد في حين أن إسهام الأغذية ذات المصادر

الشكل ٩

تزايد تنوع النظم الغذائية في مختلف أنحاء العالم

المساهمات في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (السعرة الحرارية)

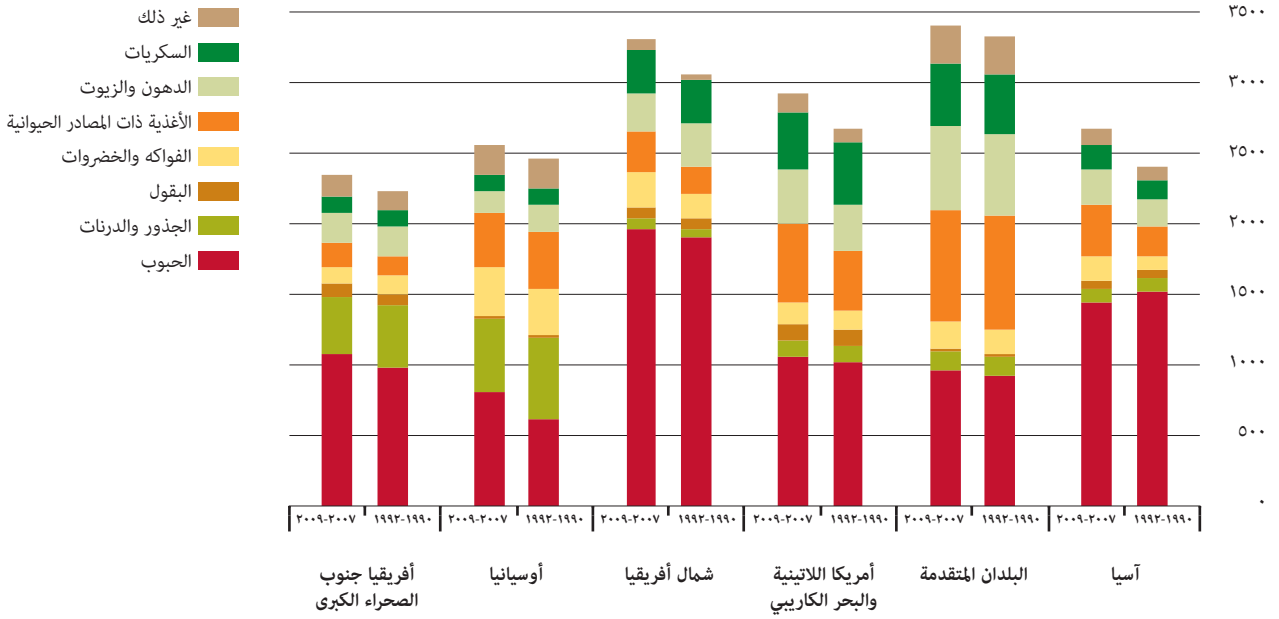

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل ١٠

تزايد التنوع الغذائي مع ارتفاع الدخل

نصيب مجموعات الأغذية من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (النسبة المئوية)

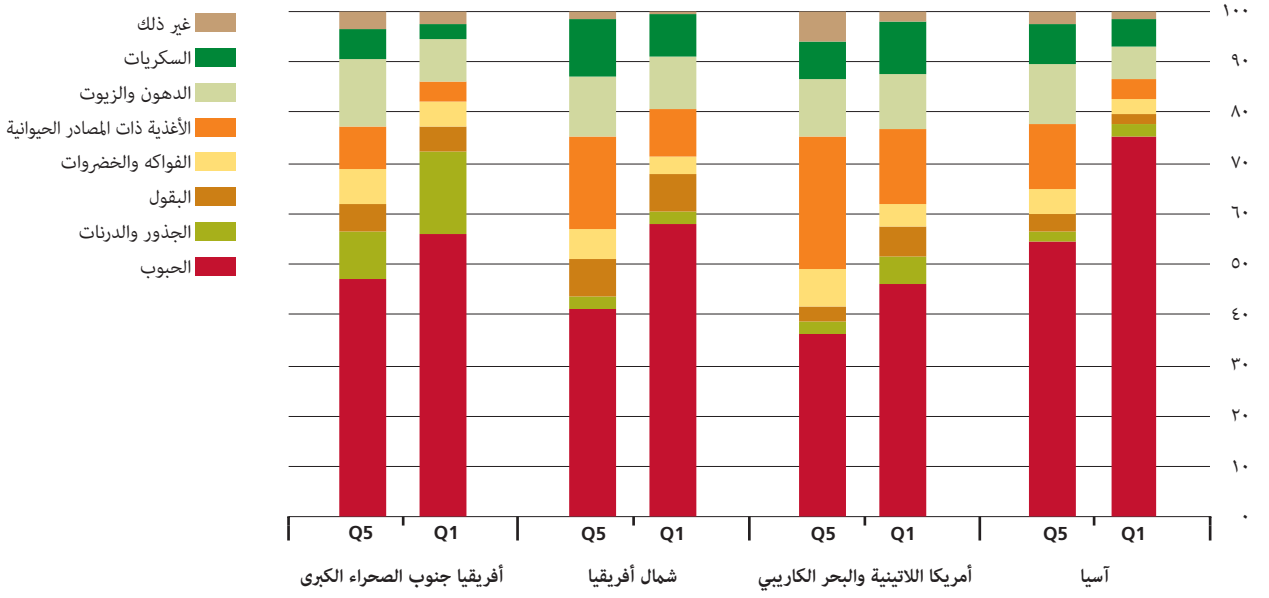

ملاحظة: تشير البيانات إلى الأسر المعيشية للفئات الأدنى والأعلى دخلا في ٤٧ بلداً نامياً.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحليل الدراسات الاستقصائية الأسرية.

الحيوانية والفواكه والخضروات يزداد بدرجة يُعتد بها. أما الإسهام النسبي للسكريات في الطاقة الغذائية الإجمالية فيرتفع هو الآخر ارتفاعاً واضحاً مع زيادة الدخول، وذلك في معظم المناطق.

والتحولات التي تحدث في تكوين النظام الغذائي مع تغيّر الدخل تنعكس في التغيّرات التي تحدث في المتاح من المغذيات. وكما هو مبين في الشكل ١١، فإن الأهمية النسبية للنشويات المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات تكون أصغر بكثير في النظم الغذائية للأُسر المعيشية ذات الدخل المرتفع. وعلى العكس من ذلك، تكون الأهمية النسبية للنشويات المستمدة من السكريات والأغذية الأخرى أعلى في الأُسر المعيشية الأعلى دخلاً، وهو ما يصدق على إسهام الدهون. وهذه جميعاً مؤشرات تدل على حدوث تحول كبير في التغذية (يُناقَش بمزيد من التفصيل أدناه). وتوجد جوانب إيجابية وسلبية على السواء في هذه التغيّرات. فحدوث زيادة في نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من أغذية غير الأغذية الأساسية (مثلاً الأغذية ذات المصادر الحيوانية والدهون والزيوت والبقول والخضروات والفواكه) يكون بصورة عامة أمراً مفيداً للصحة والتغذية. والزيادات التي تحدث في نصيب الدهون في حالة الأشخاص ذوي المأخوذ المنخفض من الدهون قد تكون أمراً جيداً – فالدهون تتسم بقدر مرتفع من السعرات الحرارية وهي مطلوبة للتواجد الأحيائي لبعض المغذيات الدقيقة (تلك التي تكون قابلة للذوبان في الدهون). أما الأفراد الذين لديهم مستويات أعلى من الدهون في نظمهم الغذائية، فقد يكون حدوث زيادة أخرى فيها أمراً ضاراً بصحتهم.

وأخيراً، يحدث أيضاً بعض الزيادة في الإسهام النسبي للبروتين في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية ولكن هذه الزيادة تكون صغيرة نسبياً بالمقارنة مع التغيّرات الأخرى.

وكما هو مبين في الشكل ١٠، فإن استهلاك الأغذية ذات المصادر الحيوانية (بما في ذلك الأسماك) يزداد مع زيادة متوسط دخل الفرد. وفي الواقع، فمع النمو الاقتصادي الطويل الأجل الملاحظ على نطاق العالم منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين فإن النمو في استهلاك الأغذية ذات المصادر الحيوانية قد نما بوتيرة أسرع من وتيرة نمو استهلاك مجموعات الأغذية الرئيسية الأخرى.[٣] فاستهلاك الحليب للفرد الواحد قد تضاعف تقريباً في البلدان النامية، في حين أن استهلاك اللحوم والأسماك قد زاد ثلاث مرات، بينما ازداد استهلاك البيض خمس مرات. وكان هذا النمو أقوى ما يكون في شرقي وجنوب شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين اتسم هذا النمو بالركود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت معدلات هذا النمو بصورة عامة أدنى في البلدان المتقدمة حيث كانت مستويات الاستهلاك أعلى أصلا منها في البلدان النامية.

الشكل ١١

تزايد استهلاك الدهون وتراجع استهلاك الحبوب والجذور والدرنات مع تزايد الدخل

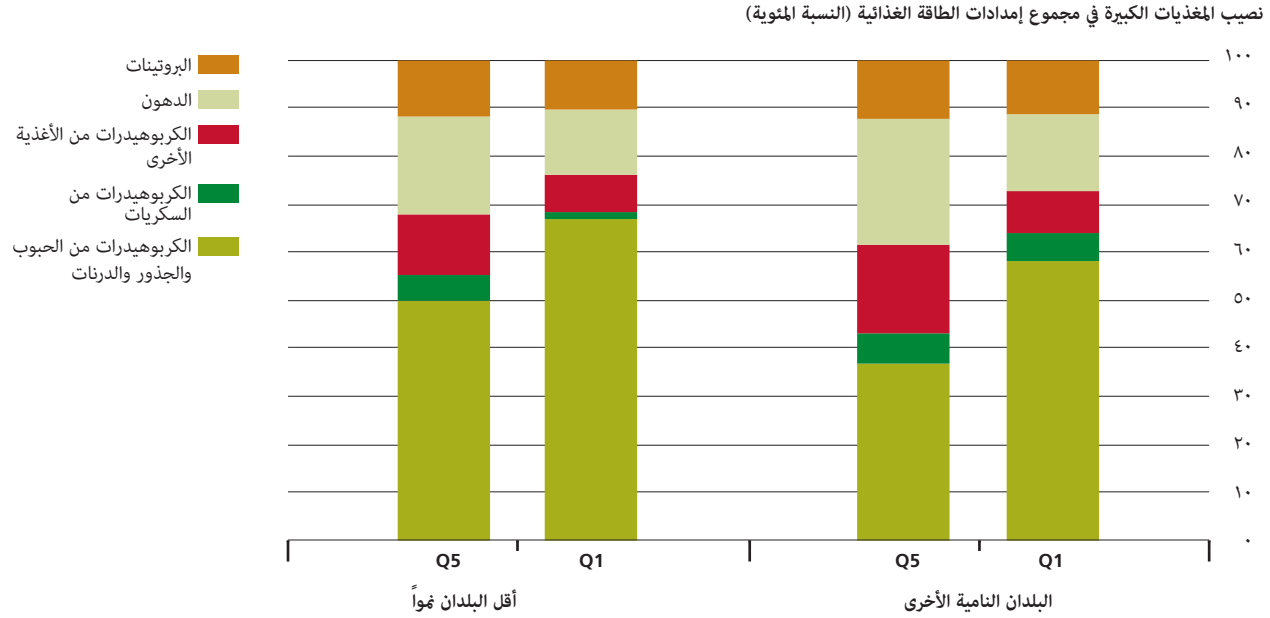

ملاحظة: تشير البيانات إلى الأسر المعيشية للفئات الأدنى والأعلى دخلا في ٧٤ بلداً نامياً.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحليل الدراسات الاستقصائية الأسرية.

الشكل ١٢

اتجاه الوجبات الغذائية بشكل عام نحو نصيب أكبر من الأغذية ذات المصادر الحيوانية في معظم البلدان ذات النمو الاقتصادي السريع

مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وإذا عُبّر عن النظم الغذائية بالإسهام النسبي للأغذية ذات المصادر الحيوانية في مجموع المتاح من إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الواحد، فإنها تتجه فيما يبدو نحو نمط أكثر توحداً، كما يبين ذلك الشكل ١٢ بخصوص عدد مختار من البلدان. وبينما لوحظ حدوث زيادات صغيرة فقط (أو حتى انخفاض، في حالة الولايات المتحدة الأمريكية) في البلدان التي كانت لديها بالفعل أنصبة مرتفعة نسبياً تبلغ ٢٠-٢٥ في المائة في أوائل الستينيات من القرن العشرين (مثلاً فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، فإن الزيادات كانت هامة في البلدان ذات الأنصبة الأدنى في بادئ الأمر وذات النمو الاقتصادي السريع أثناء هذه الفترة. وهذه المجموعة الأخيرة تشمل بعض البلدان المتقدمة (مثلاً، إيطاليا وإسبانيا) فضلاً عن بلدان نامية شتى (مثلاً، البرازيل، والصين). وبصورة عامة، ما زالت مستويات الاستهلاك الفردي من الأغذية ذات المصادر الحيوانية أدنى نوعاً ما في معظم البلدان النامية، على الرغم من معدلات النمو المرتفعة.

وتحتوي اللحوم والأسماك والحليب والبيض على بروتينات تشمل مجموعة واسعة من الأحماض الأمينية فضلاً عن مغذيات دقيقة متواجدة أحيائياً مثل الحديد والزنك والكالسيوم وفيتاميني "أ" و"ب$_{١٢}$" التي يعاني من نقص فيها كثير من الأشخاص الذين لديهم سوء تغذية.[٤] وقد يكون من الصعب الحصول على العديد من هذه الأحماض والمغذيات الدقيقة (مثلاً، الحديد والزنك) بمقادير كافية من النظم الغذائية القائمة على النبات (بسبب التواجد الأحيائي الضعيف). ويستفيد صغار الأطفال بصورة خاصة من الأغذية ذات المصادر الحيوانية. بيد أنه توجد أوجه قلق من أن الإفراط في استهلاك اللحوم (ولا سيما اللحوم الحمراء) ومنتجات الألبان والبيض من جانب كبار الأطفال والبالغين يمكن أن تكون له آثار صحية ضارة وأن يزيد من خطر الإصابة بأمراض مزمنة غير سارية مثل أمراض القلب والسرطان والسكري والبدانة.

وتشكل الفواكه والخضروات عنصراً هاماً من عناصر أي نظام غذائي صحي. فقد أوصت منظمة الصحة العالمية والمنظمة بأن يكون الحد الأدنى للمأخوذ اليومي هو ٤٠٠ غرام من الفواكه والخضروات (باستثناء البطاطس والدرنات النشوية الأخرى)؛ إذ يُعتقد أن

الشكل ١٣

تزايد استهلاك الفواكه والخضروات، ولكن يظل ذلك غير كاف في بعض الأقاليم

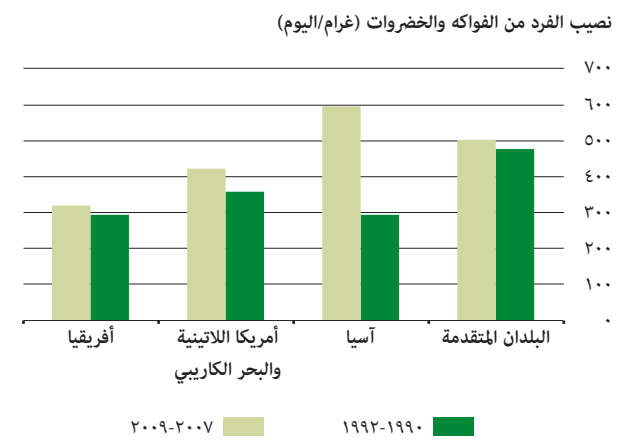

مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المستويات الأدنى من ذلك تزيد من خطر الإصابة بأمراض مزمنة.[٥] كما أن الحصول على مأخوذ كافٍ من الفواكه والخضروات يسهم في الوقاية من نقص المغذيات الدقيقة.

وقد تبين من دراسة أُجريت مؤخراً أن زهاء ٨٠ في المائة من سكان ٥٢ بلداً هي بصورة رئيسية من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط قد استهلكوا أقل من المستويات الدنيا الموصى بها من الفواكه والخضروات.[٦] وبلغ معدل انتشار السكان الذين تقل مستويات المأخوذ لديهم عن الحد الأدنى بين ٣٧ في المائة في غانا و٩٩ في المائة في باكستان (وكان المعدل مماثلاً بخصوص الرجال والنساء كلاً على حدة). وقد تبين أيضاً أن استهلاك الفواكه والخضروات يميل إلى التناقص مع العمر وإلى التزايد مع الدخل. وبينما ظلت مستويات المتاح اليومي المتوسط للفرد الواحد تتزايد في كثير من المناطق، ولا سيما في آسيا، فإن المستويات الإقليمية للمتوسط مازالت أدنى في أفريقيا من المستويات الدنيا الموصى بها إذ اتسم المتاح اليومي من الفواكه والخضروات في أفريقيا بالركود عند مستويات تقل بكثير عن المستويات الموصى بها (الشكل ١٣).

كيف يسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية؟

الرسالة الرئيسية

ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي والزراعي "مستجيباً لاعتبارات التغذية". إذ يلزم أن يسفر النمو عن تحسين النتائج التغذوية عن طريق زيادة فرص الفقراء في تنويع نظمهم الغذائية وتحسين حصولهم على ماء الشرب المأمون وخدمات الصرف الصحي؛ وتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية؛ وتحسين وعيهم الاستهلاكي بشأن التغذية الكافية وممارسات رعاية الطفل؛ وتوزيع المكملات الغذائية على أهداف محددة في حالات النقص الحاد في المغذيات الدقيقة. وتشكل التغذية الجيدة بدورها أمراً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام.

في الأجل الطويل، يكون من الواضح أن مستويات الدخل الفردي الأعلى تساعد على خفض نسبة السكان الذين يعانون من عدم كفاية المأخوذ من الطاقة الغذائية – فتقدّر المنظمة أن مستوى نقص التغذية في البلدان المتقدمة أدنى بكثير من المستوى المماثل في البلدان النامية (الشكل ١٤). وقد أظهر القسم السابق أن النمو الاقتصادي يميل إلى إيجاد تحسينات في تكوين النظم الغذائية ويؤدي، في خاتمة المطاف، إلى تحسين التغذية. ولكن كيف يساعد النمو الاقتصادي على خفض نقص التغذية لدى أفقر فئات الفقراء؟ وما هي الخطوات الإضافية المطلوب اتخاذها للحد من الجوع وسوء التغذية بسرعة أكبر؟

وتوجد عدة خطوات رئيسية في عملية ربط النمو الاقتصادي (أي النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) بتحقيق خفض في نقص التغذية وسوء التغذية. فأولاً، يجب أن يصل النمو الاقتصادي إلى الفئات الشديدة الفقر. وللحد من الفقر والجوع، ينبغي أن يؤدي النمو إلى توليد الطلب على الأصول التي يسيطر عليها الفقراء. ثانياً، يجب أن تستخدم الأُسر المعيشية الفقيرة جزءاً من الزيادة في دخلها لزيادة مأخوذها من الطاقة الغذائية ومن المغذيات الأخرى وللاضطلاع باستثمارات خاصة في مجالات الصحة والصرف الصحي والتعليم؛ كما أن مشاركة المرأة هي أمر حاسم الأهمية لتحقيق أنماط الإنفاق هذه. ثالثاً، يجب استخدام جزء كبير من الإيرادات العامة الإضافية المتولدة عن النمو الاقتصادي في القيام باستثمارات من جانب القطاع العام في نظم الحماية الاجتماعية/شبكات الأمان الاجتماعي وفي التغذية وخدمات الصحة والتعليم من أجل زيادة رأس المال البشري للفقراء. وينبغي للحكومات أيضاً أن تستثمر في المنافع والخدمات العامة التي تعزّز النمو في القطاعات التي يعمل فيها الفقراء، ومنها على سبيل المثال قطاع الزراعة (أنظر "إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية"، الصفحات ٣٠-٣٨). ولضمان أن تكون هذه الخطوات الرئيسية الثلاث فعالة ومستدامةً حقاً، لا بد أيضاً من الأخذ بالحوكمة الجيدة على الصعيد الوطني. فالحوكمة الجيدة تمتد إلى تقديم طائفة واسعة من المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة.

هل يصل النو الاقتصادي إلى الفقراء؟

الأشخاص الذين لا يحصلون على مأخوذ غذائي يكفي لأن يعيشوا حياةً نشطة وصحية هم من بين أفقر الفقراء في العالم. وبصورة أساسية، لا يمتلك أفقر الفقراء الموارد الضرورية لزراعة كميات كافية من الأغذية أو لشرائها في السوق. وهكذا، فإن أول المتطلبات اللازمة

الشكل ١٤

تراجع انتشار نقص التغذية مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

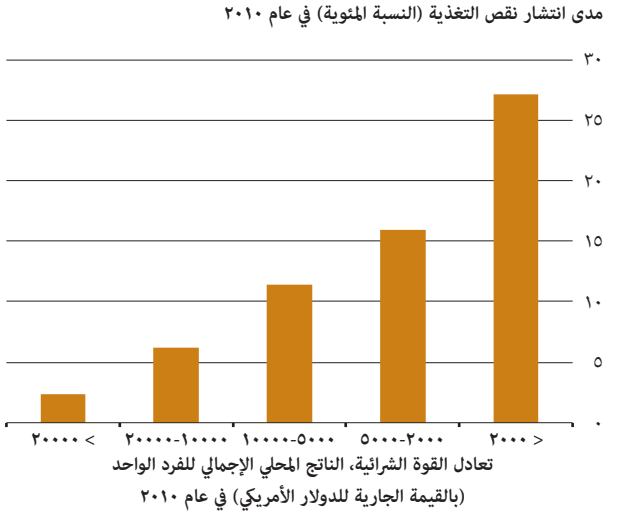

مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

لكي يساعد النمو الاقتصادي على خفض نقص التغذية هو أن يصل هذا النمو إلى هؤلاء الناس الشديدي الفقر.

وبالانتقال إلى الأدلة المتعلقة بتأثير النمو على الحد من الفقر، تبين من معظم البحوث التي أُجريت بشأن هذه المسألة أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى إحداث زيادات في دخول أعلى خُمس وأدنى خُمس من الفئات من حيث توزيع الدخل.[٧] بيد أنه توجد استثناءات كثيرة – إذ لا يستفيد الفقراء من جميع أنواع النمو في ظل جميع الأوضاع. فالمدى الذي يستفيد الفقراء في حدوده من النمو يعتمد على مستويات عدم المساواة القائمة في بادئ الأمر، وعلى المدى الذي يولّد النمو في حدوده فرص عمل للفقراء، وعلى قطاعات الاقتصاد التي يحدث فيها النمو.

فكلما زاد عدم المساواة في توزيع الأصول مثل الأرض والمياه ورأس المال والتعليم والصحة، ازدادت صعوبة مشاركة الفقراء في عملية النمو،[٨] وأصبح من المحتمل أن يتباطأ التقدم في خفض نقص التغذية. وعلى سبيل المثال، يكون لدى الفقراء قدر ضئيل من التعليم مما يحول بينهم وبين المشاركة في أسواق العمل الدينامية الجديدة التي تعرض أجوراً أعلى. ويمكن أيضاً أن يؤدي انعدام المساواة إلى خفض معدل النمو الاقتصادي الإجمالي،[٩] ما يوقع الضرر بالفقراء. والنمو الاقتصادي الذي يُعزى إلى استغلال المعادن والنفط، على سبيل المثال، يُحتمل معه بدرجة أقل أن يُسهم مباشرةً في الحد في الفقر. فهذه القطاعات أكثر كثافة في رأس المال وهكذا تؤدي إلى نمو أقل في الدخل للفقراء الذين لا يمتلكون إلا قدراً ضئيلاً جداً من رأس المال. بيد أن إيرادات الدولة من هذه القطاعات يمكن استخدامها لصالح الفقراء، كما حدث في حالة إندونيسيا حيث جرى استخدام الأموال الحكومية المتحصل عليها من صادرات النفط في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لتحسين البنية التحتية الريفية، بما في ذلك العيادات الصحية والطرق.

وتعتمد تأثيرات النمو الاقتصادي على مصدر هذا النمو. إذ توجد أدلة قوية على أن دخول الفئات الشديدة الفقر تستجيب بدرجة أكبر للنمو الزراعي منها للنمو غير الزراعي.[١٠] وأحد الأسباب التي تفسر احتمال أن يؤدي النمو الزراعي إلى توليد دخل للفقراء هو أن الفقراء، في كثير من البلدان النامية التي ترتفع فيها معدلات الفقر، كثيراً ما يتركزون في المناطق الريفية وأن النمو الزراعي يؤثر على الاقتصاد الريفي بدرجة مباشرة أكبر من تأثير الأنواع الأخرى من النمو عليه. وتناقَش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفرع المعنون "إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية"، الصفحات ٣٠-٣٨.

كيف يستخدم الفقراء دخلهم الإضافي؟

حتى عندما تصل ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، فإنه توجد عوامل أخرى تتسم أيضاً بالأهمية في خفض نقص التغذية بأسرع ما يمكن.

ويجب أن يستخدم الفقراء هذا الدخل الإضافي في شراء مزيد من الطاقة الغذائية أو المغذيات. وفي حالة الفئات الشديدة الفقر، تبين معظم البحوث أن مرونة الدخل للطلب على الطاقة الغذائية هي في حقيقة الأمر إيجابية وهي في الواقع أكبر من مثيلتها لدى غير الفقراء أو الأغنياء.[١١] وبعبارة أخرى، فبينما يستخدم الفقراء الدخل الإضافي لشراء مزيد من الطاقة الغذائية، فإن الأغنياء لا يفعلون ذلك إلا بقدر أقل بكثير، إن كانوا يفعلونه أصلاً.

بيد أنه ليس كل الدخل الإضافي الذي يستخدمه الشخص الفقير لشراء طعام إضافي يُوجَّه نحو زيادة المأخوذ من الطاقة الغذائية. فحتى المستهلكون الفقراء يستخدمون بعض دخلهم الإضافي من أجل التحوّل إلى أصناف من الأغذية الأساسية أكثر تكلفة، مثل التحوّل من الكاسافا إلى الأرز أو من الأرز المقشور الخشن إلى الأرز الأكثر بياضاً ونعومةً. وقد لا تؤدي بعض هذه التحوّلات إلى أي زيادة في المأخوذ من الطاقة الغذائية أو إلى تحسين التغذية، ولكنها تعكس تفضيلات المستهلكين لصفات مثل المذاق والرائحة والمظهر.

ويميل المستهلكون، عند زيادة ثرائهم، إلى زيادة استهلاكهم من أغذية غير الأغذية الأساسية (أنظر الشكل ١٠ في الصفحة ١٨، الذي يبين أن الأغنياء ينفقون من ميزانياتهم الغذائية نصيباً أكبر بكثير من النصيب الذي ينفقه الفقراء على الأغذية ذات المصادر الحيوانية والفواكه والخضروات). ومرة أخرى، تؤدي بعض هذه الأغذية إلى تحسين الوضع التغذوي، ولكن ذلك لا يصدق على أغذية أخرى. فالناس يهتمون بالحصول على تغذية أفضل ولكنهم يريدون أيضاً أن يأكلوا طعاماً أحلى مذاقاً. وعلاوة على ذلك، فإنهم قد يكونون غير مدركين للمشاكل الصحية المرتبطة باستهلاك أغذية معينة (تؤدي إلى البدانة) أو لأهمية مغذيات دقيقة معينة مثل اليود أو الحديد أو الزنك أو فيتامين "أ" (الذي يتسبب الافتقار إليه في حدوث "الجوع الخفي").

وأخيراً، يختار المستهلكون أيضاً إنفاق بعض دخلهم الإضافي على طائفة واسعة من البنود غير الغذائية، مثل التعليم أو الملابس أو الصحة أو الهواتف الخلوية. ويمكن أن تتأثر هذه الاختيارات بالحملات الإعلامية أو بالمناهج المدرسية التي تروّج لفوائد هذه الأنواع الرئيسية من الاستثمار. ونتيجةً للاستثمار في تدابير صحية إضافية مثل المراحيض الصحية والقيام بزيارة الطبيب على نحو أكثر تواتراً (ولا سيما من جانب الحوامل)، يتعزز تأثير النمو الاقتصادي على التغذية. وتعني أنماط الإنفاق هذه أن تأثيرات صدمات أسعار الأغذية وصدمات الدخل الأخرى (سواء كانت إيجابية أم سلبية) لا تقتصر فقط على المأخوذ من الطاقة الغذائية أو على مستويات استهلاك الأغذية، بل إن التغييرات المترتبة عليها تحدث في مجالات أخرى كذلك.

والكيفية التي يُنفق بها الدخل الإضافي للأُسرة المعيشية هي أمر يتأثّر تأثراً قوياً بما يتحقق للمرأة من نصيب في هذا الدخل (أنظر الإطار ٦ في الصفحة ٤٠). وقد أظهرت البحوث أنه عندما يكون للمرأة سيطرة أكبر على دخل الأسرة المعيشية، يكون هناك ميل إلى إنفاق قدر أكبر من النقود على الأشياء التي تحسّن التغذية والصحة.[١٢] وأثناء العقديْن الماضيْن، ازدادت مشاركة المرأة في القوى العاملة زيادةً يُعتد بها، ولاسيما في المناطق المتقدمة مثل أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك إلى حد ما في المناطق الحضرية من البلدان النامية. ومن المحتمل أن تزداد مشاركة الإناث في القوى العاملة في ظل حدوث المزيد من النمو الاقتصادي، وهذه الزيادة، إذا كانت مصحوبة بالتمكين للمرأة وبسيطرة المرأة سيطرة متزايدة على دخل الأُسر المعيشية، يمكن أن تتيح زخماً إضافياً لتحسين تغذية الأطفال وصحتهم.

كيف تستخدم الحكومات مواردها الإضافية؟

يؤدي النمو الاقتصادي أيضاً إلى زيادة الموارد العامة، إلى جانب زيادته للدخول الخاصة. ويمكن للحكومات أن تستخدم هذه الموارد بطرق عديدة بغية بدء إصلاحات مؤسسية وبرامج ودعم هذه الإصلاحات والبرامج لصالح الفقراء والجوعى، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتمكين من الوصول إلى الموارد الإنتاجية على نحو أكثر انصافاً، والاستثمار في البنية التحتية الريفية، واتخاذ تدابير لضمان استدامة النظم الإيكولوجية الزراعية – التي هي المصدر الرئيسي لأسباب العيش للفقراء. وينبغي استخدام نصيب كبير من الإيرادات العامة المتولدة عن النمو الاقتصادي في تمويل التعليم، وتنمية المهارات، واتخاذ مجموعة واسعة التنوع من تدابير الصحة العامة. وينبغي أن تشتمل الأمثلة الممكنة لهذا الاستخدام على تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة؛ وزيادة كثافة العيادات الصحية، ولاسيما في المناطق الريفية؛ وتوزيع مكملات الفيتامينات على نحو محدد الوجهة؛ وتنظيم حملات إعلامية تروّج لتحسين ممارسات رعاية الطفل مثل الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية وزيادة المباعدة بين الولادات.

ومن الناحية التجريبية، ترتبط مستويات الدخل الأعلى بمستويات أعلى من هذه المدخلات في الأمن الغذائي والتغذية،[١٣] رغم أن أداء بعض البلدان كان أفضل من غيرها من حيث تقديم هذه المنافع العامة. وفي حين أن من الصحيح أن إعادة توجيه نفقات الميزانيات الحكومية سيساعد في خفض نقص التغذية حتى عند عدم وجود نمو اقتصادي، فما من شك في أن النمو الاقتصادي يتيح مجالاً أكبر لزيادة الإنفاق الاجتماعي الحساس. وهكذا، يصبح من الأكثر احتمالاً أن يكون النمو المقترن بإعادة التوزيع أكثر فعالية في خفض نقص التغذية من النمو أو من إعادة التوزيع كلٍ على حدة.

ما هو دور الحوكمة الجيدة؟

الرسالة الرئيسية

التعجيل بالحد من الجوع، وضرورة أن يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بإجراءات عامة ذات مغزى وحاسمة. يجب أن تهيئ السياسات والبرامج العامة بيئة تفضي إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل يكون في صالح الفقراء. وتشتمل العناصر الرئيسية للبيئة التمكينية على تقديم منافع وخدمات عامة من أجل تنمية القطاعات الإنتاجية، وعلى حصول الفقراء على الموارد على نحو منصف، والتمكين للمرأة، وتصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية. أما تحسين نظام الحوكمة، القائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فهو أمر لا بد منه لتحقيق فعالية هذه السياسات والبرامج.

وكما هو واضح من الفرع الأول من هذا التقرير، لم ينجح عدد من البلدان في الحد من الفقر وسوء التغذية بما يتمشى مع التزاماته السابقة وأهدافه المعلنة. فهذه البلدان إما أن نموها كان بطيئاً أو لم تكن لديها روابط قوية بين النمو وتحقيق تخفيضات في مستويات الجوع وسوء التغذية. وقد يكون أحد أسباب ذلك هو الهياكل الحكومية الضعيفة والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لوضع مسألة الحد من الجوع في مكانة أعلى على قائمة الأولويات السياسية. وكما هو معلن في المسودة الثانية "للإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية"، تشتمل أسباب الجوع وسوء التغذية على: "الافتقار إلى حوكمة جيدة لضمان الشفافية والمساءلة وسيادة القانون التي تقوم عليها إمكانية الحصول على الطعام وعلى مستويات معيشية أعلى؛ والافتقار إلى الالتزام السياسي الرفيع المستوى وإلى إعطاء أولوية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك الإخفاق في التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات المقطوعة في الماضي والافتقار إلى المساءلة؛ والافتقار إلى الاتساق في عملية رسم السياسات داخل البلدان، ولكن أيضاً على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وعدم إعطاء أولوية للسياسات والخطط والبرامج وعمليات التمويل اللازمة للتصدي للجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛ وللتركيز بصورة خاصة على أضعف فئات السكان وأكثرهم افتقاراً للأمن الغذائي؛ والحروب والنزاعات والافتقار إلى الأمن وإلى الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات؛ وضعف عملية الإدارة الدولية للأمن الغذائي وللتغذية." [١٤]

ولضمان أن يسهم النمو الاقتصادي حقاً في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية على أساس مستدام، فلا بد من الحوكمة الجيدة. وهذا يمتد إلى تقديم المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وفعالية الحكومة. كما أن المؤسسات الفعالة تشكل سمة رئيسية

من سمات الحوكمة الجيدة. ويمكن لإعمال الحق في الغذاء أن يضفي القيمة على استراتيجية فعالة لضمان الأمن الغذائي عن طريق ضمان وجود عملية سياساتية شفافة، وخضوع المؤسسات العامة للمساءلة، وتوضيح كل من الالتزامات الحكومية وحقوق أصحاب الحقوق الآخرين والتزاماتهم.

وإذا كان للفقراء أن يستفيدوا من النمو الاقتصادي، فمن الحيوي أن يكون لهم قول في القرارات التي تؤثر عليهم. وتُظهر التجربة أن إشراك جميع أصحاب المصلحة – ومن بينهم النساء والشباب وأفراد الشعوب الأصلية ذوو الوضع الهش، وفئات السكان المهمَّشة الأخرى – في صياغة السياسات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية وفي تنفيذها ورصدها وتقييمها، يُسفر عن تحقيق إمكانية الحصول على الموارد على نحو أكثر إنصافاً وزيادة الفوائد التي تعود على الفقراء نتيجةً للنمو الاقتصادي.

النتائج المتعلقة بالتغذية – حدوث تقدم على نطاق العالم ولكن ما زالت توجد مشاكل كثيرة

توجد مؤشرات شتى على أن الزيادة الملحوظة في المتاح من الطاقة الغذائية للفرد الواحد وفي التنوع التغذوي في كثير من البلدان قد أسهمت في حدوث تحسّن إجمالي في التغذية على نطاق العالم.[١٥] فقد تبين من تقييم أُجري مؤخراً أن الالتزام بالتوصيات الغذائية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية قد تحسّن على نطاق العالم على مدى العقدين الماضيْن رغم حدوث تباينات يُعتد بها بين المناطق المختلفة.[١٦]

وقد تحسّنت أيضاً تغذية الأطفال. فالنسبة المئوية من الأطفال ناقصي الوزن (الوزن المنخفض بالنسبة إلى العمر) قد انخفضت من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠، وأن التقزم (الطول المنخفض بالنسبة إلى العمر) في الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض عالمياً من ٣٩ إلى ٢٦ في المائة خلال الفترة نفسها. وكان التقدم في مدى انتشار نقص وزن الأطفال بطيئاً نوعاً ما في أفريقيا وبالغ السرعة في آسيا، وخاصة الصين وجنوب شرقي آسيا، حيث انخفض التقزّم من ٤٩ إلى ٢٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ (أنظر الإطار ١ للاطلاع على المثال الخاص ببنغلاديش).[١٧] وتوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات نقص وزن الأطفال ومعدلات وفيات الرضّع والأطفال، ولكن حدثت في السنوات الأخيرة انخفاضات كبيرة في معدلات وفيات الأطفال في كثير من آحاد البلدان في هذه المنطقة.[١٨]

وأُحرز أيضاً بعض التقدم على مدى العقديْن الماضيْن بخصوص انخفاض النقص في المغذيات الدقيقة، أو "الجوع الخفي". فقد كان التقدم المحرز في القضاء على نقص فيتامين "أ" مرموقاً في شرقي آسيا وفي كثير من أجزاء أمريكا الوسطى والجنوبية، رغم أنه كان بطيئاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي وسط وجنوب آسيا. ومع التوسّع الفعلي في برامج إضافة اليود إلى الملح، يبدو أن انتشار النقص في اليود قد انخفض على نحو يُعتد به حول العالم.

ورغم أن تحقيق نمو اقتصادي أسرع هو الذي يفسّر حدوث بعض التحسّن في النتائج المتعلقة بالتغذية في آسيا، فإنه توجد اختلافات كبيرة فيما بين البلدان من حيث مستويات نقص تغذية الأطفال لا يمكن تفسيرها جميعاً بوجود فوارق في النمو الاقتصادي. وأحد العوامل المعنية هو ما إذا كان الحد من الفقر يصاحب النمو أم لا. وتوجد عوامل أخرى تشمل إعطاء أولوية داخل الاستراتيجيات الزراعية للحبوب الأساسية والفواكه والخضروات والثروة الحيوانية والأسماك وإمكانية الحصول على الماء النظيف والصحة والصرف الصحي والتقاليد الثقافية. وحتى عندما يشارك الفقراء في نمو الدخل، فإنهم يحتاجون إلى المساعدة عن طريق وجود سياسات ومؤسسات فعالة، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتغذية والتعليم لضمان أن تتحسّن تغذية الأطفال. وعلى سبيل المثال، تبيّن من إحدى الدراسات أن عدم وجود هذه الأوضاع المؤاتية يمكن أن يفسّر السبب في أن النمو الاقتصادي الملحوظ في الهند لم يؤد إلى تحقيق خفض مماثل في نقص تغذية الأطفال في الولايات المختلفة للبلد.[١٩]

وعلى الرغم من حدوث تحسينات في النتائج المتعلقة بالتغذية في كثير من البلدان، فما زال نقص الوزن (الوزن المنخفض بالنسبة إلى العمر) هو أكبر عامل منفرد من عوامل الخطر التي تسهم في العبء العام للمرض في العالم النامي. ففي عام ٢٠١٠، كان أكثر من ١٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة في البلدان النامية ما زالوا يعانون من نقص الوزن. والأطفال الذين يعيشون في كنف أفقر الأُسر

الإطار ١

النمو الاقتصادي والتغذية في بنغلاديش

شهدت بنغلاديش نمواً اقتصادياً سريعاً أثناء العقديْن الماضيْن، وكان أداؤها جيداً نسبياً من حيث تحقيق تحسينات في التغذية، وخاصة في التسعينيات من القرن العشرين. وقد تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ (أنظر الشكل)، وبلغ متوسط النمو الزراعي ٣,٣ في المائة في العام (مدفوعاً بالمكاسب الهائلة التي تحققت في غلة الأرز). وانخفضت معدلات الفقر انخفاضاً هاماً أثناء تلك الفترة، وهو ما يوضح أن ثمار النمو الاقتصادي قد وصلت إلى الفقراء. وتحققت في التسعينيات من القرن العشرين انخفاضات هامة في مدى انتشار التقزّم (الطول بالنسبة إلى العمر، وهو مؤشر من مؤشرات سوء التغذية المزمن) ونقص الوزن (الوزن بالنسبة إلى العمر) لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، رغم أن التقدم قد توقف فيما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤. وهكذا، فإن التقزّم قد انخفض بنسبة ١٢ نقطة مئوية من ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما سجّل نقص الوزن انخفاضاً أكبر حتى من ذلك أي من ٦٢ إلى ٤٣ في المائة، ولكن لم يُسجَّل أي تقدم فيما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤. واستُؤنف التقدم منذ ذلك الحين وإن كان في بعض الحالات بمعدل أبطأ: ففيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١، انخفض معدل نقص الوزن بمقدار سبع نقاط مئوية وتركّز معظم الانخفاض في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، كما انخفض معدل التقزّم بمقدار عشر نقاط مئوية تحققت منها ثماني نقاط مئوية فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. وتشير التقديرات الحالية إلى أن بنغلاديش قد حققت بالفعل تخفيضاً بنسبة ٥٠ في المائة في نقص التغذية ومن المحتمل أن تحقق تخفيضاً مماثلاً في نقص الوزن، فتحقق بذلك الرقم المستهدف المتعلق بالقضاء على الجوع من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتكون النجاحات المتعلقة بالتغذية أقوى عندما تكون ثمار النمو الاقتصادي التي تصل إلى الفقراء مقترنةً بمزيد من التدخلات المحددة بشأن التعليم والتغذية. فمع ارتفاع الدخل، يتجه استهلاك الأغذية ذات القيمة الغذائية الأكبر إلى الازدياد فيما يبدو – فالمتاح من الطاقة الغذائية المستمدة من البيض والفواكه والخضروات قد زاد بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٠. ويبلغ نصيب الإنفاق الحكومي المتجه إلى الصحة

مؤشرات الدخل والفقر وسوء التغذية في بنغلاديش، ١٩٩٠-٢٠١١

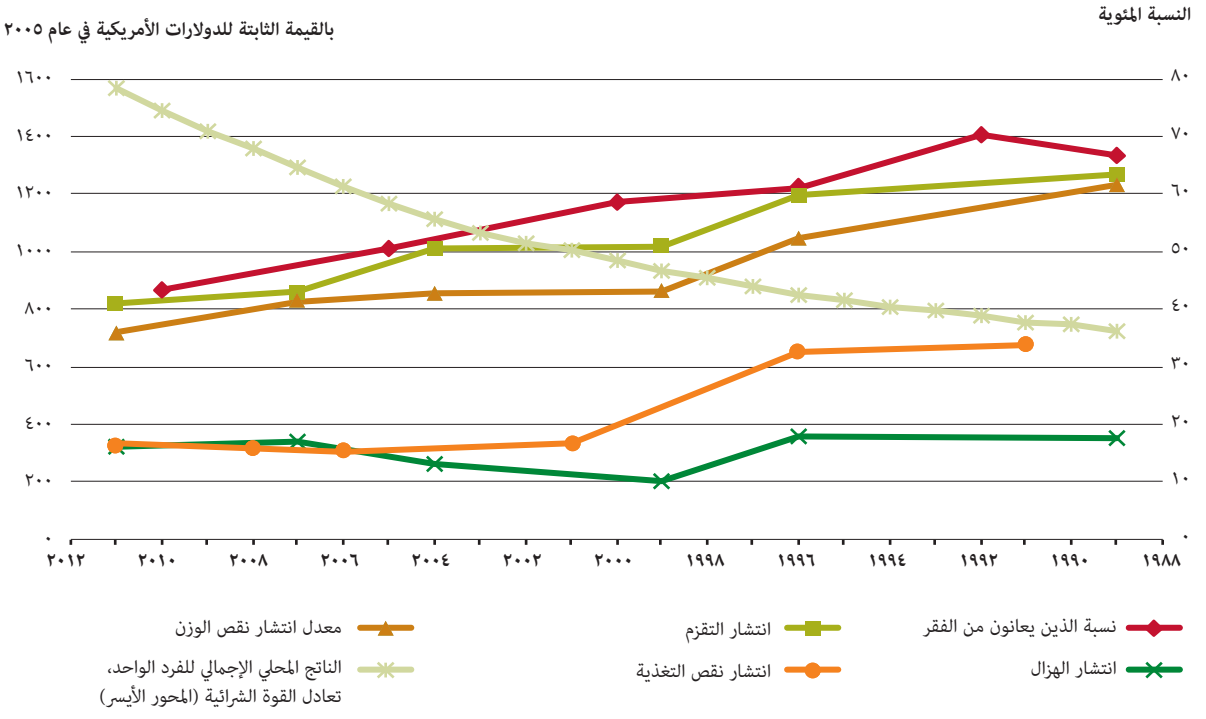

ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بانتشار التقزم ونقص الوزن والهزال إلى الأطفال دون سن الخامسة.
مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

(يتبع)

الإطار ١ (يتبع)

نحو ضِعف مثيله لدى جارتي البلد الكبيرتين وهما الهند وباكستان. وتضاعفت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في حالة الشابات (اللاتي تبلغ أعمارهن ١٥-٢٤ عاماً)، فارتفعت من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. أما التغطية بفيتامين "أ" كعنصر تكميلي للأطفال البالغة أعمارهم ٦ أشهر إلى ٥٩ شهراً (والتي بدأت في التسعينيات من القرن العشرين) فهي الآن تغطية شاملة تقريباً، كما أن استهلاك الملح المضاف إليه اليود قد ازداد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. كذلك فإن استخدام أملاح الإماهة الفموية لعلاج الإسهال قد تضاعف تقريباً، من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتسارعت بدرجة حادة معدلات التحصين من الحصبة من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، وجرى الحفاظ بقدر كبير على درجة التغطية حتى الوقت الحاضر. وفي عهد أقرب، حدثت أيضاً زيادة كبيرة في الرضاعة الطبيعية الحصرية أثناء فترة الأشهر الستة الأولى من الحياة، من ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١١. ويمكن أن تُعزى هذه العوامل إلى الانخفاض الذي حدث في التقزّم، بالنظر إلى شدة تعرض الأطفال لهذا الخطر في أوّل ألف يوم عقب بداية الحمل.

بيد أنه ما زال ينبغي عمل الكثير. فسوء التغذية في بنغلاديش يكلف قرابة مليار دولار أمريكي في العام في صورة إنتاجية اقتصادية مفقودة.[١] فانتشار الهزال، وهو مؤشر على سوء التغذية الحاد، قد انخفض من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، ولكنه ازداد بعد ذلك بصورة مطردة حتى عام ٢٠٠٧ عندما وصل إلى ١٧ في المائة، متجاوزاً نسبة الـ ١٥ في المائة التي تشكل عتبة الطوارئ. وهذا الارتفاع يثير القلق بالنظر إلى أنه لم تحدث كوراث كبرى أثناء تلك الفترة في بنغلاديش. (ففي عام ٢٠٠٨، وعقب إعصار "سدر" وأزمة أسعار الأغذية، أوضحت بعض الدراسات أن معدل الهزال قد ارتفع إلى ٢٥ في المائة). وآخر رقم في عام ٢٠١١، وهو ١٦ في المائة، ما زال يتجاوز عتبة الطوارئ، وما زال يبعث على القلق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات توقف النمو (التقزّم) (٤١ في المائة) ونقص الوزن (٣٦ في المائة) ما زالت مرتفعة للغاية وتشكل قضايا هامة من قضايا الصحة العامة.

[١] Embassy of the United States of America, Dhaka. 2012. *U.S.-Funded study shows true cost of malnutrition in Bangladesh*. (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في دكا، دراسة ممولة من الولايات المتحدة في ٢٠١٢ تظهر التكلفة الحقيقية لسوء التغذية في بنغلاديش). بيان صحفي، يونيو/حزيران ٢٠١٢ (متاحة على الرابط: http://photos.state.gov/libraries/bangladesh/8601/2012%20Press%20Releases/USAID%20malnutrition%20study_%20Jun%2025_%202012.pdf).

المعيشية يُحتمل أن تكون أعدادهم التي تعاني من نقص الوزن ضعف أعداد أولئك الذين يعيشون في كنف أقل الأُسر المعيشية فقراً. ويشكل سوء تغذية الأطفال أحد الأسباب الأساسية للوفاة في نسبة تُقدَّر بـ ٣٥ في المائة من جميع الوفيات لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.[٢٠]

وما زال النقص في المغذيات الدقيقة ("الجوع الخفي") يؤثر على أكثر من ٣٠ في المائة من سكان العالم، مما يتسبب في زيادة حالات المرض والوفاة، وفي إضعاف النمو المعرفي، وفي الحد من القدرة على التعلّم ومن الإنتاجية، وفقدان الإمكانات البشرية على نحو مأساوي. والتغلب على سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة هو شرط مسبق لضمان النمو. ففي حالة فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، لم يتغير انتشاره تغيراً كبيراً؛ بل إن فقر الدم هذا قد ازداد في بعض البلدان.[٢١] وفي الهند، فإن توقف النمو ونقص الحديد ونقص اليود هي أمور تسفر عن خسائر في الإنتاجية تعادل ٢,٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.[٢٢] وفي سيراليون، ستبلغ تكلفة نقص الحديد لدى النساء العاملات في الزراعة ٩٤,٥ مليون دولار أمريكي خلال فترة خمس سنوات.[٢٣]

ويمكن للنمو الاقتصادي الأسرع أن يولّد فرصاً لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمنع حدوث حالات النقص في المغذيات الدقيقة وللتصدي لها. فاستراتيجيات التنمية الزراعية التي تشجّع الأنشطة الأعلى قيمة، من حيث التغذية ومن حيث الدخل على السواء، مثل إنتاج الثروة الحيوانية والفواكه والخضروات، تُسفر عن زيادة تنويع النظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام المكمّلات، الموجَّهة تحديداً نحو أضعف الفئات، وخاصة أثناء أول ألف يوم تعقب بداية الحمل حتى سن عامين، وإغناء الأغذية الرئيسية على الصعيد الوطني، قد ثبت أنهما استراتيجيتان فعالتان جداً من حيث التكلفة في هذا الصدد.[٢٤]

التحوّل في التغذية والعبء المضاعف لسوء التغذية

مع زيادة الدخول والتوسّع الحضري، يعتمد الناس تدريجياً نمط حياة ينطوي على انخفاض النشاط البدني، وقضاء وقت أقل في العمل المنزلي، وتناول مزيد من الوجبات خارج المنزل. وتحتوي النظم الغذائية بدرجة متزايدة على أغذية أكثر كثافة في الطاقة ونصف مصنّعة وذات محتوى أعلى من الدهون الطبيعية والسكريات والكوليسترول. ويُشار إلى هذا التحوّل على أنه التحوّل التغذوي.[٢٥] وبينما يرتبط هذا التحول في بادئ الأمر بالسكان الحضريين الأكثر ثراء، فإن الخبراء متفقون على أنه يؤثر بسرعة على جميع المجتمعات.[٢٦]

ويرتبط التحوّل التغذوي بزيادة الإفراط في التغذية والبدانة. ويبدو أيضاً أن له علاقة سببية بعبء المرض والتحوّل في الوفيات المشار إليه على أنه " التحول الوبائي".[٢٧] وهذا هو التحوّل في شكل المرض

الشكل ١٥

انتشار البدانة في عام ٢٠٠٨

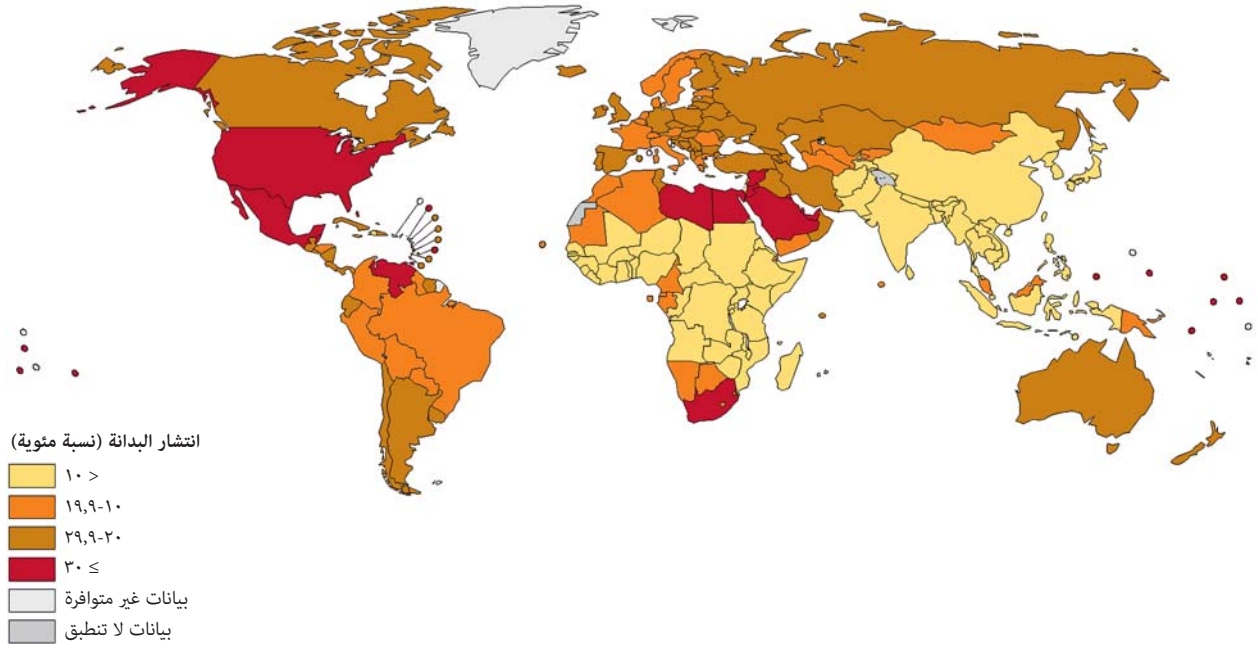

ملاحظات: تشير البيانات إلى البالغين من الجنسين الذين تبلغ أعمارهم ٢٠ سنة وما فوق، السن موحدة، في عام ٢٠٠٨. وتعرف البدانة على أنها مؤشر كتلة الجسم ≥ ٣٠ كيلوغراماً/متر مربع.
المصدر: منظمة الصحة العالمية.

الشكل ١٦

العبء المزدوج لسوء التغذية: البدانة لدى البالغين وتقزم الأطفال في بعض البلدان

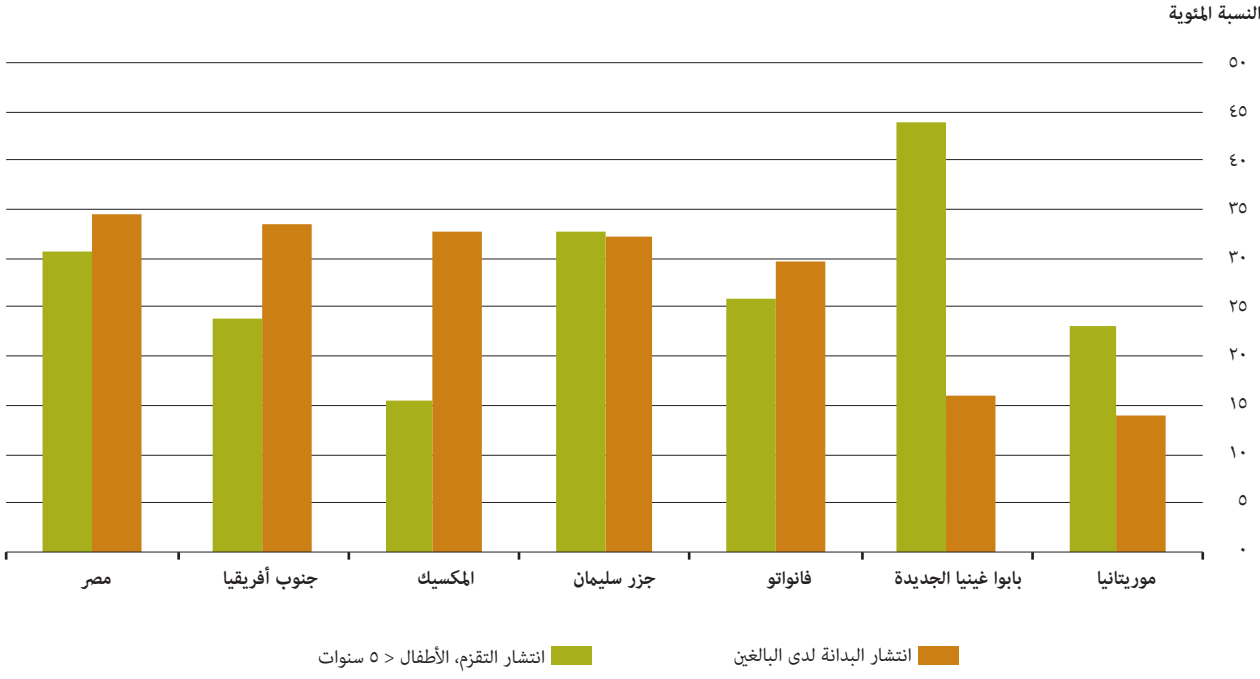

مصدر البيانات الأولية: منظمة الصحة العالمية.

من مرض تهيمن عليه حالات الوفاة التي تُعزى بدرجة كبيرة إلى الأوبئة والأمراض السارية إلى مرض يتسم بزيادة في الأمراض غير السارية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والداء السكري. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن زيادة الوزن (مؤشر كتلة الجسم = ٢٥ أو أكبر) والبدانة (مؤشر كتلة الجسم = ٣٠ أو أكبر) هو خامس عامل رئيسي من عوامل الخطر المسببة للوفيات العالمية.[٢٨]

وعلى نطاق العالم، وصل عدد أصحاب الوزن الزائد إلى أكثر من ١,٤ مليار شخص بالغ،[٢٩] وهو ما يتجاوز عدد منْ يعانون من نقص التغذية على نطاق العالم. بيد أن تكاليف المعاناة من الوزن الزائد (تمييزاً له عن البدانة) يمكن أن يقال عنها إنها أقل من تكاليف المعاناة من نقص التغذية. وعلى نطاق العالم، ازدادت البدانة بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٨٠، رغم أن مدى انتشار البدانة لدى البالغين هو حالياً أعلى بكثير في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية (الشكل ١٥). ويُلاحظ وجود أعلى المعدلات في شمال أفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا الشمالية وجزر المحيط الهادي وجنوب أفريقيا.

ويواجه العالم على نحو متزايد عبئاً مضاعفاً لسوء التغذية، يتعايش فيه نقص التغذية، ولا سيما لدى الأطفال، مع الوزن الزائد والأمراض المزمنة المتصلة بالنظم الغذائية ومع سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة.[٣٠] ويبين الشكل ١٦ مجموعة مختارة من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط في أقاليم مختلفة لديها معدل كبير لانتشار كل من نقص التغذية وللإفراط في التغذية لدى سكانها، وهما معدلان قيسا في شكل بدانة البالغين وتوقف نمو الأطفال دون سن الخامسة.[٣١]

ولطالما جرى تصوّر هذين البعدَيْن للعبء المضاعف على أنهما ناجمان عن عاملين مختلفين: الفقر من ناحية والوفرة من الناحية الأخرى. بيد أن هذا التصنيف مغالٍ في التبسيط. فمعدلات الانتشار المرتفعة للوزن الزائد توجد اليوم أيضاً في بلدان منخفضة الدخل أو حتى داخل نفس الأسرة المعيشية التي يوجد فيها نقص الوزن. والسبب في هذا التعايش بين الاثنين هو أن الوزن الزائد ليس بالضرورة مسألة الإفراط في أكل الطعام بل أكل أطعمة غير تغذوية، وقد يكون لدى المستهلكين الفقراء قدر أقل من التعليم أو من إمكانية الحصول على معلومات عن التغذية. وقد يكمن جزء آخر من التفسير في الإمدادات المتنامية بسرعة من منتجات لم تكن متاحة من قبل (مثل بعض الأغذية المصنّعة والمشروبات غير الكحولية والوجبات الخفيفة) في سلاسل متاجر التجزئة في كثير من البلدان النامية. وفي كثير من الحالات، تحل هذه المنتجات محل الأغذية التقليدية، بما في ذلك الأغذية التي تباع في الشارع في المناطق الحضرية.

ومن الواضح على نحو متزايد اليوم أن العبء المضاعف لسوء التغذية كثيراً ما يتجلّى كمشكلة كاملة المراحل في الأُسر المنخفضة الدخل. فالنساء الفقيرات اللاتي يعانين من نقص التغذية أثناء فترة الحمل يلدن أطفالاً ناقصي التغذية. فإذا ما حدث أن التغذية غير الكافية أثناء فترة النمو السابقة للولادة وأثناء الطفولة المبكرة قد أُتْبعت في فترة لاحقة من الحياة بزيادة مفرطة في المأخوذ من الطاقة الغذائية فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى خطر زيادة التعرض في فترة لاحقة من الحياة كأشخاص بالغين للبدانة وللأمراض غير السارية المتصلة بالنظم الغذائية. وهذا يفسر السبب، في حالة كثير من البلدان النامية، في أن نقص التغذية والإفراط في التغذية وأوجه النقص في المغذيات الدقيقة كثيراً ما تضرب بجذورها في تربة الفقر. وهكذا فإن العبء المضاعَف، مثلاً من حيث الأطفال المصابين بتوقف النمو/التقزّم والأمهات صاحبات الوزن الزائد، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وهو ما يلاحَظ على نحو متزايد حتى في إطار نفس الأُسر المعيشية ذات الدخل المنخفض.[٣٢]

الخلاصة: ينبغي تحسين التغذية بأسرع ما يمكن

كان للتغييرات التغذوية التي لوحظت على مدى العقديْن الماضييْن تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على التغذية. وعلى الجانب الإيجابي، تحسّنت جودة النظم الغذائية على المستوى العالمي الإجمالي، كما تحسّنت النتائج المتعلقة بالتغذية في معظم أنحاء العالم. وانخفضت معدلات الوفيات هي ونسبة الأطفال ذوي الوزن الناقص ممن هم دون الخامسة من العمر. وحدث أيضاً تقدم في الحد من انتشار بعض أوجه النقص في المغذيات الدقيقة، على الرغم من وجود تباينات كبيرة في هذا الصدد فيما بين الأقاليم.

أما على الجانب السلبي، فإن العدد الإجمالي للأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن و/أو توقف النمو/التقزّم ما زال مرتفعاً بدرجة غير مقبولة. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الإجمالي للأشخاص الذين لديهم وزن زائد (ولكن ليس بدانة) قد تجاوز عدد الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية، كما أن عدد الأشخاص الذين يعانون من حالات نقص في المغذيات الدقيقة ما زال مرتفعاً في كثير من البلدان.

ويوجد توافق آراء واسع ومتزايد على أن النمو الاقتصادي القوي يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحسينات يُعتد بها في التغذية. ولتحقيق ذلك بأسرع ما يمكن، يجب أن تعود عملية النمو بالفائدة على الفقراء، ولكن يجب أيضاً أن تكون "مستجيبة لاعتبارات التغذية".[٣٣] وحتى الآن، ظلت الصلة بين النمو الاقتصادي والتغذية ضعيفة، إذ تمر فواصل زمنية طويلة قبل حدوث تغييرات حقيقية في حالة التغذية. وينبغي انتهاج سياسات داعمة لهذه الأهداف داخل إطار يحقق التكامل بين الزراعة والتغذية والصحة. فتحسين الأمن الغذائي والتغذية هو أمر يتعلق ليس فقط بمجرد زيادة مقدار المأخوذ من الطاقة الغذائية بل أيضاً بتحسين نوعية الطعام من حيث تنوع التغذية، ووجود تشكيلة مختلفة منها ومحتواها التغذوي وسلامتها.

أما التدابير الرامية إلى تحقيق تنوع تغذوي أكبر ومأخوذ كافٍ من المغذيات الدقيقة فقد تشمل الاستعمال الحصيف للمكمِّلات المحددة الهدف من أجل أفقر الفئات إلى أن تصبح تكلفة النظام الغذائي المتنوع مقدوراً عليها. وينبغي معالجة الإفراط في التغذية عن طريق إحداث تغييرات في نمط الحياة والأخذ بنظم غذائية أكثر صحة.

وبينما يتسم النمو الاقتصادي بالأهمية لتحقيق تقدم في تحسين تغذية الناس، فإن الصلات القائمة بين الاثنين تسير في الاتجاه الآخر أيضاً – أي أن النظم الغذائية المغذية هي أمر حيوي لتحقيق كامل إمكانات الناس البدنية والمعرفية وتحقيق صحتهم، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كذلك فإن تحسين تغذية الأطفال وإمكانية حصولهم على التعليم يمكن أن يحسّن تنميتهم المعرفية مما يرفع من مستويات مدخولهم عندما يصبحون بالغين – بما يعود به ذلك من فوائد على المستوى الفردي وكذلك على المجتمع ككل.[٣٤]

إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية

دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع

الرسالة الرئيسية

النمو الزراعي فعال بصورة خاصة في الحد من الفقر وسوء التغذية. يعتمد معظم مدقعي الفقر على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة لتدبير جزء هام من أسباب عيشهم. ويكون للنمو الزراعي الشامل لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء، أقصى قدر من الفعالية في الحد من الفقر المدقع والجوع عندما يؤدي إلى زيادة العائد على العمل وزيادة فرص العمل للفقراء.

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصادات الوطنية تبايناً واسعاً ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبياً – فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي. وفي بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من ٣٠ في المائة من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها، في أقل البلدان نمواً كمجموعة، يبلغ ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أرقام عام ٢٠٠٩). وعلى العكس من ذلك، ففي اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الزراعة أقل من ١,٥ في المائة من الناتج الاقتصادي الإجمالي. وهكذا، فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد إلى آخر، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقراً.

وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقديْن الماضييْن مدفوعاً إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة - وهو ربما أمر مدهش - تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة منذ ستينيات القرن العشرين.[٣٥] وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعاً بعمليات انتقال العمالة من الزراعة، استجابةً لديناميات كل من "الجذب الصناعي" و"الدفع الزراعي". وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل أعلى من مثيله في القطاعات غير الزراعية بنسبة ١,٥ في المائة، وهو ما يفند الفكرة التي تعتبر الزراعة قطاعاً متأخراً تكون فيه الاستثمارات والسياسات على نحو تلقائي أقل فعالية في توليد النمو منها في القطاعات الأخرى.

وعلى وجه الإجمال، يُحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويُحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يتأتى من الزراعة. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، كان نصيب مجموع السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، أي أكثر من ضعف نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. ومعنى ذلك وجود ميل إلى أن يكون للناس الذين يعملون في الزراعة مدخول أدنى، وهو ما يتسق مع حقيقة أن الفقر يتركّز في المناطق الريفية. ولأن كثرة كثيرة من الفقراء يعملون في الزراعة، فإنه يُحتمل بدرجة أكبر أن يشمل النمو الزراعي الفقراء ويفيدهم أكثر من النمو في القطاعات غير الزراعية.

وقد أظهر تحليل تفصيلي أُجري مؤخراً لبيانات تتعلق بتجربة النمو على سبيل المقارنة بين البلدان أن النمو الزراعي يحد من الفقر في أوساط أفقر فئات الفقراء شريطة ألا يكون عدم المساواة في المدخول مفرطاً.[٣٦] وفي بلدان الدخل المنخفض الفقيرة في الموارد (باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، يؤدي وجود معدل معين لنمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للنمو الزراعي إلى خفض الفقر بقدر أكبر خمس مرات مما تُحدثه جرعة مماثلة من نمو الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن نمو القطاعات غير الزراعية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تكون فعالية النمو الزراعي أكبر ١١ مرة. وهكذا، تظل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية أمراً حاسم الأهمية للحد من الفقر بطريقة فعالة من حيث التكاليف، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل.

الجدول ٢

دور الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع، بحسب نوع الاقتصاد

	الاقتصادات القائمة على الزراعة	الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحوُّل	الاقتصادات المضفى عليها الطابع الحضري
مجموع السكان (بالملايين)	٦١٥	٣ ٥١٠	٩٦٥
مجموع السكان الفقراء (بالملايين) ١,٠٨ دولار أمريكي/ في اليوم ٢,١٥ دولار أمريكي/ في اليوم	١٧٠ ٢٧٨	٥٨٣ ١ ٥٣٠	٣٢ ٩١
نصيب القوة العاملة الزراعية كنسبة من المجموع (٪)	٦٥	٥٧	١٨
نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو السنوي، ١٩٩٣-٢٠٠٥، ٪)	٣,٧	٦,٣	٢,٦
الناتج المحلي الإجمالي الزراعي كنصيب من المجموع (٪)	٢٩	١٣	٦
نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (النمو السنوي، ١٩٩٣-٢٠٠٥، ٪) ا	٤	٢,٩	٢,٢
إسهام الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٣-٢٠٠٥، ٪)	٣٢	٧	٥

المصدر: أرقام مأخوذة من الجدولين ١-١ و١-٢ من تقرير البنك الدولي:
World Bank. 2008. *World Development Report 2008: Agriculture for Development*. Washington, DC.

إنّ قدرة الزراعة على توليد نمو إجمالي في الناتج المحلي الإجمالي وميزتها النسبية فيما يتعلق بالحد من الفقر هما أمران يختلفان من بلد إلى آخر. وفي هذا الصدد، يشدد تصنيف أُجري في تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨ (أنظر الجدول ٢) على أن الزراعة، في الاقتصادات القائمة عليها (ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، تسهم في النمو الاقتصادي إسهاماً يُعتد به وعلى أنها ستسهم أيضاً في الحد من الفقر إسهاماً يُعتد به بسبب تركّز الفقراء في المناطق الريفية.[٣٧] وترمي أولويات العمل الرئيسية في مجال السياسات في هذه البلدان إلى تمكين الزراعة من العمل كقاطرة للنمو وللحد من الفقر. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحوُّل (وهي بصورة رئيسية في آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأدنى)، تسهم الزراعة في النمو الاقتصادي بدرجة أقل، ولكن لما كان الفقر ما زال يشكل على نحو كاسح ظاهرة ريفية فإن النمو الزراعي، فضلاً عن النمو في الاقتصاد الريفي غير الحقلي، له آثار قوية على الحد من الفقر. وفي الاقتصادات المضفى عليها الطابع الحضري (بصورة رئيسية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية)، حيث يشكل الفقر في المقام الأول ظاهرة حضرية، يمكن للقطاع الزراعي الأكثر إنتاجية أن يساعد على وضع

الإطار ٢

تعزيز العمالة اللائقة في الزراعة والمناطق الريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي

وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، فإن "العمل اللائق يعبر عن تطلعات الناس في حياتهم العملية. وهو يعني إتاحة الفرص لمزاولة عمل يكون منتِجاً ويحقق دخلاً معقولاً كما يحقق الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأُسر وآفاقاً أفضل للتنمية الذاتية والاندماج الاجتماعي والحرية للناس في التعبير عن شواغلهم وتنظيم أنفسهم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم والمساواة في الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال."[١]

وتكون أسواق العمل الريفية غير رسمية بدرجة مرتفعة، فتسود فيها ترتيبات عمل عارضة وعدم تماثل في المعلومات، فضلاً عن أوجه لعدم المساواة من حيث نوع الجنس والعمر. وكثيراً ما تكون أوضاع العمل في الريف رديئةً، وتكون إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية محدودة، وكثيراً ما لا يجري بشأنها إنفاذ تشريعات العمل؛ كما أن العمال الريفيين هم الأقل تنظيماً والأقل حمايةً من جانب الأُطر التشريعية.[٢]

وينبغي أن تهدف السياسات والبرامج ليس فقط إلى زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي بل أيضاً إلى تحسين فرص العمل هذه.[٣] وعلى سبيل المثال، فإن عملية "الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات" تساعد على خفض الاستعمال الإجمالي لمبيدات الآفات وعلى اختيار منتجات أقل خطورة عندما يكون استعمال مبيدات الآفات ضرورياً. وإذا توافرت لدى العمال الزراعيين المعرفة بتقنيات "الإدارة المتكاملة للإنتاج ومكافحة الآفات"، فإنهم يستطيعون التفاوض بشكل أفضل على أحكام تفرض استعمال هذه الإدارة في اتفاقات المساومة الجماعية مع أرباب العمل.[٤] وبالمثل، فإن تقديم الدعم إلى نقابات العمال الرسمية (مثلاً، الاتحاد العام للعمال الزراعيين في غانا) بغية تيسير استيعاب المزارعين العاملين لحسابهم والعمال الزراعيين، بمن فيهم العمال الموسميون، يمكن أن يمنح هؤلاء العمال صوتاً أقوى في الحوار الاجتماعي وفي عمليات المساومة. وكمثال نهائي لتحسين وضع العمالة في القطاع الزراعي، تقوم وزارة الزراعة في تايلند بتصميم برنامج لتزويد مزارعي الأرز بمعاشات تقاعدية وبتعويض عن العجز.

المصادر: يُرجى الاطلاع عليها في الصفحة ٦٧.

حد للزيادات في أسعار الأغذية وعلى تحسين القوة الشرائية للفقراء الحضريين الذين ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم على الطعام.

وبالإضافة إلى نوع الاقتصاد الذي يشكل القطاع الزراعي جزءاً لا يتجزأ منه، فإن ميل الزراعة إلى الإسهام في الحد من الفقر يتوقف أيضاً على هيكل هذا القطاع ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الأراضي فيه. وعلى سبيل المثال ففي قطاع زراعي قائم على أصحاب الحيازات الصغيرة وعلى كثافة العمل، يؤدي رفع إنتاجية الأرض والعمل إلى تحقيق تخفيضات سريعة في الفقر (مثلاً، ما حدث في شرقي وجنوب شرقي آسيا). وقد حدّت الصين من الفقر بسرعة قصوى أثناء الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين وهي فترة اتسمت بنمو زراعي قوي، بالنظر إلى أنها بدأت من وضع اتصف بالمساواة نسبياً في إمكانية الحصول على الأرض الزراعية ورأس المال البشري.[٣٨] ومع ازدياد عدم المساواة على مر الوقت، تباطأت عملية الحد من الفقر. بيد أنه حدث في أجزاء من أمريكا اللاتينية، بسبب عدم المساواة في توزيع الأراضي وبسبب هيمنة الزراعة المميكنة، أن كانت العلاقة بين الإنتاجية والحد من الفقر أضعف بكثير: فقد نمت الغلة بسرعة ولكن الفقر الريفي لم يتغير إلا بشكل ضئيل.[٣٩]

ولكي يكون النمو الزراعي شاملاً للفقراء، فإنه ينبغي أن تُستخدم فيه الأصول التي يمتلكها الفقراء عادة. ففي جميع الحالات، يمتلك الفقراء عملهم، ويكون ذلك في بعض الحالات هو كل ما يملكونه. وهكذا، فإن النمو الذي يولّد فرص عمل ويزيد من الأجور ويرفع مستوى جودة الوظائف (أنظر الإطار ٢)، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل غير الماهر، يكون ذا أهمية حاسمة في الحد من الفقر وزيادة إمكانية الحصول على طعام كاف كماً وكيفاً. ويمكن أن يتسبب ضعف إمكانية الحصول على الطعام في خفض إنتاجية العمل، وهو ما يعوق بدوره تحقيق النمو الاقتصادي، ولا سيما في السياقات الزراعية.[٤٠]

ويُعترف على نطاق واسع بالنمو الداعم للعمالة باعتباره شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فالبلدان التي نجحت في الحد من الفقر في فترات زمنية قصيرة نسبياً قد اجتازت عمليات تحوّل هيكلي ترتكز على العمالة استُخدمت فيها على نحو متضافر السياسات الصناعية والزراعية فضلاً عن سياسات اجتماعية فعالة.[٤١] وتشمل السياسات الداعمة للعمالة معالجة المعوقات التي تعترض تنمية روح تنظيم المشاريع وتحسين الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم فضلاً عن تنمية المهارات بغية زيادة إمكانية توظيف اليد العاملة، ولا سيما الشباب.

وفي البلدان التي يوجد بها توزيع للأراضي يتسم نسبياً بالمساواة، يكون لدى كثير من الفقراء أيضاً إمكانية الحصول على بعض الأرض ما يمكّنهم من الإفادة من النمو الذي يزيد من قيمتها (مثلاً عن طريق تحقيق غلة أعلى). وهكذا، فإن نمو الغلة والحد من الفقر، على سبيل المثال، قد سارا جنباً إلى جنب في الصين التي يتسم فيها توزيع الأراضي بالمساواة نسبياً.[٤٢] وعلى العكس من ذلك، ففي الهند يتسم توزيع الأراضي بدرجة أكبر من عدم المساواة، ولم يؤد نمو الغلة إلى إطلاق عملية الحد من الفقر ومن نقص التغذية بقدر كبير مماثل. وفي الحالات التي يحدث فيها وجود نصيب كبير من نمو الإنتاج في المزارع الكبيرة، يمكن للفقراء أيضاً أن يشاركوا في جني ثمار النمو إذا كان إنتاج المحاصيل متسماً بالكثافة في العمل وإذا كان يفيد في زيادة الأجور الزراعية؛ بيد أن الفوائد التي تعود على الفقراء ستكون مع ذلك أقل مما لو كان الفقراء يمتلكون الأرض. وإذا حدث النمو في المزارع الكبيرة المميكنة، فسيكون المجال ضئيلاً لتحقيق مشاركة من جانب الفقراء.

إسهام أصحاب الحيازات الصغيرة في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي[٤٣]

من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الأغذية بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وبالنظر إلى تغيّر المناخ والقيود المتعلقة بالموارد الطبيعية والمطالب المتنافسة، ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج الوقود الأحيائي ضمن مجموعة من العوامل، فإن هذا يمثل تحدياً كبيراً أمام الزراعة ونظم الغذاء على نطاق العالم. فأصحاب الحيازات الصغيرة، الذين ينتجون معظم الغذاء في البلدان النامية، سيحتاجون إلى القيام بدور رئيسي في تلبية هذه الاحتياجات إن لم يكن لشيء فبسبب الحجم الكبير لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية.

ومن الناحية التاريخية، ثبت أن أصحاب الحيازات الصغيرة هم فاعلون رئيسيون في تلبية الطلب على الأغذية. ففي آسيا أثناء الثورة الخضراء، أخذ المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة بابتكارات تقنية جديدة، وزادوا الإنتاجية وأنتجوا ما يكفي من الأغذية لخفض الأسعار الحقيقية للأغذية الأساسية على المستهلكين. وازداد الطلب على العمل في المناطق الريفية، ما ولّد فرص عمل للفقراء الريفيين وزاد من أجور العاملين غير المهرة. وقد ساعد هذا المزيج من العوامل على تحسين الأمن الغذائي للجميع. وكان كثير من قصص النجاح في مجال

الإطار ٣

النمو الزراعي في فييت نام

شهدت فييت نام نمواً اقتصادياً سريعاً على وجه الإجمال (بلغ ٥,٨ في المائة للفرد الواحد في العام في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠)، ونمواً سريعاً في الزراعة أيضاً. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، بلغ متوسط النمو الزراعي ٤ في المائة في العام، وهو أحد أفضل معدلات الأداء في العالم أثناء تلك الفترة. كما أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كان سريعاً جداً هو الآخر إذ بلغ ٣,١ في المائة في العام في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ و٢,٤ في المائة في العام في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩.[١]

وقد جاء معظم نمو الإنتاج من زيادة الغلة. فغلة الأرز، وهو أهم محصول، قد ازدادت بنسبة ٥٠ في المائة، ولكن غلة الذرة والمطاط وجوز الكاشيو والكاسافا قد زادت جميعاً بأكثر من الضِّعف. بيد أن المساحة المحصودة قد ازدادت أيضاً: فالمناطق المزروعة بالذرة والمطاط قد زادت بأكثر من الضِّعف، والمساحة المزروعة بجوز الكاشيو قد زادت أكثر من ثلاث مرات، والمساحة المزروعة بالبن قد ازدادت ثماني مرات (من نحو ٦٠ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من نصف مليون هكتار بحلول عام ٢٠٠٨). ونما إنتاج تربية الأحياء المائية أيضاً بسرعة بالغة وصلت إلى نحو ١٢ في المائة في العام منذ عام ١٩٩٠.

وبسبب اتسام توزيع الأراضي في فييت نام بالمساواة نسبياً بالمقارنة مع معظم البلدان، فإن النمو في الغلة قد أفاد كثيراً أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أدى أيضاً النمو في المساحة المحصودة إلى زيادة الطلب على العمل، وهو أحد الأصول الرئيسية للفقراء. وأسهم نموذج النمو هذا في تحقيق تخفيضات سريعة في مستويات الفقر ونقص التغذية وتوقف النمو/التقزّم ونقص الوزن (يشير الأمران الأخيران إلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة). وللحقيقة قد حققت فييت نام أصلا العديد من الأهداف الإنمائية للألفية.

واستفادت الأُسر المعيشية الزراعية ذات التوجه السوقي أعظم الفائدة أثناء فترة أواسط التسعينيات من القرن العشرين، إذ انخفض معدل الفقر في حالة هذه الأُسر المعيشية بأكثر من ٤٠ في المائة في فترة خمس سنوات فقط. ولكن الأُسر المعيشية الزراعية التي توجه نشاطها لتحقيق الكفاف قد استفادت هي الأخرى – فمعدل الفقر الخاص بها قد انخفض بنسبة ٢٨ في المائة خلال خمس سنوات. أما الأُسر المعيشية التي كان توجه نشاطها أثناء التسعينيات نحو تحقيق الكفاف فقد انخفض مستوى الفقر لديها بنسبة ٣٥ في المائة. وقد شهدت جميع هذه الأنواع من الأُسر المعيشية زيادة في الدخل غير الزراعي، مما يؤكد على أهمية الاقتصاد الدينامي غير الحقلي.[٢]

[١] K. Fuglie. 2012. Productivity growth and technology capital in the global agricultural economy. Chapter 16 in K.O. Fuglie, E. Ball and S.L. Wang, eds. *Productivity growth in agriculture: an international perspective*. Wallingford, UK, CABI.

[٢] A. de Janvry and E. Sadoulet. 2010. Agricultural growth and poverty reduction: additional evidence. *The World Bank Research Observer*, 25(1): 1–20.

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والفقر وسوء التغذية في فييت نام، ١٩٨٩-٢٠١١

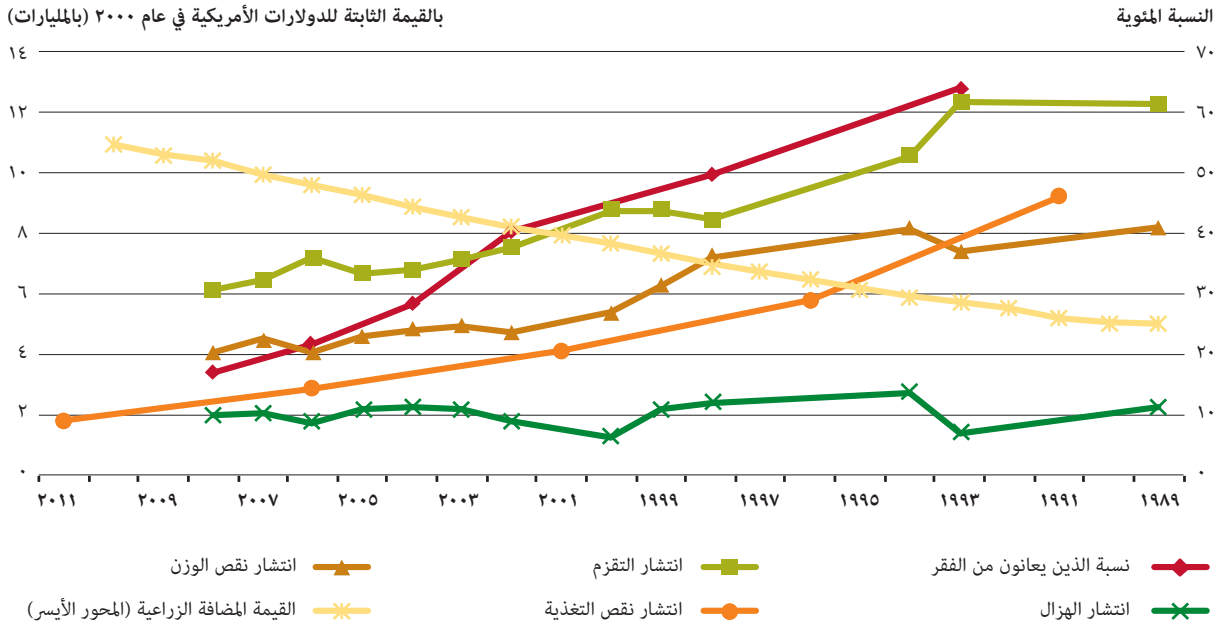

ملاحظة: تشير بيانات انتشار التقزم ونقص الوزن والهزال إلى الأطفال دون سن الخامسة.
مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

الإطار ٤

النمو الزراعي في جمهورية تنزانيا المتحدة

نما القطاع الزراعي في جمهورية تنزانيا المتحدة بمعدل سنوي متوسط قدره ٣,٨ في المائة في العام فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، ما يضعه ضمن أفضل ١٥ قطاعاً زراعياً على نطاق العالم من حيث الأداء أثناء تلك الفترة. بيد أن معدل انتشار نقص التغذية قد ازداد في بادئ الأمر ثم ظل ثابتاً أثناء العشرين عاماً الماضية، وظل التقدم المحرز في الحد من توقف النمو/التقزّم والفقر بطيئاً جداً. وهكذا، فإن النمو الزراعي السريع لا يكفي بذاته وفي حد ذاته لتحسين التغذية.

أما نمو الإنتاج في الزراعة أثناء العشرين عاماً الماضية فكان السبب فيه في المقام الأول هو زيادة المساحة المحصودة، بينما لم يتحقق سوى قدر ضئيل منه من ارتفاع الغلة. وكانت أربعة أخماس الزيادة في المساحة المحصودة قد زُرعت بثمانية محاصيل، هي: الذرة، والفاصوليا الجافة والفول السوداني والأرز، والموز وجوز الهند والذرة الرفيعة (السرغم)، والكاسافا. ولكن الغلة المتحققة من الذرة وجوز الهند والسرغم والكاسافا قد انخفضت أثناء العقديْن الماضييْن بينما لم تزد الغلة المتحققة من الأرز سوى زيادة طفيفة. وربما يكون انخفاض المحاصيل انعكاساً للتوسّع في الأراضي الهامشية ذات المستوى الأدنى من حيث خصوبة التربة وإمكانات المحصول. وفي حين أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة كان إيجابياً، ما كان انعكاساً للاعتماد على التوسّع في الأراضي، فإنه لم يكن مرموقاً بشكل خاص أثناء ذلك الوقت – فقد بلغ متوسطه ٠,٤ في المائة في العام في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠، و١,٠ في المائة في العام في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩.[١]

ونموذج النمو القائم على التوسّع في الأراضي يثير أسئلة عن مدى استدامته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدى استفادة الفقراء من الفوائد المترتبة عليه هو أمر يعتمد على مدى خصوبة الأرض الإضافية المستخدمة في الزراعة ومدى امتلاك الفقراء لها.

وقد حدث بعض النمو السريع في صادرات القطن والتبغ في السنوات الأخيرة، وكلاهما محصولان يزرعهما أصحاب الحيازات الصغيرة. ولكنهما محصولان غير غذائيين ويتركز إنتاجهما في أجزاء صغيرة نسبياً من البلد. ولو اتُبعت استراتيجية نمو تركّز على الذرة ومحاصيل الجذور والبقليات والحبوب الزيتية فإنها تكون أكثر فعالية في الحد من الفقر ومن نقص التغذية، لأن هذه المحاصيل يزرعها على نطاق أوسع المزارعون الفقراء وتشغل نصيباً كبيراً من ميزانيات الفقراء.[٢] وإذا أريد اتباع استراتيجية النمو هذه فسيكون من الضروري زيادة الإنفاق على البحوث الزراعية وعمليات الإرشاد الزراعي التي تركز على هذه المحاصيل.

(١) K. Fuglie. 2012. Productivity growth and technology capital in the global agricultural economy. Chapter 16 in K.O. Fuglie, E. Ball and S.L. Wang, eds. Productivity growth in agriculture: an international perspective. Wallingford, UK, CABI.

(٢) K. Pauw and J. Thurlow. 2011. *The role of agricultural growth in reducing poverty and hunger: the case of Tanzania*. IFPRI 2020 Conference Brief No. 21. Washington, DC, IFPRI.

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والفقر وسوء التغذية في جمهورية تنزانيا المتحدة، ١٩٩٠-٢٠١١

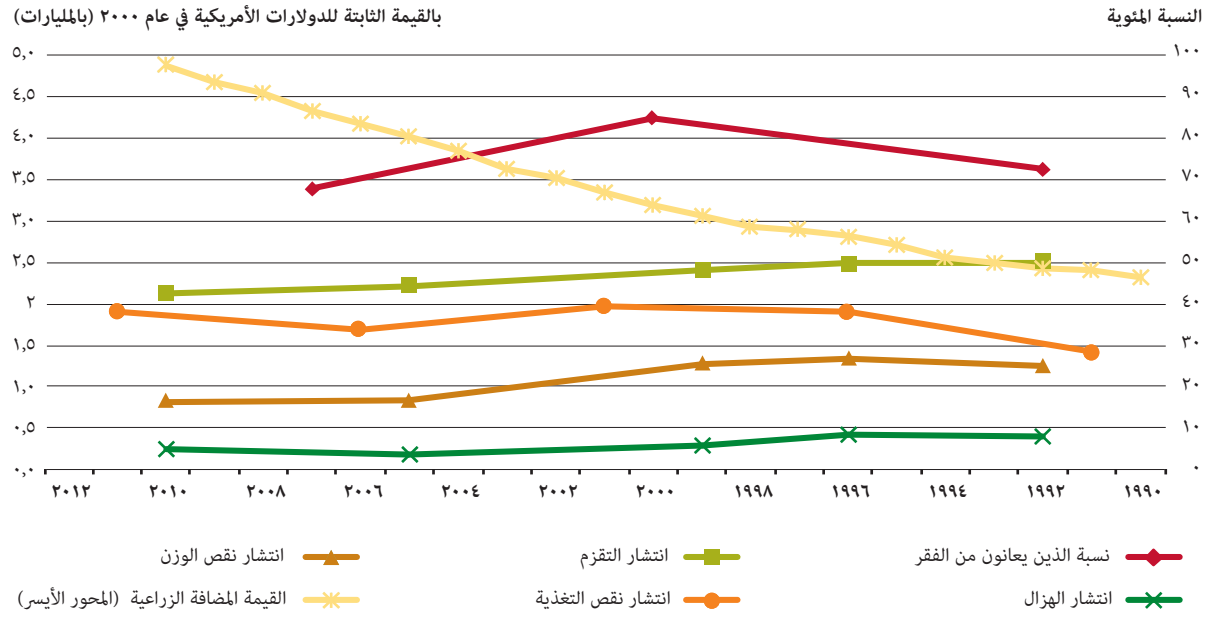

ملاحظة: تشير بيانات انتشار التقزم ونقص الوزن والهزال إلى الأطفال دون سن الخامسة.
مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

التنمية في فترة الـ ٢٠-٤٠ عاماً الماضية يرتكز على الإنتاج الذي يحققه أصحاب الحيازات الصغيرة (مثلاً، في الصين وإندونيسيا وفييت نام؛ أنظر الإطار ٣). خلال تلك الفترة كان أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر كفاءة أيضاً بصورة نمطية من المزارعين أصحاب المزارع الكبيرة.[٤٤] واستشرافاً للمستقبل، فمن المحتمل أن يكون إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر كفاءةً في حالة المنتجات الأكثر كثافة في العمل مثل الخضروات.

ورغم هذه النجاحات المتحققة في الماضي، سيتعين على أصحاب الحيازات الصغيرة التغلب على معوقات كبيرة إذا كان لهم أن يتنافسوا في كثير من الأسواق العصرية. ففي البلدان النامية، أدت التغيّرات في قطاعات التسويق الزراعي وتسويق الأغذية وتجهيزها وتجارة التجزئة إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص، المحلية والأجنبية على السواء، في مجال الصناعات الغذائية - الزراعية.

وعمليات البيع عن طريق القنوات الأكثر تطوراً، مثل متاجر الخدمة الذاتية، تتطلب مهارات إدارية ولوجيستية أكبر من جانب المزارعين والقدرة على ضمان استمرارية التوريد وتلبية المتطلبات المتشددة المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية. وأصبحت البحوث وعمليات الإرشاد الزراعية ذات طابع خاص ومعولم على نحو متزايد، فتركز على تكنولوجيات تتسم بكثافة المعرفة وتتطلب مهارات إدارية وعملية تعلّم فعالة. وذلك يمكن أن يحدّ من إمكانية حصول أصحاب المزارع الصغيرة على عوامل الإنتاج المُبتكَرة. ويواجه أصحاب المزارع الصغيرة هؤلاء صعوبات في الحصول على الائتمان نظراً إلى أن المؤسسات المالية كثيراً ما تُحجم عن الإقراض بسبب ضعف الضمانات والافتقار إلى معلومات عن الجدارة الائتمانية للمقترض المحتمل. بل إن النساء صاحبات المزارع الصغيرة يواجهن معوقات أكبر من نظرائهن من الذكور بالنظر إلى أنهن عادة أقل قدرة من حيث إمكانية الحصول رأس المال النقدي والاجتماعي والمعلومات السوقية والموارد الإنتاجية مثل الأرض.

ولأصحاب الحيازات الصغيرة القدرة على مواجهة هذه التحديات، لكن كي يتمكنوا من ذلك يحتاجون إلى "بيئة تمكينية" ملائمة. ومن شأن توفير بنية تحتية ريفية أفضل، مثل الطرقات والأسواق المادية ومرافق التخزين وخدمات الاتصال، أن يخفّض تكاليف المعاملات ويمكّن المزارعين من الوصول إلى الأسواق. كذلك فإن القيام بعمليات تدخّل لضمان الأمن المتعلق بحيازة الأرض وحقوق الملكية سيشجّع أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار في تحسينات الأراضي.

ولا بد من توفير التعليم في المناطق الريفية إذا كان لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يشاركوا في الأسواق نظراً إلى أنه لا يمكن لصغار المزارعين أن يتاجروا في السلاسل المعقدة إذا كانوا إما غير ملمين بالقراءة والكتابة أو بمبادئ الحساب وإما يفتقرون إلى القدرة على تنظيم الإمدادات وإلى الثقة اللازمة للدخول في شراكات مع المشترين. ومن المهم أيضاً أن تتكفل السياسات بإصلاح انعدام المساواة بين الجنسين وأوجه انعدام المساواة الأخرى بخصوص إمكانية الحصول على الأصول والموارد من أجل تحقيق فوائد طويلة الأجل تعود على النساء وأُسرهن.

ويمكن للحكومات أن تقدم مزيداً من الدعم الهام إلى عملية النهوض بأصحاب الحيازات الصغيرة، مثلاً عن طريق ضمان إجراء بحوث زراعية مرتفعة الجودة تكون موجهة بوضوح نحو تلبية احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين، وأن يكون ذلك ما أمكن في إطار شراكة مع القطاع الخاص. ويتعين أن تركّز خدمات الإرشاد الزراعي الحكومية تركيزاً أكبر على الإنتاج ولكن أيضاً على التسويق والأمن الغذائي.

ومن شأن زيادة التركيز على دمج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق أن تتيح فوائد عديدة. فهي لن تساعد فقط على تلبية الطلب على الأغذية مستقبلاً بل إنها ستسهم أيضاً في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستتيح فرصاً إضافية لإقامة روابط مع الاقتصاد الريفي غير الحقلي، بالنظر إلى أن من المحتمل أن يستخدم أصحاب الحيازات الصغيرة معظم دخلهم الإضافي في شراء منتجات وسلع منتَجة محلياً.

الجوع والزراعة والتنمية المستدامة

إذا كان للعالم أن ينجح في التغلب على الجوع وسوء التغذية وفي تلبية الطلب المتأتي من الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل، سيكون من الضروري القيام بتغييرات جوهرية في النظم الزراعية والغذائية. وفي مؤتمر قمة ريو + ٢٠ الذي عُقد مؤخراً، أعاد قادة العالم تأكيد أن "القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها."[٤٥] والنجاح في تحقيق هذه الأهداف هو أمر حيوي تماماً لتحقيق الأمن الغذائي وتغذية كافية من أجل الجميع.

الإطار ٥

إسهام المنظمات التي توجد مقارها في روما (الفاو والإيفاد وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي) في وثيقة نتائج مؤتمر ريو + ٢٠

- تركت المسارات الراهنة للتنمية ١,٤ مليار نسمة في حالة فقر مدقع، كما تركت ٩٢٥ مليون جائع[1] وعدداً أكبر بكثير من الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ومن انعدام الأمن الغذائي.
- تؤدي النماذج غير المستدامة للتنمية إلى تردي البيئة الطبيعية، ما يهدد النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي اللذين يعتمد عليهما كسب أسباب العيش وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.
- تزداد المخاطر عالمياً – فأنماط الطقس الشاذة والكوارث الطبيعية وتقلب الأسعار ومخاطر السوق تزيد جميعاً من عدم التيقّن بخصوص الأمن الغذائي والتغذوي على نطاق العالم.
- أسهم وجود نظام زراعة وأغذية غير مستدام في أوجه الفشل الاجتماعية والبيئية هذه، ولكن الزراعة تتيح أيضاً حلولاً كثيرة للأخذ بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. ولا يمكن وجود اقتصاد أخضر بدون وجود زراعة مستدامة.
- يلزم على وجه الاستعجال حدوث تغيير عميق في نظامنا المتعلق بالزراعة والأغذية من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحسين حياة الناس وإدارة البيئة على نحو أكثر استدامة.
- ما يتّسم بأهمية حاسمة لهذا الإصلاح شمول وتمكين مئات الملايين من الأُسر المعيشية صاحبة الحيازات الصغيرة والمزارعين غير المالكين لأراض – وكثير منهم نساء.
- تتطلب الاستدامة إجراء إصلاح للنظام الإجمالي للزراعة والأغذية، ابتداء من الإنتاج ووصولاً إلى الاستهلاك.
- لا بد من شبكات الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي من أجل دعم أسباب العيش القادرة على التكيّف وحماية أضعف الفئات وشمولها في مسارات التنمية المستدامة.
- يلزم وجود سياسات عالمية وطنية ومحلية أفضل وأكثر اتساقاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة ودعم إصلاح نظم الزراعة والغذاء على نطاق كبير.
- ستعمل المنظمات التي توجد مقارها في روما معاً من أجل تحقيق أهداف ونتائج مؤتمر ريو + ٢٠ عن طريق دعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل بناء نظم زراعة وأغذية أكثر استدامة.

[1] يلاحظ أن أحدث تقدير لمنظمة الفاو بشأن نقص التغذية العالمي هو الآن نحو ٨٦٨ مليون شخص.

المصدر: FAO, IFAD, WFP, Bioversity International. 2012. *Rome-based Organizations submission to Rio + 20 outcome document* (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/suistainability/pdf/11_11_30_Rome-based_Organizations_Submission_to_Rio_20_Outcome_document.pdf).

وهذا أمر وثيق الصلة خصوصاً بالطريقة التي تسعى بها البلدان إلى تمكين نظمها الزراعية والغذائية من تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة هي ورؤية ريو، مالم يتم القضاء على الجوع وسوء التغذية. ولا بد من قيام الحكومات الوطنية وجميع الجهات صاحبة المصلحة بتعزيز الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ وبتقرير وحماية الحق في الموارد، ولا سيما بالنسبة إلى أضعف الفئات؛ وإدماج حوافز الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن نظم الأغذية بها؛ وبتعزيز إيجاد أسواق زراعية وأسواق أغذية منصفة وذات أداء جيد؛ والحد من المخاطر وزيادة قدرة أضعف الفئات على مواجهة الصعاب؛ واستثمار موارد عامة في المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الابتكار والبنية التحتية.

وعلى جانب الاستهلاك، توجد حاجة إلى الإسهام في تحقيق الاستخدام المستدام للموارد عن طريق خفض الاستهلاك المفرط، والتحول إلى نظم غذائية مغذّية تقلّ بصمتها البيئية، والحد من خسائر الأغذية ومن الهدر في جميع أجزاء سلسلة الغذاء. وبخصوص الإنتاج الغذائي والزراعي، توجد إمكانات كبيرة لتحقيق التكثيف المستدام. ويعتمد تحقيق النمو الكافي والمستقر في الإنتاجية الزراعية اعتماداً حاسماً على صحة النظم الإيكولوجية الزراعية وقدرتها على تقديم خدمات مثل خصوبة التربة ومقاومة الآفات والأمراض وقدرة نظم الإنتاج على التكيّف. ويمكن أيضاً للنظم الإيكولوجية الصحية أن تحقق فوائد هامة تتجاوز المزرعة، فتخفّض التلوث الزراعي الذي تترتب عليه تكاليف مرتفعة، وتُسهم في التخفيف من تغيّر المناخ وفي حفظ التنوّع الأحيائي (البيولوجي) وفي حماية مستجمعات المياه. وكثيراً ما يفتقر المزارعون وصيادو الأسماك والمقيمون في الغابات إلى القدرة والحوافز اللازمة لاعتماد الممارسات الضرورية لإيجاد نظم إيكولوجية زراعية مستدامة وصحية.

وهكذا، فإن الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تهتم بصورة متزايدة ببناء الأُطر التقنية والسياساتية والتمويلية اللازمة لدعم أشكال للإنتاج أكثر استدامة، وهي تمارس عملية البناء هذه. وتوجد مجموعة من النُّهُج الممكنة لدمج القيم البيئية في عملية رسم السياسات الزراعية بغية الاعتراف صراحةً بتكاليف التلوّث الزراعي وبغية خفض هذه التكاليف وزيادة الفوائد البيئية الخارجية التي يمكن أن يتيحها قطاع الزراعة. ومن الأمور الحاسمة تقييم هذه النُّهُج من حيث تأثيراتها على الإنصاف تماماً مثل تقييم كفاءتها، بالنظر إلى أنها تنطوي على عمليات نقل للتكاليف والفوائد فيما بين فئات المجتمع. وقد تحققت بعض النجاحات بشأن النُّهُج التي تجمع بين الحد من الفقر والاستدامة البيئية، ويلزم البناء على هذه النجاحات والتوسّع فيها.

وفي ضوء هذه الرؤية، فإن المنظمات الأربع التي توجد مقارها في روما – وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي) – قد حددت عشر أولويات رئيسية وتدعو إلى العمل بشأنها، وهو ما شكّل إسهامها في وثيقة النتائج الختامية لمؤتمر قمة ريو + ٢٠ (أنظر الإطار ٥).

أهمية الاقتصاد الريفي غير الحقلي وصلاته بالزراعة[٤٦]

على الرغم من أهمية الزراعة، فإنها لن تكون مخرجاً من الفقر بالنسبة إلى جميع الريفيين. ومن الناحية الأخرى، فإن بعض المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – وخاصة أولئك الذين لديهم مستويات كافية من الأصول ومن إمكانية دخول الأسواق الزراعية التي تمر بتحول – سيكون بإمكانهم استحداث نظم إنتاج مستدامة وذات طابع تجاري. وستمكّنهم هذه النظم من الانتقال إلى مستوى أعلى وإيجاد مخرج لهم من الفقر. فاكتساب أرض جديدة تمكّنهم من التوسّع في إنتاجهم وفي فائضهم المسوَّق سيكون، في كثير من الحالات، جزءاً من هذه العملية. ومن الناحية الأخرى، لا يمتلك كثير من الفقراء الريفيين سوى قدر محدود للغاية من إمكانية الحصول على أرض أو الوصول إلى الأسواق، إن كانت لديهم أي إمكانية أصلاً. وبالإضافة إلى ذلك ففي البلدان التي يكون فيها عرض الأرض محدوداً، لا يكون بوسع جميع المزارعين توسيع نطاق حيازاتهم من الأراضي. وبدلاً من ذلك، سيحتاج بعضهم إلى البحث عن فرص في الاقتصاد الريفي غير الحقلي، إما عن طريق العمل بأجر أو العمل لحسابه الخاص، وهو ما يمكن أن يتيح لهم المخرج الرئيسي من الفقر. أما الشباب، الذين يتطلع كثير منهم إلى الخروج من مجال الزراعة، فيكون الاقتصاد الريفي غير الحقلي ذا أهمية خاصة لهم في هذا الصدد.

ومع نمو الاقتصاد وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تزداد أيضاً أهمية الاقتصاد غير الحقلي داخل الاقتصاد الريفي ككل. وفي الاقتصادات التي تقوم على الزراعة، قد لا يزيد نصيب الدخل الريفي المستمد من مصادر غير زراعية عن ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، أما في الاقتصادات المتوسعة حضرياً فإنه قد يصل في ارتفاعه إلى ٦٠ أو ٧٠ في المائة (أنظر الشكل ١٧). ويتبين من تحليل لبيانات "الأنشطة المدرة للدخل في الريف" أن أغلبية الأُسر المعيشية تشارك في أنشطة ريفية غير حقلية مدرة للدخل[٤٧]: في آسيا وأمريكا اللاتينية عادة ما تكون بين ٥٠ و٦٠ في المائة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتراوح بين ٢٥ و٥٠ في المائة. بيد أن نسبة ٢٠-٢٥ في المائة فقط من الأُسر المعيشية في آسيا وأمريكا اللاتينية، و١٠-٢٠ في المائة من الأُسر المعيشية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستمد أكثر من ثلاثة أرباع دخلها من الاقتصاد غير الحقلي. وهكذا تشارك أغلبية الأُسر المعيشية في الاقتصاد غير الحقلي إما على أساس العمل لبعض الوقت وإمّا على أساس موسمي، وهذه المشاركة تساعد في عملية إدارة المخاطر وتنويع مصادر الدخل. وبصورة أساسية، تضع معظم الأُسر المعيشية الريفية قدماً في العمل الحقلي والقدم الأخرى في الاقتصاد غير الحقلي.

ويُسلم منذ أمد طويل بالزراعة على أنها تؤدي دوراً هاماً في دعم عملية التنمية في باقي الاقتصاد عن طريق سلسلة من الروابط بينها وبين القطاعات الأخرى.[٤٨] فالزراعة تؤدي بصورة عامة دوراً مهيمناً في التأثير على حجم وهيكل الاقتصاد الريفي غير الحقلي عن طريق إتاحة المواد الخام اللازمة لتجهيز المنتجات الزراعية، وكذلك إتاحة سوق لعناصر الإنتاج الزراعية وللسلع والخدمات الاستهلاكية، وإطلاق اليد العاملة لكي تعمل في قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتوريد الأغذية إلى الاقتصاد غير الحقلي – وخفض أسعارها.

وفي المناطق التي نمت فيها الزراعة نمواً قوياً، تمتع أيضاً الاقتصاد الريفي غير الحقلي عادةً بنمو سريع. وتشير المؤلّفات إلى أن كل دولار من القيمة المضافة يتحقق في الزراعة يولّد مبلغاً آخر قدره ٣٠-٨٠ سنتيماً في صورة مكاسب من مدخول الجولة الثانية تتحقق في أماكن أخرى في الاقتصاد،[٤٩] وذلك تبعاً لعوامل مثل كثافة السكان والمتاح من العمالة الفائضة. وتتطور العلاقة بين الزراعة والقطاعات الأخرى عن طريق مستويات مختلفة من التنمية: فعند المستويات الدنيا من التنمية، تشجّع الزراعة النمو في أماكن أخرى من الاقتصاد؛ ومع نمو البلدان تنشأ علاقة مفيدة بدرجة أكبر على نحو متبادل؛ وفي خاتمة المطاف، تكون أهمية الزراعة ضئيلة كمحرك للنمو الاقتصادي.[٥٠] وعلى العكس من ذلك، يؤدي النمو البطيء للدخل في قطاع الزراعة إلى أن يكون الطلب ضعيفاً من جانب المستهلكين وإلى أن تكون الاحتياجات إلى المدخلات الزراعية محدودة وأن يكون النمو محدوداً في عمليات تجهيز المنتجات

الزراعية وأن تتسم الأجور بالركود. وفي ظل هذه الظروف، لا يُتوقَّع إلا قدر ضئيل من الحركية في الاقتصاد غير الحقلي، وستُدفَع الأُسر المعيشية الريفية الفقيرة نحو استراتيجيات البقاء التي تشمل مزاولة أنشطة غير حقلية ذات عائد منخفض واللجوء إلى الهجرة. وهذا كله يشير، وخاصة في البلدان المرتكزة على الزراعة، إلى أنه في الحالات التي يوجد فيها نمو في القطاع الزراعي يكون من المحتمل وجود فرص لحفز نمو الاقتصاد غير الحقلي ونشوء حلقة حميدة من النمو الزراعي وتوليد فرص العمل.

بيد أنه توجد، بالإضافة إلى الزراعة، عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على شكل وتنمية الاقتصاد الريفي غير الحقلي. وهذه العوامل تشمل التوسّع الحضري وتحسين شبكات النقل والاتصال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.[٥١] كذلك فإن الهجرة من الزراعة إلى الاقتصاد الريفي غير الحقلي وإلى المدن الثانوية ترتبط ارتباطاً قوياً بالحد من الفقر الريفي. وعلى سبيل المثال، فإن القرى الهندية القريبة من البلدات والمدن لها سجل في مجال الحد من الفقر أفضل من غيرها،[٥٢] وهذا أمر شائع في بلدان أخرى أيضاً. ويؤدي تحسين شبكات النقل والاتصال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية إلى إتاحة فرص جديدة للأُسر المعيشية الريفية، وخاصة في الاقتصادات التي تمر بتحوّل وبتوسّع حضري. وفي الصين وجنوب شرقي آسيا، أدت الكثافة السكانية المرتفعة وتكاليف النقل المنخفضة إلى دفع التصنيع الكثيف العمالة الموجه نحو أسواق التصدير إلى التعاقد من الباطن لصالح الصناعات الريفية.[٥٣]

الشكل ١٧

تزايد أهمية الدخل غير الزراعي في الاقتصاد الريفي ككل مع نمو الاقتصادات

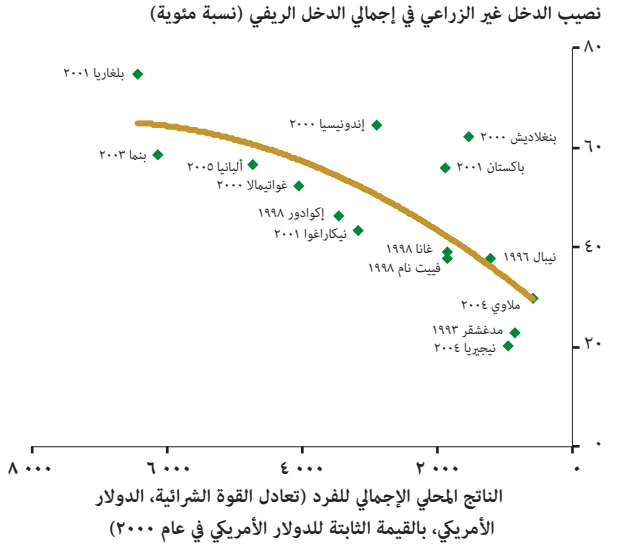

المصدر: A. Valdés, W. Foster, G. Anríquez, C. Azzarri, K. Covarrubias, B. Davis, S. DiGiuseppe, T. Essam, T. Hertz, A.P. de la O, E. Quiñones, K. Stamoulis, P. Winters and A. Zezza. 2008. A profile of the rural poor. Background paper for the IFAD Rural Poverty Report 2011. روما، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الخلاصة: النهوض بعملية الحد من الفقر عن طريق النمو الزراعي مع القيام في الوقت نفسه بإعداد السكان الريفيين لمواكبة التحوّل الهيكلي للاقتصاد الريفي

سيتوقف دور الزراعة في الحد من الفقر ونقص التغذية في خاتمة المطاف على السياق المحدد. إذ يمكن للزراعة في كثير من الحالات أن تعمل كقاطرة للنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان الأفقر. وكما بُيّن ذلك يمكن للحكومات، وهي تتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة، أن تدعم هذا الدور وتحسّنه في كثير من الحالات. فمن الحيوي في هذا الصدد تعزيز فرص أصحاب الحيازات الصغيرة في المشاركة في التنمية المستدامة للزراعة والمناطق الريفية.

بيد أنه مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، تصبح الزراعة أقل أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد ككل وبالنسبة إلى الفقراء، ويصبح النمو غير الزراعي محركاً أقوى للتخفيف من الفقر بالنسبة إلى الأشخاص الذين هم فقراء ولكن ليسوا فقراء جداً. وهكذا، يكون النمو في القطاع غير الزراعي حاسم الأهمية أيضاً لتحقيق الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، يمكن لهذا النمو أن يتيح مصدراً لفرص العمل، وخاصة للشباب، كفيل بتيسير عمليات تحوّل العمالة من القطاع الزراعي إلى الوظائف ذات الإنتاجية الأعلى في الصناعة والخدمات، سواء أكانت هذه الوظائف الأعلى إنتاجية موجودة في مناطق حضرية أم في مناطق ريفية. وتحتاج حكومات البلدان المعنية إلى التفكير في هذا التحوّل الهيكلي وإلى اتخاذ خطوات مبكرة، ولا سيما عن طريق القيام باستثمارات في البنية التحتية والتعليم والتدريب، بغية ضمان أن يكون الفقراء الريفيون على استعداد جيد للمشاركة في عملية التحوّل وأن تكون لهم القدرة على الاستفادة من الفرص الناشئة المدرَّة للدخل. واستراتيجيات التنمية الزراعية القطْرية حقاً والشاملة للجميع، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ينبغي أن تتكفل بمواجهة التحديات المتعلقة بتصميم إطار سياسات متناسق من هذا القبيل وتنفيذه وتقييمه من أجل تحقيق نمو الإنتاجية والاستدامة مع إيلاء الاهتمام الواجب لدور أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين في عملية التحوّل.

الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء

هي أحد الأساسات التي يقوم عليها الحد من الفقر ومن سوء التغذية

الرسالة الرئيسية

الحماية الاجتماعية أمر حاسم الأهمية للتعجيل بالحد من الفقر.

أولاً، لأنه يمكن لهذه الحماية أن تحمي أضعف الأفراد الذين لا يستفيدون من النمو الاقتصادي. وثانياً، يمكن للحماية الاجتماعية، إذا أُحسن هيكلتها، أن تُسهم مباشرةً في تحقيق نمو اقتصادي أسرع عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، على إدارة المخاطر والأخذ بتكنولوجيات محسَّنة ذات إنتاجية أعلى.

يسهم النمو الاقتصادي المنصف والقوي القائم على نمو الاقتصاد الزراعي والريفي في البلدان المنخفضة الدخل مساهمةً كبيرةً في تحسين إمكانية الحصول على الطعام وتحسين تغذية الفئات الشديدة الفقر. بيد أن بعض التغييرات التي تصبح ممكنة بفعل النمو الاقتصادي تستغرق وقتاً لكي تؤتي أُكلها، كما أن أكثر فئات السكان احتياجاً كثيراً ما لا تستطيع الاستفادة في الحال من الفرص المتولدة عن هذا النمو. ولذلك، فإن الحد من الفقر يتطلب الاهتمام على نحو محدد بالتدخلات القصيرة الأجل والتدخلات الطويلة الأجل على السواء، وهو ما يُشار إليه كثيراً بعبارة "نهج المسار المزدوج".[٥٤] ويمكن لأدوات الحماية الاجتماعية أن تنشئ رابطاً بين المسارين،[٥٥] لأنها تؤدي دوراً حاسم الأهمية في ضمان أن يُسهم النمو الاقتصادي في الحد من الجوع وسوء التغذية على أسرع وجه ممكن. وتُسهم الحماية الاجتماعية في هذا الصدد بطريقتين مختلفتين. فهي، أولاً، يمكن أن تساعد البلدان على الحد من سوء التغذية بسرعة أكبر مما كان سيحدث بدونها. ثانياً فإنها، إذا أُحسن هيكلتها، قد تُسهم بصورة مباشرة في تحقيق نمو اقتصادي أسرع. ومما يساعد في هذا المضمار التمييز مفاهيمياً بين هذين الإسهامين؛ بيد أن أي سياسة بعينها أو أي برنامج بعينه يمكن أن يُسهما في هذين المجالين كليهما في آن واحد.

وتوجد مجموعة واسعة من السياسات والأدوات التي تدخل ضمن اختصاص نظام الحماية الاجتماعية (الشكل ١٨). أمّا شبكات الأمان الاجتماعي، أو المساعدات/التحويلات الاجتماعية الموجَّهة عادة إلى الفقراء والتي تتطلب مساهمة مالية من المستفيدين، فلا تشكل إلا

الشكل ١٨

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للحكومة الملكية لكمبوديا

ملاحظة: يشير المستطيل المرسوم بالخط المتقطع في الرسم البياني إلى تدابير الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفقراء.

المصدر: مجلس التنمية الزراعية والريفية في كمبوديا. ٢٠١١. استراتيجية الحماية الاجتماعية الوطنية للفقراء والمستضعفين (٢٠١١-٢٠١٥).

مكوناً واحداً من مكونات الحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحماية الاجتماعية تشمل جوانب سياسات سوق العمل وخيارات التأمين، مثل المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات والتأمين الصحي، فضلاً عن جوانب من السياسات القطاعية المتعلقة بالتعليم والصحة والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والزراعة.[٥٦]

شبكات الأمان الاجتماعي الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية

إن شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة لصالح المزارعين الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة قد ظلت من الناحية التقليدية غير قائمة على الاشتراكات، فهي لا تتطلب مساهمات مالية يدفعها المستفيدون. وتوجد طائفة واسعة جداً من هذه الأدوات تشمل إجراء تحويلات (مشروطة أو غير مشروطة، نقدية أو عينية) وتقديم إعانات كما تشمل الأشغال العامة. بيد أن عدداً متزايداً من الحكومات يقوم باستخدام برامج للتأمين البالغ الصغر في مجالي الصحة و/أو الزراعة من أجل الفقراء. فالاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي استحدثتها

الإطار ٦

تصميم التحويلات على نحو يعزّز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

أظهر قدر كبير ومتنام من الأدلة أن زيادة الموارد في أيدي النساء (وليس الرجال) له تأثير إيجابي على رفاه الأُسر، وخاصة صحة الأطفال (معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة ومعدلات تغذيتهم) وتعليمهم.[١]

- فالأدلة المتاحة من سري لانكا تبين أن استهلاك الطعام في الأُسر المعيشية يكون أكثر تنوعاً عندما تكون للنساء سيطرة أكبر على دخل الأُسرة المعيشية.[٢]
- في البرازيل، قام برنامج "الإعانات الأُسرية" (Bolsa Familia) بزيادة مشاركة المرأة في العمل بنسبة ١٦ في المائة فيما بين الأُسر المعيشية المستفيدة والأُسر المعيشية غير المستفيدة.[٣] كما أن التحويلات النقدية التي وضعت النقود مباشرة في أيدي النساء أدت أيضاً إلى زيادة مكانة المرأة داخل الأُسرة المعيشية (برنامج الإعانات الأُسرية البرازيلي[٤]) وتقوية اعتزازها بنفسها والتمكين الاقتصادي لها (برنامج التقدم/الفرص المكسيكي[٥]).
- أدى برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية أيضاً في ملاوي إلى خفض أنشطة النساء والأطفال الجالبة للخطر مثل الاشتغال بالجنس لأغراض تجارية[٦] أو أعمال الأطفال الخطرة.
- تبين أيضاً أن البرامج المشروطة بانتظام الأطفال في مدارس قد زادت من انتظام البنات في المدارس في نيكاراغوا[٧]، كما تبين من تقييم لبرنامج وجبات منتصف النهار في الهند أن البنات المشمولات بالبرنامج كان احتمال إتمام تعليمهن بالمدارس الابتدائية أكبر بنسبة ٣٠ في المائة.[٨]

ويمكن أيضاً لنوع الغذاء المحوَّل أن يُحدث فارقاً من حيث التأثير النسبي على أعضاء الأُسرة المعيشية المختلفين. فالأدلة المستقاة من دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في بنغلاديش قد أوضحت أن مأخوذ النساء من الطاقة الغذائية ازداد نسبياً بقدر أكبر عندما جرى توزيع غذاء أساسي أقل تفضيلاً (دقيق القمح الكامل)، في حين أن مأخوذ الرجال من السعرات قد ازداد نسبياً بقدر أكبر عندما جرى توزيع الغذاء الأساسي الأكثر تفضيلاً (الأرز).[٩]

ومن أجل زيادة سيطرة المرأة على التحويلات، فقد يكون من المعقول في بعض الظروف توزيع التحويلات في شكل طعام لأن الطعام في كثير من المجتمعات يُنظر إليه على أنه مجال المرأة. ولذلك فمن الأكثر احتمالاً أن يكون للمرأة السيطرة على استخدام تحويلات الطعام وتحويلات الأدوات المماثلة للنقود المربوطة بالطعام.[١٠] كذلك، فإن جعل التحويلات مشروطة بالقيام بأنشطة في حقل المرأة، مثل أخذ الأطفال إلى العيادات الطبية، يمكن أن يضمن إعطاء التحويلات النقدية للمرأة، وليس لرب الأُسرة المعيشية (وهو عادة ما يكون ذكراً). بيد أن من المهم أن تراعي البرامج مطالب الوقت الملقاة على عاتق المرأة وذلك لأن الأدلة تبين أن قيود الوقت يمكن أن تؤثر على النتائج المتعلقة بالتغذية.[١١]

المصادر: يرجى الاطلاع عليها في الصفحات ٦٧ و٦٨.

الحكومة الكمبودية مؤخراً تعطي أولوية لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي من أجل الفقراء والضعفاء ولكنها تشمل أيضاً خدمات تأمين على الصحة ترتكز على المجتمع المحلي وتتطلب اشتراكات يدفعها الفقراء كجانب من جوانب الحماية الاجتماعية (الشكل ١٨).

يمكن تسليم **التحويلات** مباشرة كمبلغ نقدي أو كتقدمة عينية أو كمزيج من التحويلات النقدية والعينية وهو ما يحدث بدرجة متزايدة (أنظر الإطار ٦). وتزود برامج التحويلات النقدية الأشخاص بنقود، في حين أن قسائم الصرف تشمل تقديم كوبونات تسمح بشراء مقدار محدد من الطعام (قسائم ترتكز على سلع) أو الطعام المقابل لقيمة نقدية محددة (قسائم ترتكز على القيمة) ويمكن أن تكون بهيئة إلكترونية أو ورقية. ويمكن استخدام القسائم أيضاً لدعم المدخلات الزراعية بصورة أكثر فعالية، مثل قسائم الحصول على البذور المحسَّنة أو الأسمدة أو الخدمات.

ويمكن أن تكون عمليات توزيع الأغذية والمبالغ النقدية مشروطة أو غير مشروطة. فالتحويلات المشروطة كثيراً ما ترتكز على امتثال المستفيدين لشروط معينة، مثل الحضور في عيادات صحية، أو القيد في مدرسة والانتظام فيها، أو تلقي تعليم بشأن التغذية فيجري بذلك تنفيذ نهج المسار المزدوج المتعلق بتحقيق الأهداف القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل. وهذه التحويلات المشروطة تشمل التغذية المدرسية (وجبات مدرسية و/أو وجبات سريعة مثل البسكويت العالي الطاقة و/أو حصص إعاشة تُؤخذ إلى المنزل ويمكن تقديمها في شكل طعام أو نقود) فضلاً عن تحويلات نقدية أو عينية مشروطة ترتكز على الرعاية الصحية (أنظر الإطار ٧). وفي دراسة أُجريت مؤخراً، ساق المؤلفون حججاً مفادها أنه بينما يمكن لبرامج التغذية المدرسية أن تؤثر على النتائج التعليمية لتلاميذ المدارس وأن تؤدي، بدرجة أقل، إلى تعزيز التغذية لأُسر

الإطار ٧

هل التحويلات النقدية كافية لتحسين التغذية؟

من المواضيع التي تحظى بنقاش كبير هي ما إذا كان يمكن للتحويلات النقدية أم لا أن تحقق الأهداف المتعلقة بالتغذية. وعلى سبيل المثال، تبين من البحوث المتعلقة بإندونيسيا أن المرونة الدخلية لبعض المغذيات الدقيقة الرئيسية (مثلاً، الحديد، والكالسيوم، وفيتامين ب١) كانت أعلى بكثير أثناء أزمة الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ منها في أي سنة عادية.[١] فعندما تعصف صدمات أسعار السلع الأساسية بالأُسر المعيشية الفقيرة، ستقوم هذه الأُسر بحماية استهلاك هذه الأغذية الأساسية ولكنها لن تكون قادرة على حماية تنوع التغذية ما ينتج عنه إلحاق آثار ضارة بوضعها التغذوي.[٢] وتكون أشد فئات السكان تأثراً هي تلك التي لديها أعلى احتياجات تغذوية، بمن في ذلك صغار الأطفال والحوامل والمرضعات والمرضى المزمنون. ونتيجةً لذلك، فكثيراً ما يُكتشف أن حالات هزال الأطفال وفقر الدم لدى الأطفال هي أولى نتائج الأزمات الغذائية. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن وجود تحويل نقدي بسيط أثناء فترة ارتفاع الأسعار (أو صدمة الدخل) قد يكون كافياً لحماية استهلاك بعض - ولكن ليس جميع - المغذيات الدقيقة.

ولكن النقاش يذهب إلى أبعد من مسألة مدى ملاءمة التحويلات النقدية أثناء فترات ارتفاع الأسعار. ففي السياقات التي كانت فيها أوضاع الإنتاج وإمكانية الوصول والاستفادة رديئة، جرى الإعراب عن شواغل بخصوص ما إذا كانت التحويلات النقدية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على التغذية نظراً إلى أن استهلاك بعض المغذيات الرئيسية لا يتجاوب بشكل خاص مع الدخل على ما يبدو.[٣] وفي ظل هذه الأوضاع، يُحتمل أن يلزم إيجاد برامج محددة لتكملة التغذية. ومن غير المحتمل أيضاً أن تكون التحويلات النقدية ملائمة لمنع توقف النمو/التقزّم لدى الأطفال دون سن العامَيْن، إذ يلزم عندئذ اتباع أغذية تتسم بكثافة مرتفعة في المغذيات ولكن هذه الأغذية قد تكون غير متوافرة في السوق المحلية.

وتشير النتائج المستمدة من برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا بشأن تأثيرات التحويلات الغذائية والنقدية أثناء فترات ارتفاع أسعار الأغذية إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي المبلَّغ عنه ذاتياً تكون التحويلات الغذائية أو صفقات "النقد مضافاً إليه الغذاء" أكبر من التحويلات النقدية غير المربوطة بمؤشر.[٤] ويخلص المؤلفان إلى أن أي برنامج للحماية الاجتماعية يهدف إلى تعزيز أو حماية الأمن الغذائي للأُسرة المعيشية يجب أن يأخذ بآليات تحصّن التحويلات الاجتماعية من الصدمات مثل ارتفاعات أسعار الأغذية. وهكذا يمكن، أثناء فترة ارتفاع الأسعار، أن تكون القسائم القائمة على السلع أكثر ملاءمة من القسائم النقدية.

وتوجد دراسة أخرى، عن تأثير مشروع ريادي للتحويلات الغذائية والنقدية في فترة ما بعد موجات المد الزلزالي (التسونامي) في سري لانكا، تبين منها أن الأُسر المعيشية المتلقية للتحويلات النقدية كان يوجد لديها احتمال أكبر، من الأُسر المعيشية المتلقية للأغذية، لإنفاق بعض مواردها على تحسين تنوّع نظمها الغذائية عن طريق شراء حبوب أكثر تكلفة وزيادة مقادير القمح ومنتجات الألبان والأغذية المجهّزة.[٥] وقد تحققت زيادة التنوّع في الاستهلاك على حساب خفض استهلاك الغذاءين الأساسيين ألا وهما الأرز والقمح. وتَحدث هذه الآثار بصورة رئيسية لدى أفقر الأُسر المعيشية المستفيدة. بيد أن العمل الجاري في النيجر، الذي يقارِن بين التحويلات الغذائية والتحويلات النقدية، يُظهر أن أغلبية الأُسر المعيشية تفضل الأغذية وأن الأُسر المعيشية المتلقية للأغذية تميل إلى إيجاد تنوّع أكبر في نظمها الغذائية واتباع استراتيجيات تكيّف أقل ضرراً.

المصادر: يرجى الاطلاع عليها في الصفحة ٦٨.

الأشخاص المستفيدين، فإنه يُنظر إليها في أفضل حال على أنها برامج تحويلات يمكن أن تتيح شبكة أمان اجتماعي واستثمارات في رأس المال البشري.[٥٧] فالتحويل المرتكز على القيمة في مجال التغذية المدرسية يعزّز قدرة الأُسر المعيشية، بمن في ذلك المزارعون، على التغلب على الصدمات وعلى إدارة المخاطر. وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين النتائج الجنسانية وذلك عن طريق رفع مستويات التعليم.[٥٨]

أما التحويلات غير المشروطة فتشمل توزيع الأغذية العامة والتغذية التكميلية والطارئة وبرامج التحويلات النقدية، التي تستهدف عادة الفئات الضعيفة ولكنها لا تتطلب من المستفيدين القيام بعمل معين. وتستهدف التغذية التكميلية والطارئة الحوامل والمرضعات أو الأطفال دون سن عامين في إطار برنامج نافذة الفرصة لـ"الألف يوم." وقد تكون البرامج وقائية أو ملطِّفة، وهو ما يحدد ما إذا كانت تؤدي مهمة تأمين أو مهمة مساعَدة.

والإعانات التي تؤثر على الأسعار التي يدفعها الفقراء يمكن أيضاً أن تعمل كشبكات أمان اجتماعي غير مباشرة وذلك بزيادة القوة الشرائية للأسر المعيشية عن طريق بيع أغذية معينة ومدخلات زراعية بأسعار أدنى. وهي تُستخدم على نطاق واسع في بنغلاديش والهند وفي جميع أرجاء الشرق الأدنى. ويمكن تعميم الإعانات (جعلها شاملة) أو توجيهها لمستفيدين محددين وهي كثيراً ما تُحبّذ كطريقة لحماية الفقراء. والإعانات العامة المتاحة للجميع هي أيسر أنواع الإعانات إدارةً وتحظى بأكبر دعم سياسي. بيد أن المنتقدين يرون أن الإعانات العامة تراجعية بشكل عام من حيث أن مزاياها تصل إلى الأغنياء بشكل غير متناسب أكثر من وصولها إلى الفقراء (لأن الأغنياء يستهلكون أكثر من الفقراء بوجه عام من حيث المجموع) وأنها باهظة التكلفة إلى أبعد حد وتؤدي إلى استبعاد الإنفاق على المنافع العامة التي لا بد منها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل. ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال،

الإطار ٨

مكافحة سوء التغذية في المناطق الحضرية: نظام الأمن الغذائي الريادي في مدينة بيلو هوريزونتي

تعتبر مدينة بيلو هوريزونتي ثالث أكبر مدينة في البرازيل إذ يبلغ عدد سكانها نحو ٢,٥ مليون نسمة. وفي أوائل التسعينيات من القرن العشرين، كان نحو ٣٨ في المائة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر وكان قرابة ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الثالثة يعانون من سوء التغذية. وقد دفع هذا الحجم الكبير للمشكلة إلى وضع استجابة هيكلية متعددة الأوجه من جانب الحكومة التي قامت على نحو ناجح بتحويل حق الإنسان في الحصول على أغذية كافية كماً ونوعاً على السواء إلى واقع فعلي.

وأدى هذا البرنامج إلى خفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٦٠ في المائة وأثّر تأثيراً كبيراً على سياسة البرازيل الوطنية للقضاء التام على الجوع، وذلك باستخدام نحو ٢ في المائة فقط من الميزانية السنوية للمدينة. وتلقى البرنامج جوائز من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومن مجلس مستقبل العالم. ويتألف البرنامج العام من أكثر من ٢٠ برنامجاً متشابكاً بدرجة مرتفعة يدعم كل منها الآخر ويكمله. والعناصر الرئيسية لهذا البرنامج هي كما يلي:

- إدارة المشروع إدارة مركزية بواسطة قسم أنشئ خصيصاً لذلك داخل البلدية.
- دعم الزراعة الحضرية بحدائق مجتمعية في المناطق الفقيرة وبحلقات عمل تدريبية لتشجيع الزراعة الناجحة.
- توفير منافذ مبيعات خاصة لأصحاب المتاجر الخضراء التجارية في أكثر الأسواق شعبية إذا كانوا سيعرضون ٢٥ منتَجاً صحياً على الأقل بسعر منخفض ثابت.
- توفير أكشاك بيع في السوق لصغار المزارعين القادمين من المنطقة المجاورة لكي تتاح لهم الفرصة للبيع مباشرةً للمستهلكين.
- إنشاء برنامج معلومات عن التغذية يستهدف المناطق الفقيرة من المدينة، بما في ذلك تقديم دروس مجانية في الطهي. ويقوم فريق يتألف من موظفين من إدارات الصحة والتعليم والرياضة والعمل الاجتماعي والأمن الغذائي بتنسيق شؤون هذا البرنامج.
- إتاحة وجبات مدرسية مجانية تقدم منتجات طازجة ذات قيمة تغذوية مرتفعة.
- تقديم وجبات معقولة السعر وصحية ومغذية إلى المواطنين ذوي الدخل المنخفض فيما يُطلق عليه "مطاعم العامة" التي تدعمها البلدية. وتوجد لدى مدينة بيلو هوريزونتي خمسة مطاعم من هذا القبيل تقدم أربعة ملايين وجبة في العام. وبالنظر إلى أن الأشخاص ذوي الدخل المتوسط يمكنهم أيضاً أن يأكلوا فيها، فلا يوجد لدى الفقراء الإحساس بالعار.

ويمكن لنظام الأمن الغذائي في بيلو هوريزونتي، مع بعض التكييف، أن يصبح نموذجاً ناجحاً تحتذيه المدن الأخرى حول العالم. وسيبدأ قريباً العمل في اتباع هذا النهج في مدينة كيب تاون في جنوب أفريقيا وفي مجموعة مختارة أخرى من المدن الأفريقية.

ملاحظة: للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الموقع الشبكي لمجلس مستقبل العالم: (www.worldfuturecouncil.org/3751.html).

طبقت مصر دعماً إضافياً للخبز بتكلفة سنوية بلغت ٢,٥ مليار دولار أمريكي.

وتُبذل أحياناً محاولة لتصميم إعانات تكون من حيث المبدأ مفتوحة أمام الجميع ولكنها تكون ضمنياً موجهة تحديداً إلى الفقراء لأنها تتعلق بسلع يستهلكها الفقراء على نحو تفضيلي.[٥٩] فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة التونسية بدعم عبوات الحليب الصغيرة التي تشتريها عادةً الأُسر المعيشية الفقيرة.[٦٠] والإعانات التي تكون ضمنياً موجهة تحديداً إلى الفقراء هي إعانات مماثلة للتحويلات، التي نوقشت من قبل، ولكنها يمكن أن تسفر عن عمليات تهريب كبيرة لها إلى غير الفقراء. وتبعاً للمنتجات المدعومة، يمكن للإعانات أن تُسفر عن توجيه تحويلات منخفضة القيمة للغاية إلى الفقراء، وهي تتطلب دائماً أن تكون لدى الفقراء موارد كافية لشراء المنتَج المعني.

التوجيه المحدد للإعانات وطرائقها هما أمران هامان

وفقاً لبيانات صدرت عن البنك الدولي حديثاً، فإن شبكات الأمان الاجتماعي غير كافية أو غير موجودة في كثير من البلدان النامية. فنسبة ٦٠ في المائة على الأقل من الناس في البلدان النامية – وزهاء ٨٠ في المائة من الناس في بلدان العالم الأكثر فقراً – لا توجد لديهم تغطية فعالة لشبكات الأمان الاجتماعي.[٦١] وإزاء النُّهُج القائمة على حقوق الإنسان والمتعلقة بالحماية الاجتماعية، اكتسب في الآونة الأخيرة جدول الأعمال الشامل صوتاً قوياً يؤيد إيجاد مستويات دنيا من الحماية الاجتماعية من أجل الجميع.[٦٢]

بيد أن شح الموارد والحاجة إلى زيادة فعالية التكاليف إلى أقصى حد يعنيان أن شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى الفقراء في إطار الحماية الاجتماعية مازالت ملائمة لأن معظم تمويل برامج شبكات الأمان الاجتماعي يتأتي من المعونات الدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والمِنَح والقروض. فالقدرة على زيادة الإيرادات عن طريق فرض الضرائب المحلية كثيراً ما تكون محدودة، وعندما تكون هذه المصادر موجودة فعلاً فإنها كثيراً ما تُحوَّل إلى مجالات أخرى ذات أولوية. ووفقاً لإحدى الدراسات، لا يمكن للعائد على الاستثمار في الحماية الاجتماعية أن يبرر في حد ذاته زيادة المطالبة بالأموال العامة المحدودة بالنظر إلى وجود أشكال أخرى أكثر إنتاجية للإنفاق الحكومي.[٦٣] وعلى سبيل المثال، فإن معدل العائد الداخلي الاقتصادي النمطي على مشاريع الحماية الاجتماعية يتروح بين ٨ و١٧ في المائة، في حين أن المعدل الوسيط للعائد على جميع القطاعات يبلغ نحو ٢٥ في المائة (فيما يتعلق بجميع مشاريع البنك الدولي عبر جميع القطاعات التي قُدر بشأنها هذا المعدل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧).[٦٤] وما يجعل الحماية الاجتماعية مرغوباً فيها بدرجة أكبر من أشكال الإنفاق الأخرى هو أثرها المباشر القوي على الحد من الفقر ولكن هذه الفوائد تتوقف على الاستهداف الفعال للمستحقين.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن اختيار الطريقة الأكثر ملاءمة يعتمد على إجراء تقييم مناسب للعوامل المتعلقة بالسياق المحدد. وعند اختيار طريقة التوصيل داخل برامج الأشغال العامة أو التحويلات المباشرة غير القائمة على الاشتراكات، ينبغي أن يأخذ صانعو القرار في الحسبان عدداً من العوامل، هي: أهداف البرنامج (مثلاً في حالة وجود هدف تغذوي محدد، فقد تكون المنتجات الغذائية المتخصصة اكثر ملاءمة من النقد)؛ وعمل الأسواق، بما في ذلك مدى توافر الأغذية؛ وتفضيلات المستفيدين؛[٦٥] ومدى فعالية الطرق البديلة من حيث التكاليف؛ ونوع الجنس، وتوزيع التحويلات داخل الأُسرة المعيشية.[٦٦]

تأثير التحويلات على الأمن الغذائي والتغذية

معظم الأدلة المتعلقة بتأثيرات برامج الحماية الاجتماعية في البلدان الفقيرة والبلدان المتوسطة الدخل مصدرها برامج التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية، التي جرى تقييم كثير منها تقييماً دقيقاً.[٦٧] وبينما حقق كثير من هذه البرامج نتائج قصيرة الأجل من حيث زيادة استهلاك الأُسر المعيشية من الأغذية، فإن تأثيرات ذلك على التغذية، كما تقاس بالنتائج المتعلقة بقياسات الجسم البشري،[٦٨] أو بانخفاض معدل انتشار النقص في المغذيات الدقيقة، هي نتائج مختلطة. فالبرامج المتبعة في المكسيك ونيكاراغوا قد أظهرت حدوث تحسينات في طول الطفل، أما في البرازيل وهندوراس فلم يتبين تقريباً حدوث أي آثار على حالة التغذية في فترة ما قبل المدرسة. ولوحظ حدوث تحسينات في وضع الحديد في المكسيك ولكن ليس في البلديْن الآخريْن (هندوراس ونيكاراغوا) حيث دُرست هذه النتيجة.[٦٩] وفضلاً عن ذلك، فإن المسارات التي حدثت هذه النتائج عن طريقها ودور المكونات المختلفة للبرامج هما أمران غير واضحيْن. وأحد الأسئلة المفتوحة في هذا الصدد هو ما إذا كانت هذه التحويلات في حد ذاتها أو المشروطيات هي التي تحقّق هذا التأثير.

الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي

تترابط الحماية الاجتماعية هي والنمو الاقتصادي ترابطاً وثيقاً، فلكل منهما آثاره على الآخر. فالنمو الاقتصادي يزيد من الموارد المالية والبشرية المتاحة لدعم الحماية الاجتماعية: وعلى سبيل المثال، فإن البلدان المتقدمة ذات المستويات الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عادة ما يكون لديها نظم ضمان اجتماعي أكثر شمولاً منها في البلدان النامية. كذلك فإن برامج شبكات الأمان الاجتماعي في إطار الحماية الاجتماعية تشكل عاملاً رئيسياً يدفع عجلة النمو الاقتصادي. إذ يمكن لهذه البرامج توفير رأس المال البشري (لصالح الأطفال والبالغين على السواء) الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وهي يمكن أن تحصّن الفقراء من الصدمات الاقتصادية أو المناخية، وتؤدي إلى الاستثمار في الزراعة وزيادة الأخذ بالتكنولوجيات المحسَّنة التي تزيد من دخل المَزارع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها يمكن أن تسهم في تشييد البنية التحتية عن طريق برامج الأشغال العامة، ما يوفر المنافع العامة التي لا بد منها لتحقيق زيادات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ويمكن للحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، إذا عملا معاً، أن يتيحا المقومات التي لا بد منها للقضاء على الجوع على نطاق العالم.

بناء رأس المال البشري

تمكنت بعض البحوث من استقصاء الآثار الطويلة الأجل للتدخلات التغذوية في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك تأثير هذه التدخلات على النتائج التغذوية والمسارات التي حدثت عن طريقها هذه التدخلات وتأثير الأخيرة على الإنتاجية الاقتصادية للبالغين (أنظر الإطار ٩). وتشتمل الأدلة المأخوذة من خارج أمريكا اللاتينية على دراسة بشأن منحة دعم الطفل في جنوب أفريقيا تبين منها أن الأطفال المستفيدين يكونون أطول بمقدار ٣,٥ سم عندما يصبحون بالغين.[٧٠]

وتقدم هذه الدراسات أدلة على وجود علاقة سببية بين نقص التغذية (مقاساً بتوقف النمو/التقزّم) وتلقّي التعليم وأجور البالغين عن طريق مسارين اثنين. أولاً، أن الأطفال الذين تلقوا تغذية جيدة أصبحوا أطول وأقوى، ما زاد من قدرتهم على كسب أجور مرتفعة في العمل اليدوي. ثانياً، أن الأطفال الذين تلقوا تغذية جيدة بدأوا الدراسة بالمدارس في وقت أبكر وكانت حالات غيابهم عن المدرسة

الإطار ٩

التدخلات التغذوية في برنامج "نافذة الفرصة للألف يوم" في غواتيمالا

بحثت دراسة أُجريت في غواتيمالا في الأثر المباشر للتدخل التغذوي في مرحلة الطفولة المبكرة على الإنتاجية الاقتصادية في مرحلة البلوغ. وترتكز هذه الدراسة على بيانات مستمدة من ٤٢٤ ١ شخصاً غواتيمالياً (أعمارهم من ٢٥ إلى ٤٢ عاماً) فيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤. وكانت نسبتهم ٦٠ في المائة من الأطفال البالغ عددهم ٣٩٢ ٢ طفلاً (أعمارهم من صفر إلى ٧ أعوام) ممن أُدرجوا في دراسة عن التدخل التغذوي أُجريت أثناء الفترة ١٩٦٩-١٩٧٧. وفي هذه الدراسة الأولية، أُعطيت قريتان اختيرتا بصورة عشوائية مكملاً غذائياً (الأتول: atole) لتقديمه إلى جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وثلاث سنوات، بينما أُعطيت قريتان مكملاً أقل تغذية (الفريسكو: fresco). وكانت متغيرات النتائج المقدرة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ هي الدخل السنوي وعدد ساعات العمل ومتوسط الأجر في الساعة من جميع الأنشطة الاقتصادية.

وأشارت النتائج إلى أن تناول "الأتول" قبل سن ثلاث سنوات قد ارتبط بارتفاع الأجور في الساعة بنسبة ٤٦ في المائة للرجال. ووُجد ميل أيضاً إلى أن تقل في هذه الحالة ساعات العمل وإلى أن يكون الدخل السنوي أعلى في حالة من تناولوا "الأتول"، رغم أن الأثر المتحقق لم يكن هاماً من الناحية الإحصائية (ربما بسبب عدم كبر العينة بقدر كاف). وفي نهاية المطاف، فإن الأطفال الذين لم يعانوا من توقف في النمو أثناء السنوات المدرسية الثلاث الأولى حصلوا على سنوات تعليم أكثر، ونالوا درجات أعلى في اختبارات المعرفة الخاصة بالبالغين، وكان لديهم احتمال أكبر لأن يشغلوا وظائف فنية أو تتطلب مهارة في العمل واحتمال أصغر لأن يعيشوا في أُسر معيشية فقيرة؛ أما في حالة النساء فكان لديهن قدر أقل من حالات الحمل وحالات الإجهاض وحالات ولادة مواليد موتى.

المصادر: يرجى الاطلاع عليها في الصفحة ٦٨.

أثناء قيدهم بها أقل، ما أدى إلى تحسين المهارات المعرفية والحصول على أجور أعلى. والرسالة الرئيسية هنا هي أن الاستثمار في التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي نظراً إلى أن هذا الاستثمار له آثار طويلة الأجل على المهارات المعرفية والإنتاجية. وهكذا، فإن الحماية الاجتماعية تتعلق بأكثر من مجرد تقديم مدفوعات للرعاية الاجتماعية – فهي تتعلق أيضاً بدفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق تحسين النظم الغذائية ورفع مستويات التغذية والحد من المرض والتغيّب وتحسين المهارات المعرفية وزيادة العائد على التعليم والقدرة على العمل. وتُناقش هذه السمات لبرامج الحماية الاجتماعية فيما يلي.

المخاطر والتأمين والأخذ بالتكنولوجيا

تحمل الزراعة بطبيعتها المخاطر بل إنها قد تنطوي على مخاطر أكبر في المستقبل في ظل الوتيرة المتزايدة للأحداث المناخية المتطرفة. فقد يقوم المزارع بكل شيء صحيح ولكنه ينتج قدراً ضئيلاً جداً نتيجةً لتقلبات الطبيعة. وفي حالة المزارعين الفقراء الذين يزرعون أنواع محاصيل معتادة، فإن الإقدام على زراعة محاصيل جديدة أو أصناف جديدة قد يكون خارج نطاق تحمّلهم للمخاطر بما أنّ الإخفاق قد يكون كارثياً. إنّ إدارة المخاطر والمجازفات على نحو ملائم وتمكين الفقراء من تقبل استراتيجيات المخاطر الأعلى ولكن أيضاً العائد الأعلى، يشكلان بعداً هاماً من أبعاد تمكينهم من تبني استراتيجيات أفضل لكسب العيش تؤدي إلى الإفلات من دائرة الفقر. ويمكن أن يؤدي إيجاد برامج لشبكات أمان اجتماعي تتضمن آليات مفصلة بوضوح وشفافة وغير تمييزية إلى تيسير عملية التبني هذه عن طريق توفير مستوى أساسي من الاستهلاك يعرفون أنهم لا يمكن أن يهبطوا دونه.

وقد يتمثل أحد الأمثلة البسيطة في أسرة معيشية لها أرض حيازتها غير مضمونة وتعيش في منطقة معرضة للجفاف. ويعرض سيناريو الدخل (ألف) (الشكل ١٩) حالة أسرة معيشية تزرع الكاسافا، وهو محصول غذائي يتحمّل الجفاف وله فترة نضج قصيرة بشكل معقول ويجري تسويقه محلياً. ويعرض سيناريو الدخل (باء) حالة أسرة معيشية تزرع البن، وهو محصول نقدي له فترة نضج طويلة وأقل تحملاً للجفاف ويُصدَّر إلى الأسواق العالمية. يكون الدخل المتحصل من البن أعلى عادة ولكنه يحمل مخاطر أكبر – خسائر في الغلة بسبب الجفاف، أو احتمال فقدان الأرض قبل وصول نباتات البن إلى مرحلة النضج، أو أن يحين الحصاد وقت حدوث انخفاض في السعر الدولي للبن. وأي من هذه الأحداث (أو الأسوأ، حدوث مزيج منها) سيُسفر عن حدوث الانخفاضات الشديدة جداً في سيناريو الدخل (باء). واحتمال حدوث هذه الانخفاضات يعني أن الأسرة المعيشية ستصبح مثبطة الهمة بما يجعلها لا تقوم بزراعة البن من دون وجود حماية ما من حالات الانخفاض هذه. وهذا العزوف عن المخاطرة، في حين أنه مفهوم، سيعرقل عملية الانفلات من الجوع في حالة الأسرة المعيشية المعنية، كما أنه سيبطّئ النمو الزراعي الذي ينطوي على إمكانية إيجاد أثر المضاعِف في جميع جنبات الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي على نطاق أوسع.

ويمكن إدارة هذه المخاطر بطرق عدة. فأولاً، يمكن خفض احتمال حدوث الصدمات، ما يخفّض وتيرة و/أو حجم الانخفاضات في الشكل ١٩. وتشتمل الأمثلة المتعلقة بأنشطة خفض المخاطر على برامج الري وأصناف البذور الجديدة التي تتحمل الجفاف أو الملوحة أو الفيضان، وبرامج التحصين التي تخفّض مخاطر إصابة الثروة الحيوانية لدى أصحاب المزارع الحيوانية بالأمراض. ومن شأن الأخذ ببرنامج لتسجيل الأراضي يعزز إمكانية حصول النساء على الأراضي، ويراعي أنماط الحيازة التقليدية (مقابل الخصخصة القائمة على الحق المنفرد)، أن يخفّض مخاطر حدوث صدمات سلبية في كلا السيناريوهين المتعلقين بالدخل.

وثانياً، حتى إذا حدثت صدمة ما، فإن أنواعاً شتى من التأمين (تتطلب عادة دفع اشتراكات من جانب المستفيدين) يمكن أن تخفّض تأثير الصدمة، وتتحصل أساساً في تدارك الانخفاضات في الشكل ١٩.[٧١] وعلى سبيل المثال، يمكن للتأمين المرتبط بمؤشر للطقس أن يتيح التأمين في حالة حدوث الجفاف، كما يمكن لصكوك إدارة المخاطر السلعية (مثلاً، عقود مستقبلية) أن تتيح التأمين ضد تقلبات الأسعار القصيرة الأجل، ما يقلّص حجم الانخفاضات في سيناريو الدخل (باء).

وهكذا فإن التأمين الذي يحوّل تأثير صدمات الطقس يشكّل أداة رئيسية لمساعدة المزارعين على تجنب فخّ الفقر وللتعجيل باعتماد التكنولوجيات الزراعية. بيد أنه قد ثبت أن تشغيل مخططات التأمين التقليدية أمر باهظ التكلفة بسبب التكاليف الإدارية المرتفعة. وكردّ فعل على ذلك، بدأت أشكال جديدة من التأمين في اكتساب شعبية متزايدة. وعلى سبيل المثال، يقدّم التأمين المرتبط بمؤشر للطقس مدفوعات تستند إلى عمليات قياس لسقوط الأمطار ولدرجات الحرارة أو الرطوبة (كما أن غلة المحصول على امتداد مساحة كبيرة هو مؤشر ممكن آخر)، بدلاً من الخسارة الفعلية المتكبدة في حقل معين من حقول المزارعين.[٧٢] وهذا التأمين مصمَّم لإطلاق دفع التعويض في حالة حدوث أخطار معينة محددة مسبقاً مثل حالات الجفاف أو الفيضانات.[٧٣] ويؤدي ربط تقديم المدفوعات بعتبات محددة مسبقاً بدلاً من استنادها إلى حدوث خسائر محددة على المستوى المُصغَّر إلى خفض التكاليف الإدارية وإزالة الحوافز غير السليمة (المخاطر المعنوية) التي بواسطتها يمكن للمزارعين أن يفضلوا فعلاً عدم نجاح محاصيلهم. كذلك فإنه يخفّض احتمال الاختيار السلبي والذي بواسطته

الشكل ١٩

احتياجات شبكة الأمان للمجازفة الحصيفة

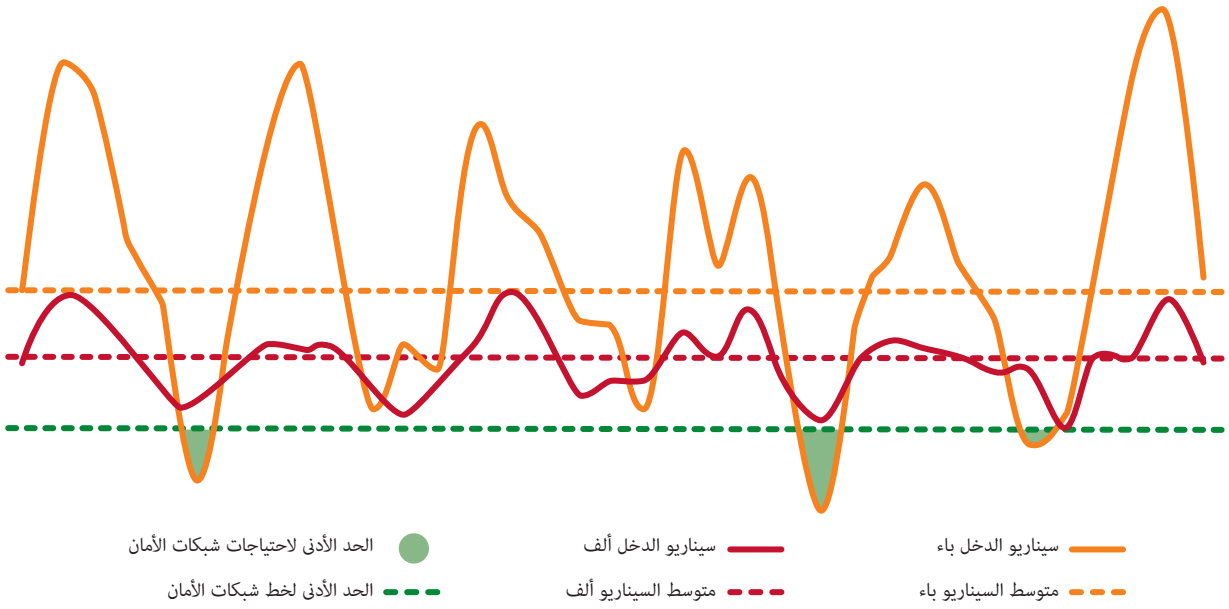

المصدر: مقتطف من:
L. Brown and U. Gentilini. 2007. On the edge: the role of food-based safety nets in helping vulnerable households manage food insecurity. *In* B. Guha-Khasnobis, S.S. Acharya and B. Davis. *Food insecurity, vulnerability and human rights failure*. Basingstoke, UK, Palgrave Macmillan and United Nations University-WIDER.

يكون المزارعون الوحيدون الذين يدفعون للتأمين هم من لديهم احتمال مرتفع لحدوث خسارة في المحاصيل.

ويقوم مرفق إدارة المخاطر المناخية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هو وبرنامج الأغذية العالمي، بتقديم تأمين يستند إلى مستويات سقوط الأمطار، ما يخفف من تأثيرات الصدمات المتصلة بالطقس على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ويمكّن المزارعين من إدارة المخاطر الزراعية وبناء القدرة على التكيف. ويوجد مثال آخر هو "مبادرة R4 المتعلقة بالقدرة الريفية على التكيف" التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة "أوكسفام أمريكا" (R4 تشير إلى الاستراتيجيات الأربع لإدارة المخاطر التي تضمها المبادرة). وتبني هذه المبادرة على النجاح الأولي الذي حققه إطار كلي لإدارة المخاطر استحدثته منظمة "أوكسفام أمريكا" ومجموعة من الشركاء من بينهم "جمعية تيغراي للإغاثة" بغية تمكين المزارعين الفقراء من تعزيز أمنهم الغذائي والدخْلي عن طريق مزيج من الإدارة المحسَّنة للموارد (الحد من المخاطر) والائتمان البالغ الصغر (المخاطرة الحصيفة) والتأمين (تحويل المخاطر) والادخار (إحتياطي المخاطر). وفي إطار هذه المبادرة، فإن المشروع المسمى "نقل الأخطار في القرن الأفريقي من أجل التكيف" يمكّن المزارعين الإثيوبيين من دفع تكلفة التأمين على محاصيلهم بما يؤدونه من عمل، وذلك عن طريق برنامج للأشغال العامة. وقد تبين من تقييم للتأثير يغطي الموسم ٢٠١٠/٢٠٠٩ أنه كانت للتأمين المرتبط بمؤشر تأثيرات إيجابية كبيرة على غلة المحاصيل.[٧٤] وتبين من الدراسة أن عدداً أكبر بكثير من المزارعين الذين كانوا يشترون التأمين للمرة الثانية يخططون لزراعة محاصيل مختلفة ولاستخدام مزيد من الأسمدة والحصول على قروض. وهذه الأدلة تشير إلى أن المزارعين يتعلمون أن التأمين هو أداة فعالة لإدارة المخاطر تساعدهم على تقبل المخاطر على نحو حصيف بغية تكثيف الإنتاج وتدبير أسباب عيشهم.

الاستثمار في النظم الغذائية والزراعية المراعية للتغذية

بينما توجد أدلة وافية على تأثير التحويلات النقدية المشروطة في تحسين رأس المال البشري،[٧٥] فلم يبحث سوى عدد أقل من الدراسات مسألة عرض العمل أو التأثيرات على الإنتاج.[٧٦] ومع ذلك، أشارت مجموعة واسعة من البحوث إلى حدوث انخفاض ضئيل في عمل البالغين (أي الوقت المخصص للعمل، أو عرض العمل) بسبب تلقي تحويلات نقدية مشروطة.[٧٧] ومن حيث الإنتاج، وعلى الرغم من ندرة المعلومات المتاحة، تفيد الدراسات الموجودة حدوث تأثير إيجابي على الأنشطة الإنتاجية المحتملة، فضلاً عن حدوث أوجه تضارب محتملة بين الأهداف الاجتماعية وأنشطة كسب العيش. وعلى سبيل المثال، تبين من دراستين أُجريتا بشأن برنامج

"بروغريسا" المكسيكي أن هذا البرنامج قد أدى إلى زيادة كل من استعمال الأراضي وملكية الثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل والإنفاق الزراعي وإلى زيادة احتمال تشغيل المشاريع البالغة الصغر.[٧٨] ومع ذلك، فقد تبين من دراسة أخرى أن احتمال أن تمتثل الأُسر المعيشية الزراعية المستفيدة من برنامج "بروغريسا" للمشروطية هو احتمال أقل بسبب تعارضه من حيث الوقت مع أنشطة كسب العيش التي يزاولونها.[٧٩]

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبيّن أنّ برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية في ملاوي قد أدى إلى زيادة الاستثمار في الأصول الزراعية، بما في ذلك الآلات الزراعية والثروة الحيوانية، وزيادة إشباع استهلاك الأسرة المعيشية من إنتاجها الخاص والتقليل من العمل الزراعي المأجور وعمل الأطفال خارج المزرعة وزيادة تخصيص العمل للأنشطة المضطلع بها في المزرعة من جانب البالغين والأطفال على السواء.[٨٠] وفي إثيوبيا، لم يوجد ما يدل على أن الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الاستفادة من "برنامج شبكات الأمان الإنتاجية" هو والحِزم التكميلية المتعلقة بالدعم الزراعي قد حدث لديها بفعل البرنامجين آثار مثبطة على عرض العمل، وهي كان لديها احتمال أكبر للتمتع بالأمن الغذائي، وللاقتراض للأغراض الإنتاجية، واستخدام التكنولوجيات الزراعية المحسَّنة وتشغيل أنشطة الأعمال الخاصة بها غير المتعلقة بالعمل في المزرعة.[٨١] وتبين من دراسة متابَعة أن "برنامج شبكات الأمان الإنتاجية" قد أدى إلى حدوث تحسّن هام في حالة الأمن الغذائي بالنسبة إلى أولئك الذين شاركوا في البرنامج لمدة خمس سنوات مقابل أولئك الذين لم يتلقوا استحقاقات لمدة عام واحد فقط.[٨٢] وعلاوة على ذلك، فإن الأُسر المعيشية التي شاركت في البرنامج وفي البرامج التكميلية قد حققت إنتاجاً من الحبوب أعلى بكثير واستخدمت الأسمدة بقدر أكبر.

وعلاوة على ذلك، يمكن للتحويلات النقدية أن تكون مكملاً هاماً لبرنامج عمل أوسع نطاقاً للتنمية الريفية. فقد نوقشت على نطاق واسع[٨٣] أهمية وجود استراتيجية نمو تعمل لصالح الفقراء فتركز على الزراعة، وخاصة على الحاجة إلى ثورة خضراء جديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية مزيجاً من زيادة إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من التكنولوجيات الزراعية الحديثة، بما في ذلك تقديم إعانة أولية من أجل الأسمدة، والاستثمار في البنية التحتية الزراعية الريفية وفي البحوث وعمليات الإرشاد الزراعية.[٨٤] بيد أنّ الافتقار إلى إمكانية الحصول على الأصول الزراعية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والمؤسسات، وخاصة الائتمان، هو أمر يقيّد المشاركة المحتملة في الزراعة.[٨٥] وإحدى آليات التغلب على هذه القيود، ولا سيما لدى المزارعين الفقراء الذين يُرجَّح أن يواجهوا قيوداً في الحصول على ائتمان، هي تقديم التحويلات النقدية.[٨٦] وهكذا يمكن للتحويلات النقدية أن تفيد ليس فقط كوسيلة للحماية الاجتماعية بل أيضاً كوسيلة للنهوض بمكاسب الإنتاج على مستوى المزرعة (أنظر الإطار ١٠).

الإطار ١٠

من الحماية إلى الإنتاج

قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مؤخراً بضم جهودها إلى جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وسبعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – مشروع الانتقال من الحماية إلى الإنتاج – بغية دراسة تأثير برامج التحويلات النقدية على عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأُسر المعيشية وعلى الاقتصاد المحلي.[١] ودراسة التأثيرات الاقتصادية والإنتاجية مهمة أيضاً بالنسبة إلى السياسة العامة. إذ يوجد لدى كثير من المسؤولين في وزارات المالية والاقتصاد تصور مفاده أن برامج التحويلات النقدية هي مجرد رعاية اجتماعية و/أو صدقة و/أو إحسان، وليس لها تأثيرات اقتصادية.

ويسعى مشروع البحوث هذا إلى فهم التأثيرات المحتملة، من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، على الفقراء الريفيين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهو يهدف إلى تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها لتدخلات الحماية الاجتماعية أن تُسهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي بصورة مستدامة على مستوى كل من الأُسرة المعيشية والمجتمع المحلي. وسيجري توثيق ذلك عن طريق إجراء دراسات حالات إفرادية ومقارنات فيما بين البلدان. ويستخدم المشروع نهجاً قائماً على مزيج من الأساليب فيضم معاً أساليب الاقتصاد القياسي والمحاكاة والجودة بغية فهم تأثير تدخلات الحماية الاجتماعية على اتخاذ القرار في الأُسر المعيشية وعلى الاقتصاد المحلي، مستفيداً من البيانات المأخوذة من تقييمات دقيقة جارية لهذه التأثيرات بخصوص البرامج التالية: "برنامج التحويلات النقدية من أجل اليتامى والأطفال الضعفاء" في كينيا، و"مشروع تيغراي الريادي للتحويلات النقدية الاجتماعية" في إثيوبيا، و"برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية" في ملاوي، و"برنامج التمكين من كسب الرزق من أجل مكافحة الفقر" في غانا، و"برنامج مِنَح الأطفال" في ليسوتو، و"برنامج مِنَح الأطفال" في زامبيا، و"برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية" في زمبابوي.

[١] للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الموقع الشبكي لمشروع "الانتقال من الحماية إلى الإنتاج" (متاح على الرابط: http://www.fao.org/economic/ptop/en/).

برامج الأشغال العامة

أفضل استخدام لبرامج الأشغال العامة، التي يُشار إليها أحياناً على أنها برامج "النقود مقابل العمل" أو "الطعام من أجل العمل"، هو أن تُستخدم كآلية لحماية كسب العيش، كما أن أفضل تنفيذ لها هو تنفيذها بضمان العمل، مثل "مخطط ضمان العمالة الوطنية" في الهند. فضمان العمالة عند الحاجة إليها يتيح تأمين العيش بصورة فعالة ويمكّن الأُسر المعيشية من تقبّل قدر من المخاطر في استراتيجيتها المعتادة لكسب أسباب العيش أكبر مما كانت ستفعله لو لم يكن هذا البرنامج موجوداً. ويمكن حينئذ للأُسر المعيشية أن تزرع محاصيل تنطوي على مخاطر أعلى وغلة أعلى، فتنتقل من سيناريو الدخل (ألف) إلى سيناريو الدخل (باء) في الشكل ١٩.[٨٧] وعلى سبيل المثال، أظهرت النتائج المستقاة من تقييم "برنامج شبكات الأمان الإنتاجية" في إثيوبيا في الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠ أن المشاركة في هذا البرنامج وفي "برنامج بناء أصول الأُسرة المعيشية" قد زادت من احتمال استخدام الأسمدة بنسبة ١٩,٥ في المائة.[٨٨]

وتنطوي برامج الأشغال العامة أيضاً على إمكانية إيجاد فوائد غير مباشرة. فتشييد البنية التحتية مثل الطرق والجسور وشبكات الري يمكن أن يؤدي إلى فوائد دورة ثانية هامة من حيث العمالة وإلى تحقق أثر المضاعِف على الاقتصادات المحلية وعلى الإنتاجية الزراعية. وتُنفذ الأشغال العامة في سياق التنمية والانتعاش على السواء وتنطوي، من الناحية النظرية، على إمكانية توسيع نطاقها بسرعة (أنظر الإطار ١١).

نظم الحماية الاجتماعية

بالنظر إلى مجموعة الأهداف المختلفة (ولكن المترابطة) للحماية الاجتماعية، وُجد تركيز متزايد على اتباع نهج نُظُمي، يختلف عن النهج المخصص الغرض القصير الأجل، القائم على المشروع، والذي كان سائداً في الماضي. وقد جاء في "استراتيجية الحماية الاجتماعية والعمل، ٢٠١٢-٢٠٢٢" الصادرة عن البنك الدولي أن "الهدف الرئيسي للاستراتيجية الجديدة... هو مساعدة البلدان على الانتقال من النُّهُج المتجزئة إلى النظم المنسَّقة".[٨٩] وترتكز الاستراتيجية على فهم قوامه أن الأدوات الأكثر منهجية وقابلية للتنبؤ بها في مجال إدارة المخاطر والتي تركّز على تحسين القدرة على التكيّف في الأجل الطويل ستؤدي إلى الخروج المستدام من دائرة الفقر.

وتختلف النظم ليس فقط تبعاً للأهداف بل أيضاً تبعاً للسياق – أي ما إذا كانت البلدان لديها قدرات عالية أو متدنية وما إذا كانت مستقرة أم غير مستقرة سياسياً. ويتسم النَّهج النُّظُمي بالملاءمة ليس فقط في سياقات التنمية ولكن أيضاً في سياقات الطوارئ والتعافي منها في وقت مبكر حيث يمكن أن تكون الصدمات متواترة (مثلاً، إثيوبيا ومنطقة الساحل واليمن) أو متقطعة. ويشكل هذا النهْج طريقة للانتقال من نهْج يركّز تماماً على الإغاثة إلى نهْج يركّز على برامج متعددة السنوات تبني القدرة على التكيّف مثل "برنامج شبكات الأمان الإنتاجية" في إثيوبيا والذي بواسطته تتلقى الأُسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على نحو مزمن دعماً لمدة تصل إلى خمس سنوات، ومثل "برنامج شبكات الأمان من الجوع في كينيا."[٩٠] وينطوي أيضاً النهج النُّظُمي على استخدام آليات إدارية

الإطار ١١

تصميم برامج الأشغال العامة بما يحقق صالح المرأة

برامج الأشغال العامة التي تنشئ البنية التحتية المجتمعية يمكن أن تؤدي إلى خفض عبء الوقت الواقع على النساء والبنات ممن يُحضِرْن المياه ويجمعن الحطب. وهي تتيح أيضاً فرص عمل للمرأة الريفية، ما قد يكون له تأثيرات كبيرة على الأمن الغذائي وتحسين التغذية بسبب وجود احتمال أكبر لإنفاق دخل المرأة على الأغذية وسلع الأطفال. أما التصدي لعدم المساواة بين الجنسين والنهوض بقدرات المرأة فهما يتطلبان النظر في مسائل: توفير العمل اللائق ومسؤوليات المرأة بشأن الرعاية وحاجة المرأة إلى المشاركة على أساس مرن.[١] وقد ثبت أن تحقيق التكامل بين المسؤوليات الأُسرية والعمل يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة، كما ثبتت أن إدماج التدريب في المعادلة يزيد من إمكانية توظيف المرأة عند انتهاء البرنامج.[٢] وتكشف الأدلة المستمدة من مشاريع التعافي من الكوارث عن أن تدريب الإناث على الأعمال النسائية غير التقليدية، مثل التشييد، يتيح للإناث أدواراً قيادية ويمكن أن يحسّن فعالية هذا النوع من التدريب بالنسبة إلى المرأة في الأجل الطويل.[٣]

وبينما يمكن لمشاريع الأشغال العامة أن تفيد المرأة، فإنه ينبغي الاهتمام بتكاليف الطاقة التي تبذلها المرأة في هذه البرامج. ففي بعض الحالات، يمكن للمرأة أن تستخدم قدراً من الطاقة أكبر مما تلقاه من التحويل، تبعاً لتوزيع الفوائد المتلقاة داخل الأُسرة المعيشية.[٤] وهذا يحدث لأن توزيع الطعام داخل الأُسر المعيشية قد لا يكون منصفاً بين الجنسين بالنظر إلى قيام بعض النساء، طوعاً أو كُرهاً، بالتضحية بالطعام لصالح أفراد آخرين في الأُسرة.

المصادر: يرجى الاطلاع عليها في الصفحة ٦٨.

مشتركة مثل التسجيل الوحيد للمستفيدين والأساليب المشتركة لتحديد الهوية وتحديد المستهدفين والنظم المشتركة للرصد والتقييم، وطرائق التحويلات المتكاملة والمتزامنة. وأشهر مثالين في هذا الصدد هما برنامج "الإعانات الأُسرية" (Bolsa Familia) في البرازيل وبرنامج "فرص - التقدم: بروغريسا" المكسيكي، ولكن يجري على نحو متزايد استخدام برامج مماثلة في البلدان المنخفضة الدخل أيضاً.

الخلاصة: الحماية الاجتماعية – مساعدة عاجلة لأشد الناس احتياجاً وأساس يقوم عليه الحد من الجوع وسوء التغذية في الأجل الطويل

حتى عندما يستفيد الفقراء من النمو الاقتصادي، فإن هذه الفوائد تتطلب وقتاً حتى تتحقق فعلاً. وهكذا، تدعم الحماية الاجتماعية في الأجل القصير أضعف الفئات لكي يمكن الآن الحد من الجوع ونقص التغذية. ولكن الحماية الاجتماعية هي أيضاً أساس يقوم عليه الحد من نقص التغذية في الأجل الطويل. فهي أولاً تحسّن تغذية صغار الأطفال – وهو استثمار يحقق عائداً في المستقبل في صورة أشخاص بالغين أكثر ذكاءً وقوةً وصحةً. ثانياً، تساعد الحماية الاجتماعية على التخفيف من تأثير المخاطر في هذا الصدد بما ينهض باعتماد التكنولوجيا وبالنمو الاقتصادي. ويلزم اتباع نهْج نُظُمي للربط بين الأهداف المختلفة بطريقة متكاملة وفعالة من حيث التكاليف. ويمكن عن طريق هذا النهْج القضاء على نقص التغذية وسوء التغذية على أسرع وجه ممكن.

الملحق ١

الجدول ١-١

مدى انتشار نقص التغذية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية

العالم الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية						نسبة الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية من مجموع السكان					
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٣]	التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٤]
	(بالملايين)					(٪)	(٪)					(٪)		
العالم[٥]	١ ٠٠٠	٩١٩	٨٩٨	٨٦٧	٨٦٨	-١٣,٢	١٨,٦	١٥,٠	١٣,٨	١٢,٩	١٢,٥	-٣٢,٨	▼	
المناطق المتقدمة	٢٠	١٨	١٣	١٥	١٦	غ ط	١,٩	١,٦	١,٢	١,٣	١,٤	غير متاح	غ ط	غير متاح
المناطق النامية	٩٨٠	٩٠١	٨٨٥	٨٥٢	٨٥٢	-١٣,١	٢٣,٢	١٨,٣	١٦,٨	١٥,٥	١٤,٩	-٣٥,٨	▼	
أقل البلدان نموا[٦]	٢٠١	٢٢٨	٢٣٣	٢٤٣	٢٦٠	٢٩,٥	٣٧,٩	٣٤,٦	٣١,٤	٣٠,٥	٣٠,٦	-١٩,٣	▲	
البلدان النامية غير الساحلية[٧]	٩٦	١١٤	١١١	١١٠	١١٣	١٨,٧	٣٥,٤	٣٤,٤	٣٠,١	٢٨,١	٢٧,١	-٢٣,٤	▲	
الدول النامية الجزرية الصغيرة[٨]	١١	١٠	١٠	٩	٩	-١٣,٨	٢٥,٤	٢٠,٣	١٩,٤	١٧,٤	١٦,٩	-٣٣,٥	▼	
اقتصادات الدخل المنخفض[٩]	١٩٢	٢٢٣	٢٢٦	٢٣٤	٢٤٥	٢٧,١	٣٧,٩	٣٤,٧	٣١,٥	٣٠,٦	٣٠,١	-٢٠,٦	▲	
اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط[١٠]	٤٤١	٤١٤	٤٢٠	٤٠٣	٣٩٥	-١٠,٤	٢٤,٤	١٩,٥	١٨,٢	١٦,٧	١٥,٦	-٣٦,١	▼	
بلدان الدخل المنخفض ذات العجز الغذائي[١١]	٥٤٣	٥٦١	٥٧٥	٥٦٨	٥٧٣	٥,٦	٢٧,٦	٢٣,٥	٢٢,٠	٢٠,٦	١٩,٨	-٢٨,٣	▲	
أفريقيا	١٧٥	٢٠٥	٢١٠	٢٢٠	٢٣٩	٣٦,٨	٢٧,٣	٢٥,٣	٢٣,١	٢٢,٦	٢٢,٩	-١٦,١	▲	
شمال أفريقيا	٥	٥	٥	٤	٤	-٢,٥	٣,٨	٣,٣	٣,١	٢,٧	٢,٧	-٢٨,٩	◄►	
الجزائر	١	٢	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	٥,٢	٥,٨	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	غ ط	
مصر	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	غ ط	
ليبيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	غ ط	
المغرب	٢	٢	٢	٢	٢	-١,٥	٧,١	٦,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٥	-٢٢,٥	◄►	
تونس	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	غ ط	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١٢]	١٧٠	٢٠٠	٢٠٥	٢١٦	٢٣٤	٣٧,٨	٣٢,٨	٣٠,٠	٢٧,٢	٢٦,٥	٢٦,٨	-١٨,٣	▲	
أنغولا	٧	٧	٦	٦	٥	-٢١,٠	٦٣,٩	٤٧,٥	٣٥,١	٣٠,٧	٢٧,٤	-٥٧,١	▼	
بنن	١	١	١	١	١	-٣٣,٧	٢٢,٤	١٦,٤	١٣,١	١٠,٨	٨,١	-٦٣,٨	▼	
بوتسوانا	< ٠,٥	١	١	١	١	٤٥,٣	٢٧,٤	٣٤,٥	٣٢,٩	٣١,٩	٢٧,٩	١,٨	▲	
بوركينا فاسو	٢	٣	٤	٤	٤	٩٩,٩	٢٢,٩	٢٦,٤	٢٥,٨	٢٤,٤	٢٥,٩	١٣,١	▲	
بوروندي	٣	٤	٥	٦	٦	١٢٤,٤	٤٩,٠	٦٣,٠	٦٧,٩	٧٢,٤	٧٣,٤	٤٩,٨	▲	
الكاميرون	٥	٥	٣	٣	٣	-٣٥,٢	٣٨,٧	٢٩,١	١٩,٥	١٥,٦	١٥,٧	-٥٩,٤	▼	
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	٢	٢	١	١	-٩,٨	٤٩,٥	٤٥,١	٤٠,٦	٣٢,٦	٣٠,٠	-٣٩,٤	▼	
تشاد	٤	٣	٤	٤	٤	١,٧	٦١,١	٤١,٠	٣٧,٣	٣٦,٤	٣٣,٤	-٤٥,٣	◄►	
الكونغو	١	١	١	١	٢	٤٧,١	٤٢,٨	٣٠,١	٣٢,٩	٣٤,٦	٣٧,٤	-١٢,٦	▲	
كوت ديفوار	٢	٣	٤	٤	٤	١٤٣,٤	١٣,٧	١٩,٩	١٩,٦	١٩,٣	٢١,٤	٥٦,٢	▲	
إريتريا	٢	٣	٣	٣	٤	٥٤,٣	٧٢,٤	٧٦,٢	٧٤,٨	٦٩,١	٦٥,٤	-٩,٧	▲	
إثيوبيا	٣٤	٣٦	٣٥	٣٥	٣٤	٠,١	٦٨,٠	٥٥,٣	٤٧,٧	٤٣,٨	٤٠,٢	-٤٠,٩	◄►	
غانا	٦	٣	٢	١	١	-٨٧,٠	٤٠,٥	١٦,٦	٩,٥	٥,٨	< ٥	غ ط	*▼	
غينيا	١	٢	٢	١	٢	٥٧,٢	١٨,٤	٢٠,٦	١٧,٠	١٥,٥	١٧,٣	-٦,٠	▲	
كينيا	٩	١٠	١٢	١٢	١٣	٤٦,٣	٣٥,٦	٣٢,٨	٣٢,٩	٣٢,٤	٣٠,٤	-١٤,٦	▲	
ليبيريا	١	١	١	١	١	٨٨,٠	٣٢,٩	٣٤,٩	٢٩,٦	٢٩,٦	٣١,٤	-٤,٦	▲	
مدغشقر	٣	٥	٥	٦	٧	١٤٧,٣	٢٤,٨	٣٢,٤	٢٨,١	٢٩,١	٣٣,٤	٣٤,٧	▲	
ملاوي	٤	٣	٣	٣	٤	-١٦,٩	٤٤,٨	٢٦,٨	٢٤,٧	٢٣,٠	٢٢,١	-٤٨,٤	▼	
مالي	٢	٢	٢	١	١	-٤٤,٣	٢٥,٣	٢١,٥	١٤,٧	٩,٥	٧,٩	-٦٨,٨	▼	

الملحق ١

الجدول ١-١

مدى انتشار نقص التغذية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية

العالم الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية						نسبة الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية من مجموع السكان					
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن	التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٢]
	(بالملايين)					(٪)	(٪)					(٪)	
موزامبيق	٨	٨	٨	٩	٩	١٨,٠	٥٧,١	٤٥,٣	٤٠,٣	٣٩,٩	٣٩,٢	-٣١,٣	
ناميبيا	١	< ٠,٥	١	١	١	٤٣,٥	٣٧,٥	٢٤,٩	٢٦,٨	٣٢,٧	٣٣,٩	-٩,٦	
النيجر	٣	٣	٣	٢	٢	-٣١,٧	٣٦,٩	٢٥,٨	٢٠,٠	١٣,٦	١٢,٦	-٦٥,٩	
نيجيريا	١٩	١٣	١٠	١١	١٤	-٢٨,١	١٩,٣	١٠,٢	٦,٨	٧,٣	٨,٥	-٥٦,٠	
رواندا	٤	٤	٤	٣	٣	-١١,٩	٥٢,٦	٤٦,٥	٤٢,١	٣٤,٢	٢٨,٩	-٤٥,١	
السنغال	٢	٢	٢	٢	٣	٦١,٩	٢١,٧	٢٤,٢	١٦,٩	١٦,٥	٢٠,٥	-٥,٥	
سيراليون	٢	٢	٢	٢	٢	٣,٥	٤١,٩	٤١,١	٣٥,٥	٣٣,١	٢٨,٨	-٣١,٣	
جنوب أفريقيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
السودان	١١	١١	١٢	١٥	١٨	٥٣,٨	٤٢,١	٣١,٧	٣٢,٠	٣٦,٦	٣٩,٤	-٦,٤	
توغو	١	١	١	١	١	-١٧,١	٣٢,٨	٢٥,٢	٢٠,٤	١٩,٨	١٦,٥	-٤٩,٧	
أوغندا	٥	٦	٨	١٠	١٢	١٤٥,٧	٢٦,٦	٢٦,٥	٢٧,٩	٣١,٠	٣٤,٦	-٣٠,١	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨	١٤	١٤	١٥	١٨	١٣١,١	٢٩,٤	٤٠,٤	٣٥,١	٣٦,١	٣٨,٨	-٣٢,٠	
زامبيا	٣	٤	٦	٦	٦	١٣١,١	٣٤,٣	٤٣,٩	٤٨,٣	٤٧,٥	٤٧,٤	-٣٨,٢	
زمبابوي	٥	٥	٥	٤	٤	-١١,٧	٤٤,١	٤٣,١	٣٨,٢	٣٣,٩	٣٢,٨	-٢٥,٦	
آسيا	**٧٣٩**	**٦٣٤**	**٦٢٠**	**٥٨١**	**٥٦٣**	**-٢٣,٩**	**٢٣,٧**	**١٧,٧**	**١٦,٣**	**١٤,٨**	**١٣,٩**	**-٤١,٤**	
القوقاز وآسيا الوسطى	**٩**	**١١**	**٧**	**٧**	**٦**	**-٣٨,٣**	**١٢,٨**	**١٥,٨**	**٩,٩**	**٩,٢**	**٧,٤**	**-٤٢,٢**	
أرمينيا	١	١	< ٠,٥	غ م ح	غ م ح	غ ط	٢٢,٨	١٩,٠	٥,٤	< ٥	< ٥	غ ط	
أذربيجان	٢	١	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	٢٣,٠	١٤,٧	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
جورجيا	٣	١	١	١	١	-٦٧,٣	٦٠,٤	٢١,٥	٢٨,٩	٣٠,٠	٢٤,٧	-٥٩,١	
كازاخستان	غ م ح	١	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	< ٥	٨,٠	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
قيرغيزستان	١	١	< ٠,٥	< ٠,٥	< ٠,٥	-٤٩,٧	١٥,٥	١٥,٨	٩,٤	٨,٦	٦,٤	-٥٨,٧	
طاجيكستان	٢	٣	٢	٢	٢	٣١,٩	٣١,٠	٤٠,٨	٣٤,٣	٣٦,٧	٣١,٧	٢,٣	
تركمانستان	< ٠,٥	< ٠,٥	< ٠,٥	غ م ح	غ م ح	غ ط	٩,٥	٨,١	٥,٥	< ٥	< ٥	غ ط	
أوزبكستان	غ م ح	٤	٣	٢	٢	١٢٥,٦	٣,٦	١٤,٧	٩,٨	٧,٩	٦,١	٦٩,٤	
شرقي آسيا	**٢٦١**	**١٩٧**	**١٨٦**	**١٦٩**	**١٦٧**	**-٣٥,٩**	**٢٠,٨**	**١٤,٤**	**١٣,٢**	**١١,٨**	**١١,٥**	**-٤٤,٧**	
شرقي آسيا، باستثناء الصين	**٧**	**١٠**	**١٠**	**١١**	**٩**	**٢٩,٠**	**١٠,٤**	**١٤,٠**	**١٣,٦**	**١٤,٥**	**١١,٧**	**١٢,٥**	
الصين	٢٥٤	١٨٧	١٧٦	١٥٨	١٥٨	-٣٧,٦	٢١,٤	١٤,٤	١٣,١	١١,٦	١١,٥	-٤٦,٣	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥	٨	٩	١٠	٨	٥٠,٥	٢٥,٤	٣٧,٠	٣٦,١	٣٩,٧	٣٢,٠	٢٦,٠	
منغوليا	١	١	١	١	١	-١٨,٨	٣٧,٥	٣٧,٦	٣٢,٥	٢٧,٦	٢٤,٢	-٣٥,٥	
جمهورية كوريا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
جنوب آسيا[٣]	**٣٢٧**	**٣٠٩**	**٣٢٣**	**٣١١**	**٣٠٤**	**-٧,١**	**٢٦,٨**	**٢١,٢**	**٢٠,٤**	**١٨,٨**	**١٧,٦**	**-٣٤,٦**	
جنوب آسيا، باستثناء الهند	**٨٧**	**٨٥**	**٨٥**	**٨٤**	**٨٧**	**-٠,٨**	**٢٦,٤**	**٢١,٠**	**١٩,١**	**١٨,١**	**١٧,٨**	**-٣٢,٦**	
بنغلاديش	٣٧	٢٤	٢١	٢٣	٢٥	-٣٢,٠	٣٤,٦	١٨,٤	١٥,١	١٦,١	١٦,٨	-٥١,٤	
الهند	٢٤٠	٢٢٤	٢٣٨	٢٢٧	٢١٧	-٩,٣	٢٦,٩	٢١,٣	٢٠,٩	١٩,٠	١٧,٥	-٣٤,٩	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	غ م ح	غ م ح	٤	٤	غ م ح	غ ط	< ٥	< ٥	٥,٨	٥,٢	< ٥	غ ط	
نيبال	٥	٦	٦	٦	٥	٨,٦	٢٥,٩	٢٤,٥	٢١,٧	٢٠,١	١٨,٠	-٣٠,٥	
باكستان	٣٠	٣٥	٣٦	٣٥	٣٥	١٥,٩	٢٦,٤	٢٤,٠	٢٢,٨	٢٠,٨	١٩,٩	-٢٤,٦	
سري لانكا	٦	٥	٦	٥	٥	-١٥,١	٣٣,٩	٢٨,٧	٢٧,٩	٢٥,٧	٢٤,٠	-٢٩,٢	

الملحق ١

الجدول ١-١

مدى انتشار نقص التغذية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية

العالم الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية							نسبة الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية من مجموع السكان						
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٣]	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن	التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٤]
	(بالملايين)					(٪)		(٪)					(٪)	
جنوب شرقي آسيا[١٤]	**١٣٤**	**١٠٤**	**٨٨**	**٧٦**	**٦٥**	**-٥١,٢**	▼*	**٢٩,٦**	**٢٠,٠**	**١٥,٨**	**١٣,٢**	**١٠,٩**	**-٦٣,٢**	
كمبوديا	٤	٤	٤	٣	٢	-٣٧,٨	▼	٣٩,٩	٣٣,٨	٢٧,٤	٢١,٧	١٧,١	-٥٧,١	
إندونيسيا	٣٧	٣٨	٣٤	٢٨	٢١	-٤٣,٨	▼	١٩,٩	١٧,٨	١٥,١	١١,٩	٨,٦	-٥٦,٨	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢	٢	٢	٢	٢	-٩,٢	▼	٤٤,٦	٣٩,٥	٣٣,٤	٢٩,٤	٢٧,٨	-٣٧,٧	
ماليزيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الفلبين	١٥	١٦	١٥	١٤	١٦	٥,٤	▲	٢٤,٢	٢٠,٩	١٨,٠	١٥,٩	١٧,٠	-٢٩,٨	
تايلند	٢٥	١٢	٧	٦	٥	-٧٩,٨	▼*	٤٣,٨	١٩,٦	١١,٢	٩,٥	٧,٣	-٨٣,٣	
فييت نام	٣٢	١٧	١٣	١١	٨	-٧٥,١	▼*	٤٦,٩	٢٢,٠	١٥,٦	١٢,٥	٩,٠	-٨٠,٨	
غربي آسيا[١٥]	**٨**	**١٣**	**١٦**	**١٨**	**٢١**	**١٤٦,٦**	▲	**٦,٦**	**٨,٠**	**٨,٨**	**٩,٤**	**١٠,١**	**٥٣,٠**	
العراق	٢	٥	٦	٨	٩	٣٣٤,٩	▲	١٠,٩	١٩,٠	٢٣,١	٢٥,٩	٢٦,٠	١٣٨,٥	
الأردن	< ٠,٥	< ٠,٥	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٦,٧	٦,١	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الكويت	١	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٢٨,٧	١,٥	٠,٩	١,١	١,٧	غ ط	
لبنان	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
المملكة العربية السعودية	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الجمهورية العربية السورية	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
تركيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الإمارات العربية المتحدة	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
اليمن	٤	٥	٧	٧	٨	١٢٤,٣	▲	٢٨,٦	٣٠,٤	٣١,٧	٣٠,٦	٣٢,٤	١٣,٣	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٦٥**	**٦٠**	**٥٤**	**٥٠**	**٤٩**	**-٢٤,٩**	▼	**١٤,٦**	**١١,٦**	**٩,٧**	**٨,٧**	**٨,٣**	**-٤٣,٢**	
الكاريبي[١٦]	**٩**	**٧**	**٧**	**٧**	**٧**	**-٢٣,٣**	▼	**٢٨,٥**	**٢١,٤**	**٢٠,٩**	**١٨,٦**	**١٧,٨**	**-٣٧,٥**	
كوبا	١	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	١١,٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الجمهورية الدومينيكية	٢	٢	٢	٢	٢	-٣٠,٨	▼	٣٠,٤	٢١,٦	١٨,٦	١٥,٩	١٥,٤	-٤٩,٣	
هايتي	٥	٥	٥	٥	٥	-٢,٥	◄►	٦٣,٥	٥٣,٠	٥٣,٥	٤٦,٨	٤٤,٥	-٢٩,٩	
أمريكا اللاتينية[١٧]	**٥٧**	**٥٣**	**٤٦**	**٤٣**	**٤٢**	**-٢٥,١**	▼	**١٣,٦**	**١١,٠**	**٩,٠**	**٨,١**	**٧,٧**	**-٤٣,٤**	
الأرجنتين	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢	٢	٣	٣	٢	٣,٤	◄►	٣٤,٦	٢٨,٧	٢٩,١	٢٧,٥	٢٤,١	-٣٠,٣	
البرازيل	٢٣	٢١	١٦	١٥	١٣	-٤٠,٤	▼	١٤,٩	١٢,١	٨,٧	٧,٨	٦,٩	-٥٣,٧	
شيلي	١	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٨,١	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
كولومبيا	٦	٥	٦	٦	٦	-٨,٥	▼	١٩,١	١٣,٠	١٣,٦	١٢,٥	١٢,٦	-٣٤,٠	
كوستاريكا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	< ٠,٥	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	٦,٥	غ ط	
إكوادور	٣	٣	٣	٣	٣	٤,٦	◄►	٢٤,٥	٢٠,٩	٢١,٤	١٩,٦	١٨,٣	-٢٥,٣	
السلفادور	١	١	١	١	١	-٨,٩	▼	١٥,٦	٩,٢	١٠,٦	١١,٣	١٢,٣	-٢١,٢	
غواتيمالا	١	٣	٤	٤	٤	٢٠٣,٨	▲	١٦,٢	٢٦,٥	٢٩,٩	٣٠,٢	٣٠,٤	٨٧,٧	
هندوراس	١	١	١	١	١	-٣٠,٩	▼	٢١,٤	١٦,٣	١٤,٢	١١,٦	٩,٦	-٥٥,١	
المكسيك	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
نيكاراغوا	٢	٢	١	١	١	-٤٩,٢	▼*	٥٥,١	٣٤,٣	٢٦,٧	٢٣,٩	٢٠,١	-٦٣,٥	
بنما	١	١	١	< ٠,٥	< ٠,٥	-٣٥,٢	▼	٢٢,٨	٢٥,٧	١٩,٧	١٣,١	١٠,٢	-٥٥,٣	

الملحق ١

الجدول ١-١

مدى انتشار نقص التغذية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية

العالم الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية						نسبة الأشخاص الذين لديهم نقص في التغذية من مجموع السكان					
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢	التغيير حتى الآن
	(بالملايين)					(٪)	(٪)					(٪)
باراغواي	١	١	١	١	٢	٩٥,٦ ▲	١٩,٧	١٣,٠	١٢,٦	١٦,٨	٢٥,٥	٢٩,٤
بيرو	٧	٦	٦	٥	٣	٥٤,٤- ▼*	٣٢,٦	٢٢,٥	٢١,٤	١٥,٩	١١,٢	٦٥,٦-
أوروغواي	< ٠,٥	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	٧,٣	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٣	٤	٣	غ م ح	غ م ح	غ ط	١٣,٥	١٥,٥	٩,٧	< ٥	< ٥	غ ط
أوسيانيا[١٨]	١	١	١	١	١	٣٩,٠ ▲	١٣,٦	١٥,٥	١٣,٧	١١,٩	١٢,١	١١,٠-

تحديث وإصلاح منهجية منظمة الأغذية والزراعة لتقدير انعدام الأمن الغذائي – موجز بالتغييرات وتأثيراتها

مقدمة

أثناء السنوات الخمس الماضية، أدت زيادة تقلبات أسعار الأغذية وتوافر مصادر جديدة للبيانات بشأن إمكانية الحصول على الأغذية إلى التأكيد على الحاجة إلى إجراء تنقيح لمنهجية منظمة الأغذية والزراعة[٩١] بغية تحسين تقدير نقص التغذية. وفي عام ٢٠١٠، دعت لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى إجراء استعراض لمسألة قياس الجوع، وعُقد اجتماع مائدة مستديرة للخبراء في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ بغية مناقشة مزايا المنهجية القائمة ومساوئها.[٩٢]

وأكد اجتماع المائدة المستديرة أن منهجية المنظمة هي أساساً منهجية سليمة من حيث مبادئها الإحصائية وأنه لم يُطرح حتى الآن أي بديل صالح لتقدير مدى الحرمان المزمن من الطعام على نطاق العالم. بيد أن الخبراء المجتمعين في روما قد خلصوا أيضاً إلى أنه يمكن تحسين المنهجية من عدة طرق، ولا سيما عن طريق الاستخدام الأكمل للعدد الأكبر من الاستقصاءات المتاحة المتعلقة بمستويات إنفاق ومعيشة الأُسر المعيشية، والتي يمكن أن تتيح مزيداً من المعلومات عن توزيع الحصول على الغذاء في أوساط السكان.[٩٣]

وأكد الخبراء أيضاً على أن حالة انعدام الأمن الغذائي في أي بلد لا يمكن تقديرها تقديراً شاملاً بالإشارة فقط إلى مدى انتشار نقص التغذية المعرَّف من حيث الطاقة الغذائية. ورُئي بالإجماع أنه يلزم إعداد مجموعة أساسية أوسع نطاقاً من مؤشرات الأمن الغذائي لقياس الأبعاد الأخرى لانعدام الأمن الغذائي تتجاوز مجرد الحرمان من الطاقة الغذائية. وحُدد جانبان لا يعكسهما المؤشر المتعلق بمدى انتشار نقص التغذية ويستحقان الاهتمام بهما على نحو مناسب، ألا وهما: النتائج الاقتصادية للحفاظ على مأخوذ كافٍ من الطاقة في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية من ناحية، والآثار التغذوية للنظم الغذائية الكافية من حيث السُّعرات ولكن الناقصة من حيث المغذيات الدقيقة الأساسية ("الجوع الخفي") من الناحية الأخرى.

واستجابةً للاستنتاجات الواردة أعلاه وللطلب الصريح من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي، جرى تعزيز الأدلة المعروضة في إصدار هذا العام من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم من ناحيتين اثنتين. أولاً، جرى تحديث السلسلة الكاملة لأرقام نقص التغذية رجوعاً حتى عام ١٩٩٠، وهو ما يعكس حدوث تحسينات في كل من البيانات والمنهجية المستخدمة. ثانياً، حُددت مجموعة أساسية أولية من المؤشرات لإيجاد معلومات عن أوجه شتى لمسألة انعدام الأمن الغذائي.

وينبغي النظر إلى كلا هذين الجهدين على أنهما نقطة البداية في مسعى مستمر يرمي إلى تحسين رصد حالة الأمن الغذائي. وفي حين أن كلاً من المنهجية والإطار المفاهيمي لتقدير انعدام الأمن الغذائي قد عُدِّلا على نحو يُعتد به هذا العام لكي يعكسا تحسّن البيانات والمعلومات، فمن المتوقع إجراء مزيد من التنقيحات في المستقبل القريب عند توافر مزيد من البيانات الموثوق بها بشأن مخلفات الطعام وتوافر مزيد من الاستقصاءات التي تقدّر توزيع الحصول على الغذاء. وعلى الرغم أيضاً من تحديد عدة مؤشرات إضافية يمكن أن تتيح معلومات مفيدة عن الأمن الغذائي، فإن التغطية من حيث البلدان والسنوات في كثير من هذه المؤشرات ما زالت بعيدة عن الكمال.

ويشمل هذا الملحق الفني وصفاً للابتكارات المختلفة المتعلقة بالبيانات وللتحسينات المنهجية المُدرجة في إصدار عام ٢٠١٢ من هذا التقرير، بالمقارنة مع الأساليب التقليدية المعتمدة سابقاً. وهو يقدم تقديراً للتأثير الحدي لكل ابتكار على الأعداد المقدَّرة ومعدلات الانتشار بغية المساعدة على شرح الاختلافات الكبيرة بين تقديرات هذا العام وتقديرات العام المنصرم. والأساليب التقليدية المستخدمة لتقدير مدى انتشار نقص التغذية مشروحة بالتفصيل في مذكرة فنية موسَّعة متاحة على الإنترنت على الرابط: www.fao.org/publications/sofi/en/.

منهجية المنظمة بإيجاز

المنظمة مكلفة منذ إنشائها بالمسؤولية عن رصد الحالة الغذائية في العالم بغية تمكين المجتمع الدولي من اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الإعمال العالمي للحق في غذاء كافٍ. وأعمال المنظمة المتعلقة برصد الأمن الغذائي تشتمل، في جملة أمور، على تقدير مؤشر مدى انتشار نقص التغذية، المنشور سنوياً في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

وقد فُسّر مصطلحا "نقص التغذية" و"الجوع" على أنهما يشيران إلى عدم القدرة باستمرار على الحصول على غذاء كافٍ، أي قدر من الطاقة الغذائية يكفي لمباشرة حياة صحية ونشطة. ويتعين معالجة مسألتين وصولاً إلى تعريف عملي لنقص التغذية.

أولاً، بالنظر إلى تعقيد التغذية البشرية إلى جانب البعديْن الكمي والكيفي للأغذية، يتعين تحديد المقصود بتعبير "غذاء كافٍ". وقد استند أسلوب المنظمة إلى قياس المأخوذ من الطاقة الغذائية، حيث عُرّفت كلمة "كافٍ" بالإشارة إلى مقياس معياري للاحتياجات من الطاقة الغذائية وضعه أخصائيون في التغذية. ووفقاً لذلك، يُعتبر الإنسان معانياً من نقص في التغذية إذا كان مستوى مأخوذه المعتاد من الطاقة الغذائية أدنى من

الملحق ٢

المستوى الأدنى الذي يعتبره أخصائيو التغذية مناسباً. وعلى ذلك، عُرّف "نقص التغذية" على أنه شكل متطرف من أشكال انعدام الأمن الغذائي ينشأ عندما يكون المتاح من الطاقة الغذائية غير كافٍ لتغطية حتى الاحتياجات الدنيا التي يتطلبها نمط حياة يتصف بقلة الحركة.

ثانياً، هناك مسألة الفترة الزمنية الملائمة لتقدير نقص التغذية. فما هو مقدار الفترة التي ينبغي أن يكون الفرد محروماً طوالها من المأخوذ الأدنى من الطاقة قبل أن يُعتبر شخصاً لديه "نقص في التغذية"؟ وإذا كان اهتمامنا هو تسليط الضوء على نقص التغذية العميق المزمن، فإن الفترة المرجعية ينبغي أن تكون طويلة بما يكفي لأن تكون عواقب المأخوذ المنخفض من الغذاء ضارة بالصحة. ورغم عدم وجود شك في أن النقص المؤقت في الغذاء قد يكون مُجهداً، فإن مؤشر المنظمة يرتكز على عام كامل، ويشار إلى الاستهلاك المتوسط للغذاء خلال هذه الفترة على أنه المستوى المعتاد.

وبالتالي فإن مؤشر المنظمة مصمَّم لعرض مفهوم لنقص التغذية معرَّف تعريفاً واضحاً – وضيقاً – أي حالة من الحرمان من الطاقة تستمر أكثر من عام. وهكذا، لا يكون المقصود بمؤشر المنظمة هو قياس الآثار القصيرة الأجل المترتبة على أزمات مؤقتة. وفضلاً عن ذلك، فإنه لا يقيس عدم كفاية المأخوذ من المغذيات الأساسية الأخرى؛ ولا يقيس آثار التضحيات الأخرى التي قد يقوم بها الأفراد أو الأُسر المعيشية للحفاظ على استهلاكهم من الطاقة الغذائية.

وللاطلاع على وصف أوفى لحالة (انعدام) الأمن الغذائي، يتعين تكملة مؤشر مدى انتشار نقص التغذية بمجموعة أوسع نطاقاً من المؤشرات لرصد الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي.

موجز التغييرات والتأثيرات

الابتكارات الأساسية المتعلقة بالبيانات الداخلة في صميم تقديرات النقص في التغذية

التقديرات الجديدة المعروضة في تقرير هذا العام هي نتيجة جهود كبيرة بُذلت لتحديث وتحسين قاعدة البيانات المستخدمة. وقد تم الحصول على تحديثات للبيانات المتعلقة بإمدادات الأغذية والسكان وتوزيع الحصول على الأغذية داخل البلد على النحو المسجَّل به في استقصاءات القياس الموحد لمستويات إنفاق ومعيشة الأُسر المعيشية. ويعرض الجدول ألف ٢-١ التقديرات المنشورة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١١، إلى جانب التقديرات المتحصل عليها بتطبيق كل تنقيح من التنقيحات المتتالية، مع إيراد إشارة ما إلى آثارها الحدية، في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٩ (وهو أحدث عام أُجري بشأنه تقدير باستخدام المنهجية السابقة في عام ٢٠١١).

حجم السكان

تم الحصول على المعلومات المحدَّثة عن حجم وهيكل السكان من آخر تنقيح لتقديرات السكان في العالم.[٩٤] وهذا يشمل تنقيحات كبيرة للتقديرات السكانية لبعض البلدان التي تضم عدداً كبيراً من الأشخاص المعانين من نقص في التغذية، مثل بنغلاديش والصين. فقد نُقح تقدير سكان الصين للتسعينيات من القرن العشرين تنقيحاً إلى أعلى بمقدار ٢٥ مليون نسمة بما أسفر عنه ذلك من زيادة فيما كان قائماً من معدل انتشار الأشخاص المعانين من نقص في التغذية وعددهم المطلق، بينما نُقح عدد سكان بنغلاديش بإنقاصه بنسبة ١١ في المائة (أو ١٧ مليون نسمة). وهكذا يكون تأثير ذلك على نقص التغذية مختلفاً خلال الفترة بأسرها. ولو طُبقت بيانات السكان الجديدة على البيانات الأخرى المستخدمة لوضع التقديرات المعروضة في عام ٢٠١١، لكانت هناك زيادة بنسبة ٢,٨ في المائة في عدد من لديْهم نقص في التغذية لفترة الأساس وهي ١٩٩٠-١٩٩٢، وانخفاض بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩.

قوام الإنسان واحتياجاته من الطاقة

يوجد تنقيح ثانٍ بشأن بيانات السكان يتعلق بالقوام البدني المتوسط للناس بحسب نوع الجنس والعمر. فقد تم الحصول على بيانات جديدة من برنامج الاستقصاءات الديمغرافية والصحية الذي يتبع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومن الاستقصاءات المتعلقة بالأُسر المعيشية التي تتناول إحصاءات قياسات الجسم البشري. وعلى أساس الأطوال المنقَّحة، جرت إعادة تقدير الحد الأدنى المرجعي من متطلبات الطاقة الغذائية لكل بلد. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى إجراء تغييرات هامة في هذا الحد الأدنى ومن ثم في معدل انتشار نقص التغذية، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان التي كانت لا توجد بشأنها بيانات تتعلق بالأطوال ولذلك افتُرض أنها متساوية مع تلك الخاصة ببلدان أخرى ذات إثنيات مماثلة. ونظراً إلى أن هذا التنقيح قد أسفر عن انخفاض تقدير الأطوال المتوسطة، بالمقارنة مع تلك التي كانت مفترضة من قبل (بما ينطوي عليه ذلك من خفض الاحتياجات من الطاقة الغذائية)، فإن التأثير الإجمالي الذي يُعزى إلى هذا التنقيح هو تخفيض العدد المقدَّر لمن لديهم نقص في التغذية خلال الفترة بأكملها، بما يتراوح بين -٢,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى -٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٩.

إمدادات الأغذية

يتصل التغيير الثاني الذي بُحث بمجموع المتاح من السُّعرات الحرارية. وقد نشرت شعبة الإحصاء بالمنظمة مؤخراً تقديرات جديدة لإمدادات الطاقة الغذائية بخصوص جميع البلدان في عام ٢٠٠٩، مع إجراء تنقيحات لكامل السلسلة. ويمكن العثور في السلسلة بأكملها على اختلافات بالنسبة إلى التقديرات الموضوعة في الماضي، ولكن هذه الاختلافات ليست كبيرة إلا بخصوص الفترات الأقرب عهداً. ومع بقاء كل شيء آخر دون تغيير، فمن شأن

الملحق ٢

الجدول ألف ٢-١

تأثير البيانات الفردية والتنقيحات المنهجية على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لنقص التغذية

	عدد الذين يعانون نقص التغذية في الأقاليم النامية (بالملايين)									
	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
كما أُبلغ عن ذلك في عام ٢٠١١	٨٣٣	٧٧٤	٨٢١	٨٣٩	٨٦٦			
+ التغيير في السكان	+٢٤	+١٢	+١١	-٥	-١٢			
	(+٢,٨٪)	(+١,٥٪)	(+١,٤٪)	(-٠,٦٪)	(-١,٤٪)			
+ التغيير في الأطوال	-٢١	-٢٥	-٢٧	-٢٣	-٢٧			
	(-٢,٤٪)	(-٣,٢٪)	(-٣,٣٪)	(-٢,٨٪)	(-٣,١٪)			
+ التغيير في إمدادات الطاقة الغذائية	+١٢	+١٠	-٢	-٣١	-٦٦			
	(+١,٥٪)	(+١,٤٪)	(-٠,٢٪)	(-٣,٨٪)	(-٨,٠٪)			
+ خسائر الأغذية	+١١١	+١١٤	+١٢٤	+١٢٥	+١٢٥	٨٧٧	٨٧٤	٨٧٠
	(+١٣,٢٪)	(+١٤,٨٪)	(+١٥,٥٪)	(+١٦,١٪)	(+١٦,٤٪)			
+ التغييرات في المنهجية	+٢٣	+٢٤	-٢٢	-٣٥	-٣٣			
	(+٢,٣٪)	(+٢,٧٪)	(-٢,٤٪)	(-٣,٩٪)	(-٣,٨٪)	(-٢,٩٪)	(-٢,٧٪)	(-٢,٣٪)
التقدير الجديد	٩٨٠	٩٠٩	٩٠٥	٨٧٠	٨٥٣	٨٥٢	٨٥٢	٨٥٢
التغييرات الإجمالية	+١٧,٧٪	+١٧,٥٪	+١٠,٢٪	+٣,٦٪	-١,٥٪			

ملاحظات: التغييرات الحدية التي تُعزى إلى كل تنقيح مبينة بين قوسين. والأرقام التي أُبلغ عنها في عام ٢٠١١ تشير إلى الأرقام المنشورة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١١.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

استخدام القيم المحدَّثة لإمدادات الطاقة الغذائية أن يُسفر عن زيادة العدد التقديري لمنْ لديهم نقص في التغذية في الفترات الأولية (+١,٥ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، و+١,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧) وانخفاض هذا العدد في أحدث الفترات (٠,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، و-٣,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، و-٨ في المائة في عام ٢٠٠٩).

خسائر (فواقد) الأغذية

حددت في الماضي خسائر توزيع الأغذية التي تحدث على مستوى التجزئة على أنها أحد المصادر المعروفة للتحيّز في إحصاءات المنظمة بشأن نقص التغذية والتي كانت تُستخدم فيها إمدادات الطاقة الغذائية المتحصل عليها من موازين الأرصدة الغذائية بغية تقدير التوزيع الوسيط لاستهلاك الأغذية.[٩٥] بيد أن الافتقار إلى تقديرات يُعوَّل عليها بشأن مدى هذه الخسائر قد حال دون أخذها في الاعتبار في التقديرات الموضوعة في الماضي. وفي إصدار هذا العام من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، اتُّخذت خطوة أولى في اتجاه تصحيح تقدير الاستهلاك الوسيط من الطاقة الغذائية على مستوى الأسرة المعيشية عن طريق الأخذ ببارامتر (معلم) خاص بخسائر الأغذية التي تحدث أثناء التوزيع على مستوى التجزئة. فالقيم المتعلقة بكل بلد على حدة بخصوص نصيب الفرد الواحد من خسائر السُّعرات أثناء المراحل المختلفة للسلسلة السلعية المقدرة على أساس البيانات المعروضة في دراسة حديثة صادرة عن الفاو بشأن خسائر الأغذية، كشفت عن أن خسائر هامة في الأغذية قد تحدث أثناء توزيع الأغذية على مستوى التجزئة، أي من اللحظة التي يصبح فيها الغذاء متاحاً للاستهلاك البشري على مستوى تجارة الجملة إلى الوقت الذي يصل فيه الغذاء إلى الأُسر المعيشية.[٩٦] وتتباين التقديرات حسب المنطقة وحسب فئة الغذاء، بما يتراوح بين ٢ في المائة في حالة الحبوب الجافة و١٠ في المائة في حالة الفواكه والخضروات الطازجة. وإذا طُبقت هذه المعامِلات على المكونات المختلفة لموازين الأرصدة الغذائية فإنها تعني حدوث انخفاض إجمالي من حيث السُّعرات المتاحة للاستهلاك البشري على مستوى الأسرة المعيشية، ما يزيد من العدد المقدَّر لمنْ لديهم نقص في التغذية.

وهذا، من بين جميع التنقيحات، هو التنقيح الذي يتسبب بأهم تغيير هائل في مدى الانتشار المقدَّر لنقص التغذية في العالم، بما له من تأثيرات تتراوح بين +١٣,٢ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى +١٦,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وهذه التقديرات لخسائر الأغذية أثناء التوزيع والتخزين ما زالت مؤقتة، إذ تستند إلى مجاميع إقليمية تقريبية نُشرت في دراسة المنظمة المشار إليها، ومن المتوقع أن يعاد تنقيحها في المستقبل عند توافر تقديرات قطرية أدق.

التحسينات في أساليب التقدير

أجرت شعبة الإحصاء التابعة للمنظمة مؤخراً تنقيحاً دقيقاً لمنهجيتها المتعلقة بتقدير نقص التغذية والتي عُرضت عناصرها ونوقشت في محافل شتى من بينها اجتماع مائدة مستديرة عقدته لجنة الأمن الغذائي العالمي في سبتمبر/

الملحق ٢

أيلول ٢٠١١ والندوة العلمية الدولية المعنية بمعلومات الأمن الغذائي والتغذوي التي عُقدت في روما في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. وبينما أكد الاستعراض أن النهْج المتبع صحيح على وجه الإجمال، فإنه كشف أيضاً عن وجود مجال للتحسين. والتغييرات المأخوذ بها في هذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تتعلق بما يلي:

- النموذج الوظيفي المستخدم لتوزيع استهلاك الطاقة الغذائية لدى السكان؛
- الطريقة التي تُقدَّر بها البارامترات المعنية – ألا وهي متوسط ومعامِل تباين وتَخالف توزيع استهلاك الأغذية المعتاد لدى السكان.

وهذه التغييرات تعزز السلامة المنهجية والصحة التجريبية للأسلوب الاستنباطي الذي تقوم عليه التغييرات.

نموذج التوزيع

منذ اعتماد التحديد اللوغاريتمي الطبيعي للتوزيع لأول مرة في عام ١٩٩٦، لم يتغير هذا التحديد واقتصرت التحديثات على إجراء تنقيحات للاستهلاك الوسيط للطاقة الحرارية (بالاستناد إلى البيانات المنشورة في موازين الأرصدة الغذائية) وعلى تنقيحات أُجريت أحياناً على معامِل التباين، عندما كانت تتاح للمنظمة بيانات مستمدة من استقصاءات أحدث لاستهلاك الأُسر المعيشية. وفي جميع الحالات الأخرى، لم يكن الافتقار إلى بيانات كافية عن استهلاك الأغذية مأخوذة من استقصاءات ذات تمثيل وطني مبرراً لإجراء تغييرات في معامِل التباين الذي أُبقي عليه ثابتاً لهذا السبب. بيد أن رفع الوسيط، مع الإبقاء على افتراض التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي، تترتب عليه أيضاً زيادة الاحتمال الضمني بوجود مستويات مرتفعة من الاستهلاك. وهذا يثير الشكوك حول مدى ملاءمة التوزيع المستخدم بخصوص السنوات الأخيرة في كثير من البلدان حيث يُحتمل أن يكون توزيع الحصول على الأغذية قد أصبح أقل تَخالفاً مما يُفهم من النموذج اللوغاريتمي الطبيعي. ولهذا السبب، رُئي أن اتباع نموذج أكثر مرونة (التخالف – المعتاد الذي استحدثه أ. أتاليني في عام ١٩٨٥) سيكون أكثر ملاءمة لتمثيل توزيع استهلاك الأغذية المعتاد لدى السكان. وهذا النموذج الإحصائي، بالمقارنة مع النموذج السابق، يستطيع الآن أن يقيس التغيّرات في عدم تماثل توزيع استهلاك الأغذية؛ وهذه التغيّرات يمكن، على سبيل المثال، أن ترجع إلى مخططات إمدادات الأغذية المستهدفة التي تؤثر فقط على جزء محدد من السكان ولم يكن في الإمكان قياسها باتباع النهج المستخدم في الماضي.

تقديرات البارامترات (المعاملات): الاستهلاك الوسيط من الطاقة الغذائية

أحد مصادر التحيّز المعروفة في إحصاءات المنظمة بشأن نقص التغذية هو الافتقار إلى معلومات موثوق بها بشأن مدى خسائر الأغذية. ولذلك فقد أُثيرت انتقادات بشأن الممارسة المتمثلة في افتراض أن التوزيع الوسيط لاستهلاك السُّعرات الحرارية لدى السكان مساوٍ للإمدادات المتوسطة من الطاقة الغذائية والمستمدة من موازين الأرصدة الغذائية. والتقديرات المعروضة في تقرير هذا العام تعكس النتائج المترتبة على خطوة هامة اتُخذت لتصحيح هذا التحيّز. فالوسيط المقدَّر لتوزيع استهلاك السُّعرات هو الآن أدنى من إمداد الطاقة الغذائية باستخدام معامِل يعكس خسائر الأغذية المتكبدة أثناء التوزيع وعلى مستوى تجارة التجزئة، وقد قُدِّر هذا الوسيط باستخدام البيانات المقدمة في دراسة أجرتها المنظمة مؤخراً بخصوص جميع المناطق في العالم (أنظر مناقشة خسائر الأغذية أعلاه).

تقديرات البارامترات (المعالم): معامِل الاختلاف والالتواء لتوزيع استهلاك الأغذية بالاستناد إلى بياناتَ المسوحات المتعلقة بالأسر المعيشية

في الماضي، كان معامِل تباين توزيع استهلاك الطاقة الغذائية لدى السكان هو المَعلم الوحيد المستخدم لتمثيل انعدام المساواة في توزيع استهلاك الأغذية. وكان هذا المَعلم يُقدَّر تقديراً يختلف باختلاف البلدان، تبعاً للمتاح من البيانات. وكان ينبغي منذ أمد طويل إجراء تنقيح لهذه التقديرات. وبفضل التعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية المسؤولة عن تجميع ونشر بيانات الاستقصاءات المتعلقة بالأُسر المعيشية، تمكنت المنظمة ليس فقط من تحديث تقديرات معاملات التباين، ولكن أيضاً وللمرة الأولى من تقدير تَخالف توزيع استهلاك الأغذية لدى السكان.

وقد تم النظر في ما مجموعه ٤٧ دراسة استقصائية تمتد من عام ١٩٩٥ لغاية عام ٢٠١٠. وبالنظر إلى أن معظم هذه الاستقصاءات تتعلق بالدخل والإنفاق فإنها لم تُصمَّم لكي تقيس بصورة محددة مستوى الاستهلاك الغذائي السنوي المعتاد للأفراد الذين يعيشون في الأُسر المعيشية المشمولة بالاستقصاءات؛ بل هي بالأحرى تقدم بيانات عن مجموع ما تحصل عليه الأسرة المعيشية من الأغذية خلال فترة مرجعية قصيرة (من أسبوع واحد إلى شهر واحد). وهكذا فقد كان من الضروري في معظم الحالات إعادة دراسة المعلومات المتاحة على مستوى الأُسرة المعيشية بغية التحسّب من التباين المفرط بسبب الاختلاف الموسمي في الإنفاق على الأغذية وبسبب الاختلاف بين مستويات المتحصّل عليه من الأغذية المتناوَلة خلال فترة زمنية قصيرة ومستويات الاستهلاك السنوي المتوسط اللازم من الأغذية. وتشتمل مصادر التباين الأخرى في البيانات المتعلقة باستهلاك الأغذية والمأخوذة من هذه الاستقصاءات على كون المتحصل عليه من الأغذية قد يُقدَّم إلى ضيوف أو إلى أشخاص غير أفراد الأسرة المعيشية، وربما كانت الأُسر المعيشية تستخدم أثناء الفترة المرجعية الأغذية المخزّنة من قبل أو، على العكس من ذلك، ربما كانت تشتري الأغذية لتكوين مخزون. وجميع هذه المشاكل تتطلب اتخاذ إجراءات مراجعة دقيقة للتأكد من جودة البيانات ولتناول البيانات المتاحة من أجل تقدير معامِل التباين ومدى تَخالف الاستهلاك الفردي المعتاد.

الملحق ٢

وتم الحصول في النهاية على بارامترات (معالم) جديدة بخصوص ٣٧ بلداً؛ وهذه المعالم تغطي مجتمعةً قرابة ٧٠ في المائة من عدد منْ لديهم نقص تغذية في العالم النامي. وفي ظل عدم وجود أدلة جديدة قابلة للاستخدام بشأن البلدان المتبقية، جرى الإبقاء على معاملِات التباين (وضمناً التَّخالف) بدون تغيير عن القيم المستخدمة في الماضي.

وضع إسقاطات عند عدم وجود بيانات

البيانات الجديدة المتعلقة بتوزيع إمدادات الأغذية عبر الأُسر المعيشية وبقوام الإنسان والاحتياجات من الطاقة، وهي البيانات المتحصل عليها من الدراسات الاستقصائية، غير متاحة بشأن جميع البلدان وجميع السنوات المغطَّاة. وقد خلق ذلك الحاجة إلى ابتكار أساليب سليمة للاستفادة من المعلومات الجديدة لتطبيقها على السنوات التي لا توجد بشأنها بيانات متاحة من الدراسات الاستقصائية، وذلك بخصوص توزيع الأغذية والاحتياجات منها على السواء.

وضع إسقاطات بشأن بارامترات (معاملات) توزيع الأغذية

حتى إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير، كان يجري الإبقاء على معاملِات تباين الاستهلاك المعتاد من الأغذية ثابتة عند القيم المقدَّرة في عام ١٩٩٦ من أجل الإعداد لـ "المسح الغذائي العالمي".[٩٧] وفي حال استخدام النموذج اللوغاريتمي الطبيعي، فان قيم معامل الاختلاف تستلزم قيم ثابتة لمعامِل الالتواء.[٩٨]

وقد قمنا في تقرير هذا العام، كما لوحظ ذلك، بحساب معامِل التباين ومعامِل التَّخالف بخصوص استهلاك الأغذية المعتاد للشخص الواحد في كل بلد ولكل عام في الحالات التي توافر فيها استقصاء ملائم. وفيما يتعلق بالسنوات الواقعة بين استقصاءين، جرى تقدير المعلومات المفقودة المتعلقة بمعامِل التباين ومعامِل التَّخالف عن طريق استخدام الاستدلال الخطي البسيط بالاستناد إلى كلا المعامِلين. وقد طُبق هذا الاستدلال الخطي نفسه على فترة السنوات الخمس السابقة للاستقصاء الأول المتاح، عن طريق استخدام المعالم القديمة كمنطلقات.

وفيما يتعلق بالسنوات التالية لآخر استقصاء متاح، جرى الإبقاء على معامِل التباين ومعامِل التَّخالف المقدَّرَيْن من آخر استقصاء متاح.

الإسقاطات المتعلقة بقوام الإنسان وبالاحتياجات من الطاقة الغذائية

تُحسب الاحتياجات الغذائية لبلد ما على أساس أنها متوسط لفئات السكان حسب نوع الجنس والعمر. ولتقدير الاحتياجات من الطاقة الغذائية لكل فئة

الشكل ألف ٢-١

تأثير البيانات الفردية والتنقيحات المنهجية على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لنقص التغذية

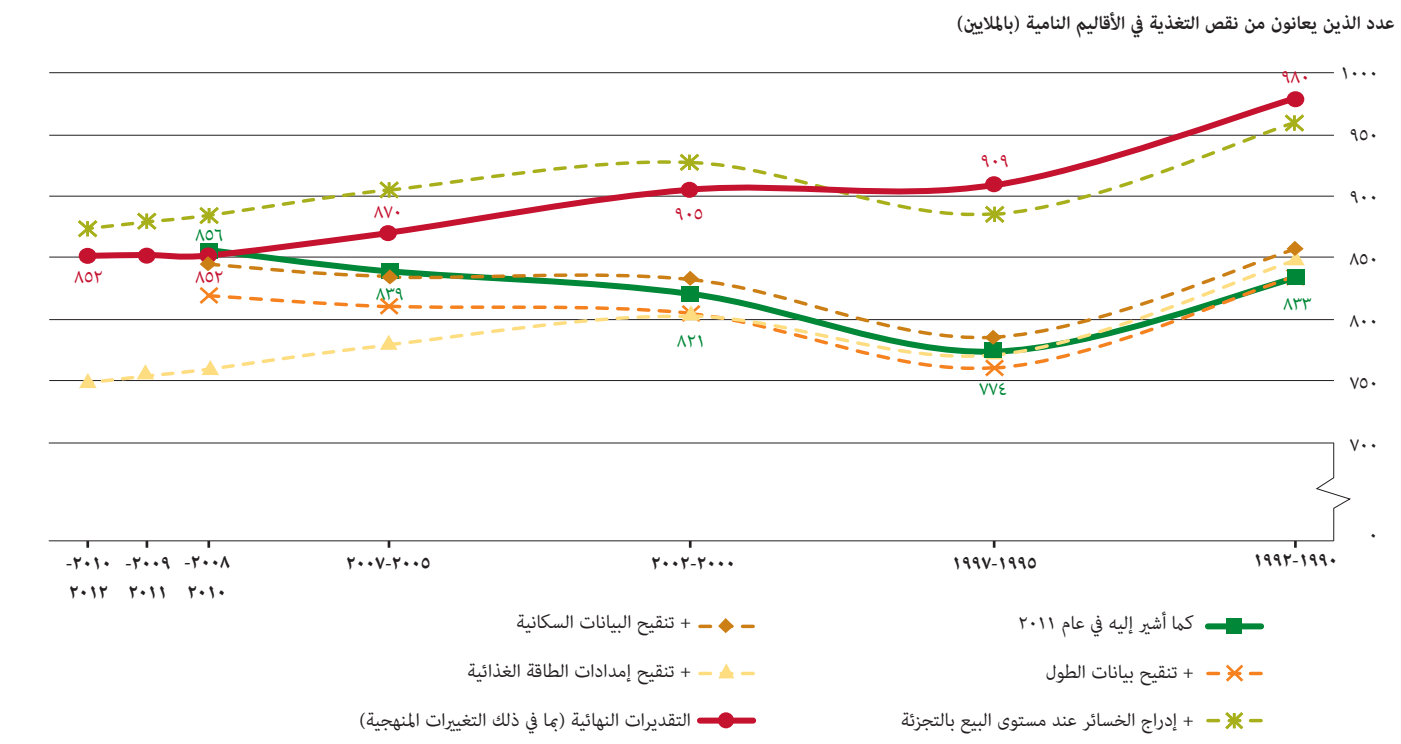

ملاحظة: تشير الأرقام المحال إليها في عام ٢٠١١ إلى تلك التي نشرت في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١١.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الملحق ٢

من الجنسين ولكل فئة عمرية، فإننا نستخدم الطول الوسيط للأشخاص في تلك الفئة كما يتكشف من الاستقصاءات التي تعرض بيانات قياسات الجسم البشري.[٩٩] وعندما يتوافر بخصوص بلد معين أكثر من استقصاء واحد، فإننا نضع إسقاطات لمقاييس الطول بالاستناد إلى أقدم الاستقصاءات بأثر رجعي، وإسقاطات للفترات التالية بناء على بيانات أحدث هذه الاستقصاءات. وفيما يتعلق بالسنوات الواقعة بين الاستقصاءات، فإننا نضع استدلالات خطية بناء على الأطوال الوسيطة لكل جنس ولكل فئة عمرية.

وتطبيق هذه التغييرات في المنهجية، بما في ذلك التغييرات في نموذج التوزيع والمعاملات الجديدة للتباين والتَّخالف، علاوة على سائر التنقيحات التي نوقشت من قبل، كان من شأنه إحداث تغييرات في العدد المقدَّر لمنْ لديهم نقص في التغذية في العالم النامي، بمدى يتراوح بين زيادة قدرها ٢,٣ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢,٧ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وتخفيضات تبلغ ٢,٤ و٣,٩ و٣,٨ في المائة، على التوالي، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ والفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ولعام ٢٠٠٩.

وتوضح الرسوم البيانية الواردة في الشكل "ألف ٢-١" آثار التغييرات المختلفة المشروحة. أما نتائج التنقيح الشامل للبيانات والمنهجية المعروضة في هذا التقرير فهي تأثيرات إجمالية على العدد المقدَّر للأشخاص الذين يوجد لديهم نقص في التغذية وقدره +١٧,٩ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ و-١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع التقدير المستند إلى البيانات المنشورة في عام ٢٠١١ بدون تغييرات منهجية.

الأخذ بمجموعة أساسية من المؤشرات الإضافية للأمن الغذائي

عقب التوصيات التي تمخض عنها اجتماع المائدة المستديرة للجنة الأمن الغذائي المعني بقياس الجوع استُحدثت مجموعة أولية من المؤشرات الملائمة تهدف إلى قياس الجوانب المختلفة لانعدام الأمن الغذائي (أنظر الجدول ألف ٢-٢)؛ وقيم هذه المؤشرات متاحة في الموقع الشبكي لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (www.fao.org/publications/sofi/en/).

وقد بُني اختيار المؤشرات بدرجة كبيرة على أساس المتاح من البيانات ذات التغطية الكافية بغية التمكين من إجراء مقارنات فيما بين المناطق وعلى مر الأعوام. وفي حين أن المنظمة ومنظمات دولية أخرى تعد وتنشر بالفعل معظم هذه المؤشرات، فقد جرى الأخذ بمؤشرات أخرى للمرة الأولى من أجل سد بعض الثغرات المعترف بها في نظم معلومات الأمن الغذائي، وخاصة فيما يتعلق بقياس الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية لانعدام الأمن الغذائي.

وتيسيراً لتفسير المؤشرات المقترحة، فإنها تُصنَّف على أساس بعديْن اثنيْن. أولاً، يُميَّز بين المؤشرات التي تصف محدِّدات انعدام الأمن الغذائي، أي تلك التي تصف النتائج، والمؤشرات التي تنقل معلومات عن مدى الضعف/ الاستقرار. أما المجموعة الأولى فهي تشمل المؤشرات التي تصف الأوضاع الهيكلية التي يُحتمل أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في ظل عدم وجود تدخلات كافية على مستوى السياسة العامة، بما في ذلك المساعدة في حالات الطوارئ؛ وأما المجموعة الثانية فهي تهدف إلى قياس النتائج النهائية لانعدام الأمن الغذائي، بصرف النظر عن تدخلات السياسة العامة أو استراتيجيات التكيّف الموضوعة. وأما المجموعة الثالثة من المؤشرات فهي تهدف إلى قياس الأوضاع التي تحدد مدى الضعف إزاء احتمال انعدام الأمن الغذائي مستقبلاً.

ويجري بعدئذ داخل المجموعة الأولى تصنيف المؤشرات بالاستناد إلى البعد المتعلق بانعدام الأمن الغذائي الذي تقدم هذه المؤشرات معلومات بشأنه، أي بشأن مدى التوافر وإمكانية الوصول مادياً وإمكانية الحصول اقتصادياً (أو القدرة على تحمل التكلفة) والاستخدام. وبالمثل، تُصنَّف مؤشرات النتائج في مجموعات مختلفة، تبعاً لما إذا كانت تشير إلى نتائج في صورة عدم كفاية إمكانية الحصول على الغذاء، أو إلى أوجه عجز تتعلق بمقاييس جسم الإنسان ترجع إلى عدم كفاية الغذاء.

وتُقدَّم في الجدول ألف ٢-٢ القائمة الكاملة بالمؤشرات المقترحة. ويسلط الجدول الأضواء على المؤشرات التي ينتظر أن تشكل مجموعة أساسية وتلك التي يُؤخذ بها للمرة الأولى. ويرد أدناه وصف موجز للمؤشرات الجديدة.

- **مدى انتشار عدم ملاءمة الغذاء:** هذا مشابه من الناحية المفاهيمية لمدى انتشار نقص التغذية، ولكنه محسوب على أساس تحديد عتبة السُّعرات عند مستوى أعلى مناظر للحاجة إلى الطاقة من أجل نشاط بدني معتدل (مستوى النشاط البدني [م ن ب] = ١,٧٥)، وعادي (م ن ب = ١,٨٥) ومكثف (م ن ب = ٢,٢٥). وهو يقيس النسبة المئوية للسكان المعرضين لخطر عدم تغطية احتياجاتهم الغذائية المرتبطة بمستويات معينة من النشاط البدني. وفي حين أن المؤشر الحالي لمدى انتشار نقص التغذية هو أداة تقدير محافظة للحرمان المزمن من التغذية ("الجوع")، تتسم أدوات التقدير الجديدة هذه بأنها مقاييس أقل تحفظاً لانعدام الأمن الغذائي (أنظر الشكل ألف ٢-٢).
- **الرقم القياسي النسبي لإمدادات الطاقة الغذائية:** أي نسبة إمدادات الطاقة الغذائية في البلد، معبراً عنها على أساس نصيب الفرد الواحد منها، مخصوماً منها خسائر الأغذية، ومضفى عليها الطابع العادي بتطبيق "الاحتياج المتوسط للبلد من الطاقة الغذائية"، وهو مقياس للاحتياجات المتوسطة من السُّعرات الحرارية لدى السكان تبعاً لبنيتهم من حيث العمر ونوع الجنس وتوزيع الطول المتوسط. ويتيح هذا الرقم إشارات بشأن مدى ندرة الغذاء بالنسبة إلى الاحتياجات في كل بلد.
- **الرقم القياسي لمستويات أسعار الأغذية:** هذا هو رقم قياسي لمستوى أسعار الأغذية في كل بلد وهو قابل للمقارنة فيما بين البلدان وعلى مر الوقت. ويرتكز هذا الرقم على تعادلات القوة

الملحق ٢

الشرائية، المحسوبة من أجل برنامج المقارنات الدولية الذي استحدثه باحثو البنك الدولي. وتعادلات القوة الشرائية بالنسبة إلى مجموع الأغذية، المتاح لعام ٢٠٠٥، تُستكمل على مر الوقت بأخذ معدلات التضخم الغذائي والتضخم العام لكل بلد في الحسبان، مقيسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين – بخصوص كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الغذائية والرقم القياسي لأسعار المستهلكين العامة – الذي تنشره منظمة العمل الدولية وقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة.

- **نسبة إنفاق الفقراء على الأغذية:** يقيس هذا المؤشر النصيب المتوسط لمجموع الإنفاق على الأغذية من جانب الأُسر المعيشية المنتمية إلى أدنى خُمس من فئات الدخل (أول ٢٠ في المائة). ويُجمَّع هذا المؤشر على أساس بيانات مأخوذة من الاستقصاءات المتعلقة بإنفاق الأُسر

الجدول ألف ٢-٢

مؤشرات الأمن الغذائي المتاحة على الإنترنت*

نوع المؤشر	المصدر	الفترة المشمولة	أساسي	جديد
محددات (مدخلات) انعدام الأمن الغذائي				
مدى الإتاحة				
مدى كفاية الإمدادات الغذائية في المتوسط	الفاو	١٩٩٠-٢٠١٢	■	■
الرقم القياسي لإنتاج الأغذية	الفاو	١٩٩٠-٢٠١٢	■	■
نصيب إمدادات الطاقة المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات	الفاو	١٩٩٠-٢٠١٢		
متوسط إمدادات البروتين	الفاو	١٩٩٠-٢٠١٢		
متوسط إمدادات البروتين ذي الأصل الحيواني	الفاو	١٩٩٠-٢٠١٢		
إمكانية الوصول مادياً (أوضاع الوصول مادياً إلى الأغذية)				
النسبة المئوية للطرق المرصوفة بالنسبة إلى مجموع أطوال الطرق	الاتحاد الدولي للطرق	١٩٩٠-٢٠٠٩		
كثافة السكك الحديدية	البنك الدولي	١٩٩٠-٢٠١٠		
كثافة الطرق	البنك الدولي، شعبة النقل	١٩٩٠-٢٠٠٩		
إمكانية الحصول اقتصادياً (القدرة على تحمل التكلفة)				
الرقم القياسي لمستويات أسعار الأغذية	الفاو/ البنك الدولي	١٩٩٠-٢٠١٠	■	■
الاستخدام				
إمكانية الاستفادة من مصادر المياه المحسَّنة	منظمة الصحة العالمية/ اليونيسيف	١٩٩٠-٢٠١٠		
إمكانية الاستفادة من مرافق الصرف الصحي المحسَّنة	منظمة الصحة العالمية / اليونيسيف	١٩٩٠-٢٠١٠		
النتائج				
عدم كفاية إمكانية الحصول على الأغذية				
مدى انتشار نقص التغذية	الفاو	١٩٩٠-٢٠١١	■	
نسبة إنفاق الفقراء على الأغذية	الفاو	جزئية	■	■
مدى عمق العجز في الأغذية	الفاو	١٩٩٠-٢٠١١		■
مدى انتشار عدم كفاية الأغذية	الفاو	١٩٩٠-٢٠١١		■
الاستخدام (حالات الإخفاق على مستوى قياسات الجسم البشري فيما يتصل بالغذاء)				
النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من توقف النمو	منظمة الصحة العالمية / اليونيسيف	١٩٦٦-٢٠١٠	■	
النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال	منظمة الصحة العالمية / اليونيسيف	١٩٦٦-٢٠١٠	■	
النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن	منظمة الصحة العالمية / اليونيسيف	١٩٦٦-٢٠١٠		
النسبة المئوية للبالغين الذين يعانون من نقص الوزن	منظمة الصحة العالمية	١٩٧٤-٢٠١٠		
الضعف/ الاستقرار				
تقلب أسعار الأغذية محلياً	الفاو/ منظمة العمل الدولية	١٩٩٠-٢٠١٠	■	■
التغير في إنتاج الأغذية للفرد الواحد	الفاو	١٩٨٠-٢٠١٠		■
التغير في إمدادات الأغذية للفرد الواحد	الفاو	١٩٨٠-٢٠١٠		■
الاستقرار السياسي وانتفاء العنف/ الإرهاب	البنك الدولي، المؤشرات العالمية لإدارة الحكم	١٩٩٦-٢٠١٠		
قيمة الواردات الغذائية بالنسبة إلى مجموع صادرات البضائع	الفاو	١٩٩٠-٢٠٠٩		
النسبة المئوية للأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري	الفاو	١٩٩٠-٢٠٠٩		
نسبة الاعتماد على واردات الحبوب	الفاو	١٩٩٠-٢٠٠٩		

* قيم هذه المؤشرات متاحة على الموقع الشبكي لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (www.fao.org/publications/sofi/en/).

الملحق ٢

الشكل ألف ٢-٢

نقص التغذية وعدم كفاية الأغذية في العالم النامي
تأثير تقديرات الجوع للتعاريف البديلة للمتطلبات الدنيا من الطاقة الغذائية

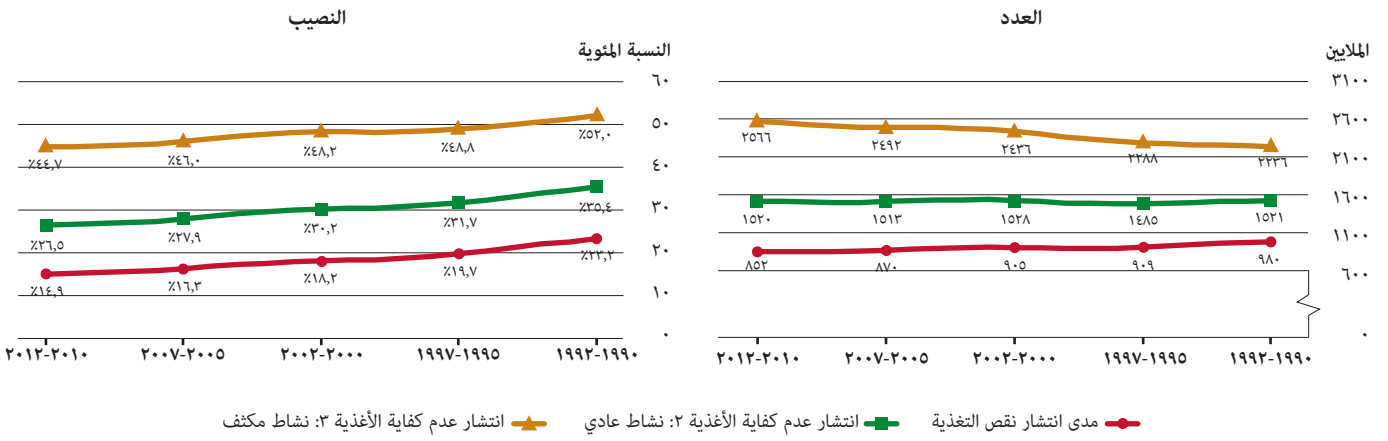

ملاحظة: تبين الرسوم البيانية التقديرات التي تم الحصول عليها بواسطة التعاريف البديلة للمتطلبات الدنيا من الطاقة الغذائية، بالاستناد إلى افتراضات مختلفة لمعاملات مستوى النشاط البدني. ويفترض الانتشار الموحد لمؤشر نقص التغذية معاملا لمستوى النشاط البدني من ١,٥٥، يتطابق مع نمط حياة قليل الحركة. ويرتبط النشاط العادي بمستوى نشاط بدني من ١,٨٥ في حين يرتبط النشاط البدني المكثف بمستوى نشاط بدني من ٢,٢٥. ويبدو أن تقديرات مدى انتشار عدم كفاية الأغذية في الرسم البياني (محسوب باستخدام معاملات مستوى نشاط بدني من ١,٨٥ للنشاط العادي ومن ٢,٢٥ للنشاط المكثف) قد تراجعت قياساً إلى مدى انتشار نقص التغذية (محسوب باستخدام معامل مستوى نشاط بدني من ١,٥٥ بالنسبة لنمط حياة قليل الحركة). ونظراً إلى عدم وجود بيانات مفصلة عن الوضع المهني ومستويات النشاط البدني بحسب نوع الجنس والفئات العمرية، في جميع الحالات المعروضة، فإنه يتم احتساب العتبة بتطبيق نفس معامل مستوى نشاط بدني على جميع السكان، بغض النظر عن نوع الجنس والسن والوضع المهني. ولهذا السبب، وبينما تقدم عتبة أدنى تقديراً متحفظاً لعدم كفاية الأغذية، فإن عتبة أعلى (مطابقة لمستوى نشاط بدني من ٢,٢٥) تكاد تغالي بكل تأكيد في مدى عدم كفاية الأغذية، حتى عندما يقوم جزء كبير من السكان (وليس كلهم) بعمل بدني مكثف.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المعيشية، وهو يهدف إلى قياس النتائج الاقتصادية لارتفاع كل من أسعار الأغذية ومستوى الفقر. فالنصيب المتزايد للإنفاق على الأغذية يعكس المشقة التي تواجهها الأسر الفقيرة عند محاولتها الحفاظ على استهلاك الأغذية حين ترتفع أسعار هذه الأغذية أو حين ينخفض الدخل، وذلك بالتضحية بأوجه إنفاق أخرى للأُسرة المعيشية، سواء ألغرض الاستهلاك أم الاستثمار.

- **تقلب أسعار الأغذية محلياً:** إنّه رقم قياسي للتقلب الملحوظ في الرقم القياسي السنوي لمستوى أسعار ألأغذية ويهدف إلى قياس آثار جميع العوامل التي تحدد اختلالات التوازن المحلية في سوق الأغذية. وهذا المؤشر، إلى جانب المؤشرين الآخرين للتقلب – في إنتاج الأغذية وإمدادات الأغذية محلياً – يقدم إشارة لقدرة البلد في الماضي على الحفاظ على استقرار أسعار الأغذية.

للمزيد من القراءة:

A. Azzalini. 1985. *A class of distributions which includes the normal ones*. Scand. J. Statist., 12: 171–178.

C. Cafiero. 2012 (forthcoming). Advances in hunger measurement. Traditional FAO methods and recent innovations. *Global Food Security*, 2012(1).

L.C. Smith and A. Subandoro. 2005. *Measuring food security using household expenditure surveys*. Food Security in Practice series. Washington, DC, IFPRI.

L.C. Smith, H. Alderman and D. Aduayom. 2006. *Food insecurity in sub-Saharan Africa. New estimates from household expenditure surveys*. Research Report 146. International Food Policy Research .Institute, Washington, D.C.

الملحق ٣

مسرد بمصطلحات مختارة مستخدمة في هذا التقرير

قياسات الجسم البشري: استخدام قياسات الجسم البشري في الحصول على معلومات عن الحالة التغذوية.

العجز في الطاقة الغذائية: الفرق بين متوسط المأخوذ اليومي من الطاقة الغذائية للسكان الذين يعانون نقصاً في التغذية ومتوسط المتطلبات الدنيا من الطاقة.

المأخوذ من الطاقة الغذائية: محتوى الأغذية المستهلكة من الطاقة.

الاحتياجات من الطاقة الغذائية: كمية الطاقة الغذائية اللازمة للفرد للمحافظة على وظائف الجسم والصحة والنشاط العادي.

إمدادات الطاقة الغذائية: الأغذية المتاحة للاستهلاك البشري محسوبة بالسعرات الحرارية للفرد يومياً. وهي تُحسب، على مستوى القطر، باعتبارها الأغذية المتبقية للاستخدام البشري بعد خصم كل استهلاك غير غذائي (الصادرات والأعلاف والاستخدام الصناعي والبذور والهدر).

انعدام الأمن الغذائي: وضع ينشأ عندما يفتقر الناس إلى فرص الحصول المضمون على كميات كافية من الأغذية السليمة والمغذية اللازمة للنمو العادي والتطور وممارسة حياة نشيطة وصحية. وقد ينشأ انعدام الأمن الغذائي عن عدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القوة الشرائية أو عن التوزيع غير المتناسب أو عدم كفاية استخدام الأغذية على مستوى الأسرة. ويشكل انعدام الأمن الغذائي وسوء أحوال الصحة والمرافق الصحية وعدم كفاية الرعاية وممارسات التغذية الأسباب الرئيسية لسوء الحالة التغذوية. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو موسمياً أو عابراً.

الأمن الغذائي: وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات من الأغذية كافية وآمنة ومغذية وتلبي احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل ممارسة حياة نشطة وصحية.

الجوع الخفي: يشير إلى أوجه العجز في الفيتامينات والمعادن أو العجز في المغذيات الدقيقة. فالعجز في هذه المغذيات الدقيقة يمكن أن يتهدد النمو والوظائف المناعية والنمو المعرفي والقدرة الإنتاجية والقدرة على العمل. والشخص الذي يعاني من الجوع الخفي هو شخص يعاني من سوء التغذية ولكنه قد لا يشعر بالجوع. وحالات العجز في المغذيات الدقيقة يمكن أن تحدث أيضاً لدى الأشخاص الذين لديهم وزن زائد أو بدانة.

كيلو كالوري (السعر الحراري): هو وحدة من قياسات الطاقة. ١ كيلو كالوري = ١ ٠٠٠ سعر حراري. ووحدة الطاقة العالمية في نظام الوحدات الدولي هي الجول. والكيلو كالوري الواحد = ٤,١٨٤ كيلو جول.

المغذيات الكبيرة: ويُقصد بها في هذه الوثيقة البروتينات والنشويات والدهون التي يحتاج إليها الجسم بكميات كبيرة والتي تُستخدم لإنتاج الطاقة. وتقاس بالغرام.

سوء التغذية: حالة فسيولوجية غير عادية تنجم عن النقص أو الزيادة أو الاختلال في الطاقة و/أو البروتين و/أو المغذيات الأخرى.

المغذيات الدقيقة: الفيتامينات والأملاح وبعض المواد الأخرى التي يحتاج إليها الجسم بكميات صغيرة. وهي تقاس بالميلليغرام والمايكروغرام.

الحد الأدنى من الاحتياجات من الطاقة الغذائية: هو، في فئة محددة من فئات العمر/نوع الجنس، مقدار الطاقة الغذائية للفرد التي تعتبر كافية لتلبية الاحتياجات من الطاقة للقيام بالنشاط الخفيف والمحافظة على الصحة الجيدة. وبالنسبة لمجموع السكان، فإن الحد الأدنى من الاحتياجات من الطاقة هو المتوسط المرجَّح للاحتياجات الدنيا من الطاقة لمختلف فئات العمر والنوع من السكان. ويُحسب هذا الحد الأدنى على أساس الكيلو كالوري للفرد يومياً.

الأمن التغذوي: هو الحالة التي تنشأ عندما تكون إمكانية الحصول الأكيد على غذاء مغذٍ على نحو ملائم موجودة بالاقتران مع بيئة تتسم بالنظافة الصحية وخدمات ورعاية صحية وافية من أجل ضمان أن يعيش جميع أفراد الأسرة المعيشية حياة صحية نشطة. ويختلف الأمن التغذوي عن الأمن الغذائي من حيث أنه يضم أيضاً الجوانب المتعلقة بممارسات الرعاية الملائمة والصحة والنظافة الصحية، بالإضافة إلى كفاية التغذية.

الحالة التغذوية: هي الحالة الفسيولوجية للفرد الناجمة عن العلاقة بين المأخوذ من المغذيات والاحتياجات وعن قدرة الجسم على هضم وامتصاص واستخدام هذه المغذيات.

الإفراط في التغذية: المأخوذ الغذائي الذي يفوق باستمرار الاحتياجات من الطاقة الغذائية.

الوزن الزائد والبدانة: أي أن وزن الجسم يكون فوق المعدل العادي نتيجة لتراكم الدهون المفرط. وهذه الظاهرة هي عادة مظهر من مظاهر الإفراط في التغذية. ويُعرّف الوزن الزائد هنا على أنه زيادة مؤشر كتلة الجسم عن ٢٥-٣٠ والبدانة على أنها زيادة مؤشر كتلة الجسم عن ٣٠.

توقف النمو/التقزّم: هو الطول المنخفض بالنسبة إلى العمر نتيجة لفترة أو فترات من نقص التغذية المستمر في الماضي.

نقص الأغذية: هو عدم كفاية المأخوذ الغذائي، بصورة مستمرة، لتلبية الإحتياجات من الطاقة الغذائية. ويُستخدم هذا المصطلح على نحو متبادل مع مصطلح "الجوع المزمن" أو، في هذا التقرير، "الجوع".

نقص التغذية: يحدث نتيجة لنقص الأغذية ولسوء امتصاص و/أو سوء الاستخدام البيولوجي للمغذيات المستهلَكة.

نقص الوزن: هو الوزن المنخفض بالنسبة إلى العمر لدى الأطفال، ومؤشر كتلة الجسم أدنى من ١٨,٥ لدى البالغين نتيجة للحالة الراهنة الناجمة عن عدم كفاية المأخوذ الغذائي والفترات الماضية من نقص التغذية أو سوء الأحوال الصحية.

الهزال: هو الوزن المنخفض بالنسبة إلى الطول، وينشأ عموما عن فقدان الوزن المرتبط بفترة حديثة من الجوع الشديد أو المرض.

الحواشي

لأغراض هذه الوثيقة، تشتمل الزراعة على جميع قطاعات إنتاج الأغذية، مثل إنتاج المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والحراجة.

(١) J. Dreze and A. Sen. 2011. Putting growth in its place. *Outlook*, 14 November 2011 (available at http://www.outlookindia.com/article.aspx?278843).

(٢) J. Hoddinott and Y. Yohannes. 2002. *Dietary diversity as a household food security indicator.* Washington,DC, Food and Nutrition Technical Assistance Project, Academy for Educational Development. See also FAO. 2011. *Guidelines for measuring household and individual dietary diversity. Rome.*

(٣) FAO. 2009. *The State of Food and Agriculture 2009: Livestock in the balance.* Rome.

(٤) FAO. 2011. *World Livestock 2011: Livestock in food security.* Rome.

(٥) World Health Organization (WHO). 2004. *Global strategy on diet, physical activity and health.* Geneva, Switzerland.

(٦) J.N. Hall, S. Moore, S.B. Harper and J.W. Lynch. 2009. Global variability in fruit and vegetableconsumption. *American Journal of Preventive Medicine*, 36(5): 402–409.

(٧) انظر على سبيل المثال M. Roemer and M.K Gugerty. 1997. *Does economic growth reduce poverty?* Consulting Assistance on Economic Reform (CAER) II Discussion Paper No. 4. Cambridge, USA, Harvard Institute for International Development (HIID); C.P. Timmer. 1997. *How well do the poor connect to the growth process?* CAER II Discussion Paper No. 17. Cambridge, USA, HIID. (mimeo); F. Bourguignon. 2003. The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time periods. *In* T. Eicher and S. Turnovsky, eds. *Inequality and growth. Theory and policy implications*, pp. 3–26. Cambridge, USA, MIT Press; and A. Kraay. 2006. When is growth pro-poor? Evidence from a panel of countries. *Journal of Development Economics*, 80(1): 198–227.

(٨) M.K. Gugerty and C.P. Timmer. 1999. *Growth, inequality, and poverty alleviation: implications for development assistance*. CAER II Discussion Paper No. 50. Cambridge, USA, HIID; M. Ravallion. 2001. Growth, inequality and poverty: looking beyond averages. *World Development*, 29(11): 1803–1815; R.H. Adams Jr. 2004. Economic growth, inequality and poverty: estimating the growth elasticity of poverty. *World Development*, 32(12): 1989–2014; A.K. Fosu. 2009. Inequality and the impact of growth on poverty: comparative evidence for sub-Saharan Africa. *Journal of Development Studies*, 45(5): 726– 745.

(٩) Alesina and D. Rodrik. 1994. Distributive politics and economic growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 109(2): 465–490; T. Persson and G. Tabellini. 1994. Is inequality harmful for growth? *The American Economic Review*, 84(3): 600–621; A.G. Berg and J.D. Ostry. 2011. Equality and efficiency. Is there a trade-off between the two or do they go hand in hand? *Finance and Development*, 48(3): 12–15.

(١٠) E. Ligon and E. Sadoulet. 2007. *Estimating the effects of aggregate agricultural growth on the distribution of expenditures*. Background paper for the *World Development Report 2008*. Washington, DC, World Bank; L. Christiaensen, L. Demery and J. Kuhl. 2011. The (evolving) role of agriculture in poverty reduction: an empirical perspective. *Journal of Development Economics*, 96(2): 239–254.

(١١) M. Ravallion. 1990. Income effects on undernutrition. *Economic Development and Cultural Change*, 38(3): 489–515; S. Subramanian and A. Deaton. 1996. The demand for food and calories. *Journal of Political Economy*, 104(1): 133–162; P.J. Dawson and R. Tiffin. 1998. Estimating the demand for calories in India. *American Journal of Agricultural Economics*, 80(3): 474–481; N. Roy. 2001. A semiparametric analysis of calorie response to income change across income groups and gender. *The Journal of International Trade and Economic Development*, 10(1): 93–109; J. Gibson and S. Rozelle. 2002. How elastic is calorie demand? Parametric, nonparametric and semiparametric results for urban Papua New Guinea. *Journal of Development Studies*, 38(6): 23–46; L. Smith and L. Haddad. 2002. How potent is economic growth in reducing undernutrition? What are the pathways of impact? New cross-country evidence. *Economic Development and Cultural Change*, 51(1): 55–76; R. Tiffin and P.J. Dawson. 2002. The demand for calories: some further estimates from Zimbabwe. *Journal of Agricultural Economics*, 53(2): 221–232; A. Abdulai and D. Aubert. 2004. Nonparametric and parametric analysis of calorie consumption in Tanzania. *Food Policy*, 29(2): 113–129.

(١٢) FAO. 2011. *The State of Food and Agriculture 2010–11. Women in agriculture: closing the gender gap for development*. Rome.

(١٣) Smith and Haddad (2002) (أنظر الحاشية ١١) L. ; Haddad, H. Alderman, S. Appleton, L. Song and Y. Yohannes. 2003. Reducing child malnutrition: how far does income growth take us? *The World Bank Economic Review*, 17(1): 107–131.

(١٤) Committee on World Food Security (CFS). 2012. *Global strategic framework for food security and nutrition*. Second draft, May 2012, p. 7 (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1112/WGs/GSF/MD976E_GSF_Draft_Two.pdf).

(١٥) M. Mazzocchi, B. Shankar and B. Traill. 2012 (forthcoming). *The development of global diets since ICN 1992: influences of agri-food sector trends and policies*. Rome, FAO.

(١٦) M. Mazzocchi, C. Brasili and E. Sandri. 2008. Trends in dietary patterns and compliance with World Health Organization recommendations: a cross-country analysis. *Public Health Nutrition*, 11(5): 535–540. بينما غطت هذه الدراسة التقديرية فترة أطول، أي من عام ١٩٦١ إلى عام ٢٠٠٢، توجد نماذج مماثلة تنطبق على الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٧. انظر: Mazzocchi et al. (2012) (note 15).

(١٧) WHO. 2011. *Millennium Development Goals: progress towards the health-related Millennium Development Goals*. Fact sheet No. 290. Geneva, Switzerland.

(١٨) G. Demombynes and S.K. Trommlerová. 2012. *What has driven the decline of infant mortality in Kenya?* Policy Research Working Paper 6057. Washington, DC, World Bank.

(١٩) M.A. Subramanyam, I. Kawachi, L.F. Berkman and S.V. Subramanian. 2011. Is economic growth associated with reduction in child

undernutrition in India? *PLOS Medicine*, 8(3) (available at http://www.plosmedicine.org/article/info%3Adoi%2F10.1371%2Fjournal.pmed.1000424).

(٢٠) WHO. 2012. Global Health Observatory (GHO) data repository (available at http://www.who.int/gho/en/).

(٢١) United Nations System Standing Committee on Nutrition (UNSCN). 2010. *Sixth Report on the World Nutrition Situation: Progress in nutrition*. Geneva, Switzerland.

(٢٢) S. Horton. 1999. Opportunities for investments in nutrition in low-income Asia. *Asian Development Review*, 17 (1,2): 246–273. S. Horton. 1992. *Unit costs, cost-effectiveness, and financing of nutrition interventions*. Policy Research Working Paper WPS 952. Washington, DC, World Bank.

(٢٣) Darnton-Hill, P. Webb, P.W.J. Harvey, J.M. Hunt, N. Dalmiya, M. Chopra, M.J. Ball, M.W. Bloem and B. de Benoist. 2005. Micronutrient deficiencies and gender: social and economic costs. *The American Journal of Clinical Nutrition*, 81(5): 1198S–1205S.

(٢٤) Micronutrient Initiative. 2009. *Investing in the Future. Global Report 2009* (available at http://www.unitedcalltoaction.org/documents/Investing_in_the_future.pdf).

(٢٥) B.M. Popkin. 2006. Global nutrition dynamics: the world is shifting rapidly toward a diet linked with noncommunicable diseases. *The American Journal of Clinical Nutrition*, 84(2): 289–298.

(٢٦) Mazzocchi *et al*. (2012) (أنظر الحاشية ١٥).

(٢٧) A. Omran. 1971. The epidemiologic transition: a theory of the epidemiology of population change. *The Milbank Memorial Fund Quarterly*, 49(4): 509–38.

(٢٨) WHO. 2009. *Global health risks: mortality and burden of disease attributable to selected major risks*. Geneva, Switzerland.

(٢٩) WHO. 2012. *Obesity and overweight*. Fact sheet No. 311. Geneva, Switzerland.

(٣٠) يشير حتى بعض المؤلفين إلى عبء ثلاثي ناتج عن سوء التغذية، وهو ما يشمل عاملاً ثالثاً هو العجز في المغذيات مما يتسبب في أنواع عجز شتى بدنية ومعرفية: انظر: A. Herforth, A. Jones and P. Pinstrup-Andersen. 2012. *Prioritizing nutrition in agriculture and rural development projects: guiding principles for operational investments* (available at http://dyson.cornell.edu/faculty_sites/pinstrup/pdfs/wbdec2010.pdf).

(٣١) للاطلاع على مزيد من الأدلة بشأن العبء المضاعف لسوء التغذية، انظر: The Chicago Council on Global Affairs. 2011. *Bringing agriculture to the table: how agriculture and food can play a role in preventing chronic disease.* Chicago, USA.

(٣٢) J.L. Garrett and M.T. Ruel. 2005. Stunted child – overweight mother pairs: prevalence and association with economic development and urbanization. *Food and Nutrition Bulletin*, 26(2): 209–221.

(٣٣) D. Headey. 2011. *Turning economic growth into nutrition-sensitive growth*. IFPRI 2020 Conference: Leveraging Agriculture for Improving Nutrition and Health, Conference Paper 6. New Delhi, 10–12 February 2011.

(٣٤) الفاو، ٢٠٠٤. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٤: رصد التقدم المحرز نحو عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذيـة والأهداف الانمائية للألفية، روما.

(٣٥) يستند جزء كبير من هذه الفقرة إلى تحليل Christiaensen وآخرين: (٢٠١١) (أنظر الحاشية ١٠).

(٣٦) يستند جزء كبير من هذه الفقرة إلى تحليل Christiaensen وآخرين: (٢٠١١) (أنظر الحاشية ١٠).

(٣٧) World Bank. 2008. *World Development Report 2008: Agriculture for Development*. Washington, DC.

(٣٨) M. Ravallion. 2009. *A comparative perspective on poverty reduction in Brazil, China and India*. World Bank Policy Research Working Paper No. 5080. Washington, DC, World Bank.

(٣٩) de Janvry and E. Sadoulet. 2010. Agricultural growth and poverty reduction: additional evidence. *The World Bank Research Observer*, 25(1): 1–20.

(٤٠) الفاو، ٢٠١٢. العمالة الريفية الكريمة من أجل الأمن الغذائي: حالة يلزم اتخاذ إجراء بشأنها. روما.

(٤١) United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). 2011. *Combating poverty and inequality: structural change, social policy and politics*. Geneva, Switzerland.

(٤٢) De Janvry and Sadoulet (2010) (أنظر الحاشية ٣٩).

(٤٣) يستند جزء كبير من هذا القسم إلى: FAO. 2010. *Policies and institutions to support smallholder agriculture.* FAO Committee on Agriculture document COAG/2010/6. Twenty-second Session, Rome, 16–19 June 2010.

(٤٤) S. Fan and C. Chan-Kang. 2005. Is small beautiful? Farm size, productivity, and poverty in Asian agriculture. *Agricultural Economics*, 32: 135–146.

(٤٥) الأمم المتحدة، ٢٠١٢. المستقبل الذي نريده. وثيقة نتائج مؤتمر ريو +٢٠، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (الوثيقة متاحة على الموقع: http:// www.un.org/en/sustainablefuture/).

(٤٦) يستند جزء كبير من هذا القسم إلى: International Fund for Agricultural Development (IFAD). 2010. *Rural Poverty Report 2011: New realities, new challenges: new opportunities for tomorrow's generation.* Rome.

(٤٧) B. Davis, P. Winters, G. Carletto, K. Covarrubias, E.J. Quiñones, A. Zezza, K. Stamoulis, C. Azzarri and S. DiGiuseppe. 2010. A cross-country comparison of rural income generating activities. *World Development*, 38(1): 48–63. See also the RIGA database (available at http://www.fao.org/economic/riga/en/).

(٤٨) T.W. Schultz. 1964. *Transforming traditional agriculture*. New Haven, USA, Yale University Press.

(٤٩) S. Haggblade, P.B.R. Hazell, and P.A. Dorosh. 2007. Sectoral growth linkages between agriculture and the rural nonfarm economy. *In* S. Haggblade, P.B.R. Hazell and T. Reardon, eds. *Transforming the rural nonfarm economy: Opportunities and threats in the developing world*, pp. 141–182. Baltimore, USA, John Hopkins University Press / New Delhi, India, Oxford University Press.

(٥٠) Christiaensen *et al*. (2011) (أنظر الحاشية ١٠).

(٥١) S. Wiggins and P.B.R. Hazell. 2008. *Access to rural non-farm employment and enterprise development*. Background paper for the *Rural Poverty Report 2011*. Rome, IFAD.

(٥٢) S. Bhide and A.K. Mehta. 2006. Correlates of incidence and exit from chronic poverty in rural India: evidence from panel data. *In* A.K. Mehta and A. Shepherd, eds. *Chronic poverty and development policy in India*, pp. 53–85. New Delhi, Sage Publications.

(٥٣) Wiggins and Hazell (2008) (أنظر الحاشية ٥١).

(٥٤) الفاو، ٢٠٠٣. برنامج مكافحة الجوع. نهج مزدوج المسار بشأن الحد من الجوع: أولويات للعمل الوطني والدولي. روما.

(٥٥) لجنة الأمن الغذائي العالمي (أنظر الحاشية ١٤).

(٥٦) D. Bundy, C. Burbano, M. Grosh, A. Gelli, M. Jukes and L. Drake. 2009. *Rethinking school feeding: social safety nets, child development, and the education sector*. Washington, DC, World Bank; S. Devereux, R. Sabates-Wheeler, B. Guenther, A. Dorward, C. Poulton and R. Al-Hassan. 2008. *Linking social protection and support to small farmer development*. Rome, FAO; K. Greenblott. 2007. *Social protection in the era of HIV and AIDS: examining the role of food-based interventions*. Occasional Paper No. 17. Rome, WFP.

(٥٧) H. Alderman and D. Bundy. 2012. School feeding programs and development: Are we framing the question correctly? Washington, DC, *The World Bank Research Observer*, 27(2): 204–221.

(٥٨) يبين تحليل لمجموعة Boston Consulting Group مكاسب في الإنتاجية تصل إلى مبلغ ٢٨٧١ دولاراً أمريكياً لكل ٦٤١ دولاراً أمريكياً مستثمراً في برامج التغذية للمدارس في كيتيا. أنظر

(٥٩) أفضل استخدام لهذه الإعانات هو مع الأغذية الأدنى مرتبة، أي الأغذية التي ينخفض استهلاكها مع ارتفاع الدخل. بيد أنه يصعب في معظم البلدان إيجاد هذه الأغذية، ومن ثم يتمثل النهج المتبع في استخدام التمييز من حيث النوعية أو التعبئة لمحاولة إبعاد هذا الاستهلاك عن الأُسر المعيشية الأكثر ثراءً.

(٦٠) L. Tuck and K. Lindert. 1996. *From universal subsidies to a self-targeted program: a case study in Tunisian reform*. Discussion Paper No. 351. Washington, DC, World Bank.

(٦١) أداة برنامج ASPIRE التابع للبنك الدولي على الإنترنت (أطلس الحماية الاجتماعية: مؤشرات القدرة على التكيّف والمساواة) هي أحدث تجميع للتقديرات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والعمل على نطاق العالم، بما في ذلك بيانات مستقاة من ٥٧ بلداً – معظمها في العالم النامي- من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠.

(٦٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ المتعلقة بـ "معايير الحد الأدنى" للضمان الاجتماعي.

(٦٣) H. Alderman and R. Yemtsov. 2012. *Productive role of safety nets*. Social Protection and Labor Discussion Paper No. 1203. Background paper for the World Bank 2012–2022 Social Protection and Labor Strategy. Washington, DC, World Bank.

(٦٤) A. Warner. 2010. *Cost–benefit analysis in World Bank projects*. Independent Evaluation Group. Washington, DC, World Bank.

(٦٥) L. Brown and U. Gentilini. 2007. On the edge: the role of food-based safety nets in helping vulnerable household manage food insecurity. *In* B. Guha-Khasnobis, S.S. Acharya and B. Davis. *Food insecurity, vulnerability and human rights failure*. Basingstoke, UK, Palgrave Macmillan and United Nations University-WIDER.

(٦٦) U. Gentilini. 2007. *Cash and food transfers: a primer*. Occasional Paper No. 18. Rome, WFP.

(٦٧) A. Fiszbein and N. Schady. 2009. *Conditional cash transfers: reducing present and future poverty*. Washington, DC, World Bank.

(٦٨) مقياس الوزن بالنسبة إلى العمر يلقي نظرة ثاقبة على التأثير القصير الأجل المترتب على تحسّن التغذية، في حين أن مقياس الطول بالنسبة إلى العمر يتيح معلومات عن الآثار الطويلة الأجل المترتبة على تحسّن التغذية.

(٦٩) S. Bailey and K. Hedlund. 2012. *The impact of cash transfers on nutrition in emergency and transitional contexts: a review of evidence*. London, Overseas Development Institute.

(٧٠) J.M. Agüero, M.R. Carter and I. Woolard. 2007. *The impact of unconditional cash transfers on nutrition: the South African child support grant*. Working Paper No. 39. New York, USA, International Poverty Centre, United Nations Development Programme.

(٧١) يمكن للأنواع المختلفة من شبكات الأمان الاجتماعي (المشروحة سابقاً) أن تحد أيضاً من تأثير الصدمة عن طريق ملء منخفضات المنحنيات في الشكل ١٩.

(٧٢) M. Hellmuth, D. Osgood, U. Hess, A. Moorhead and H. Bhojwani. 2009. *Index Insurance and climate risk: prospects for development and disaster management.* IRI Climate and Society No. 2. New York, USA, Columbia University.

(٧٣) N. Balzer and U. Hess. 2010. Climate change and weather risk management: evidence from index-based insurance schemes in China and Ethiopia. *In* S.W. Omamo, U. Gentilini and S. Sandström, eds. *Revolution: from food aid to food assistance – innovations in overcoming hunger*, pp. 103–122. Rome, WFP.

(٧٤) في سنة الأساس، وهو عام ٢٠٠٩، كانت غلة حشيشة الحب الحبشية التي حققها المزارعون الذين قاموا لاحقاً بشراء تأمين أعلى بنسبة ٨٦ في المائة عن الغلة التي حصل عليها المزارعون الذين لم يشتروا تأميناً. وفي عام ٢٠١٠، كانت غلة هذه الحشيشة لدى منْ اشتروا التأمين أعلى بنسبة ٤٧٦ في المائة عن الغلة التي تحققت لأولئك الذين لم يشتروا تأميناً.

(٧٥) H. Djebbari and N.B. Hassine. 2011. *Methodologies to analyze the local economy impact of SCTs* (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/p2p/Publications/ReviewLocalEconomyImpacts_finalreport_27june2011.pdf); A. Fishbein, and N. Schady. 2009. *Conditional cash transfers for attacking present and future poverty*. Policy Research Report. Washington, DC, World Bank; S. Handa and B. Davis. 2006. The experience of conditional cash transfers in Latin America and the Caribbean. *Development Policy Review*, 24(5): 513–536.

(٧٦) A. Barrientos. 2012. Social transfers and growth: What do we know? What do we need to find out? *World Development* 40(1): 11–20; B. Davis, G. Carletto and P. Winters. 2010. *Migration, transfers and economic decision making among agricultural households*. Introduction to Special Issue, *Journal of Development Studies*, 46(1), January.

(٧٧) S.W. Parker and E. Skoufias. 2000. *The impact of PROGRESA on work, leisure, and time allocation*. Washington, DC, IFPRI; E. Galasso. 2006. With their effort and one opportunity: alleviating extreme poverty in Chile. Unpublished manuscript. Washington, DC, World Bank; E. Skoufias and V. di Maro. 2006. *Conditional cash transfers, adult work incentives, and poverty*. Policy Research Working Paper 3973. Washington, DC, World Bank; E. Edmonds and N. Schady. 2008. *Poverty alleviation and child labor*. Policy Research Working Paper 4702. Washington, DC, World Bank; V. Amarante, and A. Vigorito. 2011. Cash transfer programmes, income inequality and regional disparities. The case of the Uruguayan Asignaciones Familiares. *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society*, 4(1): 139–154; M.L. Alzúa, G. Cruces and L. Ripani. 2010. *Welfare programs and labor supply in developing countries: experimental evidence from Latin America*. CEDLAS Working Paper 95. La Plata, Argentina, Universidad Nacional de La Plata.

(٧٨) J.E. Todd, P. Winters and T. Hertz. 2010. Conditional cash transfers and agricultural

production: lessons from the Oportunidades experience in Mexico. *Journal of Development Studies*, 46(1): 39–67; P.J. Gertler, S.W. Martinez and M. Rubio-Codina. 2012. Investing cash transfers to raise long-term living standards. *American Economic Journal: Applied Economics*, 4(1): 164–192.

(٧٩) S. Handa, B. Davis, M. Stampini and P. Winters. 2010. Heterogeneous treatment effects in conditional cash transfer programmes: assessing the impact of Progresa on agricultural households. *Journal of Development Effectiveness*, 2(3): 320–335.

(٨٠) K. Covarrubias, B. Davis and P. Winters. 2012. From protection to production: productive impacts of the Malawi social cash transfer scheme. *Journal of Development Effectiveness*, 4(1): 50–77; R. Boone, K. Covarrubias, B. Davis. and P. Winters. 2012. *Cash transfer programs and agricultural production: the case of Malawi*. Rome, FAO. (mimeo).

(٨١) D. Gilligan, J. Hoddinott and A. Taffesse. 2009. The impact of Ethiopia's productive safety net program and its linkages. *Journal of Development Studies*, 45(10): 1684–1706.

(٨٢) G. Berhane, J. Hoddinott, N. Kumar and A.S. Taffesse. 2011. *The impact of Ethiopia's productive safety nets and household asset building programme: 2006–2010*. Washington, DC, IFPRI.

(٨٣) انظر على سبيل المثال: World Bank (2008) (see note 37); X. Diao, D. Headey and M. Johnson. 2008. Toward a green revolution in Africa: What would it achieve, and what would it require? *Agricultural Economics*, 39(S1): 539–550; G. Toenniessen, A. Adesina and J. DeVries. 2008. Building an alliance for a Green Revolution in Africa. *Annals of the New York Academy of Sciences,* 1136: 233–242.

(٨٤) M. Johnson, P. Hazell and A. Gulati. 2003. The role of intermediate factor markets in Asia's Green Revolution: Lessons for Africa? *American Journal of Agricultural Economics*, 85(5): 1211–1216.

(٨٥) A. Zezza, P. Winters, B. Davis, G. Carletto, K. Covarrubias, L. Tasciotti and E. Quiñones. 2011. Rural household access to assets and markets: a cross-country comparison. *European Journal of Development Research*, 23: 569–597.

(٨٦) للاطلاع على مثال من السياق المتعلق بأمريكا اللاتينية، انظر: E. Sadoulet, A. de Janvry, and B. Davis. 2001. Cash transfer with income multiplier: PROCAMPO in Mexico. *World Development*, 29(6): 1043–1056.

(٨٧) Brown and Gentilini (2007) (أنظر الحاشية ٦٥).

(٨٨) G. Berhane, J. Hoddinott, N. Kumar and A.S. Taffesse. 2011. *The impact of Ethiopia's Productive Safety Nets and Household Asset Building Programme: 2006–2010*. Washington, DC, IFPRI.

(٨٩) R. Holzmann, ed. 2009. *Social protection and labor at the World Bank, 2000–08*. Washington, DC, World Bank.

(٩٠) Government of Ethiopia. 2009. *Food Security Programme 2010–2014*. Addis Ababa, Ministry of Agriculture and Rural Development.

(٩١) لُخِّصت منهجية المنظمة لتقدير نقص التغذية كما ظلت تُطبق تقليدياً حتى (وبما في ذلك) إصدار عام ٢٠١١ من انعدام الأمن الغذائي في العالم في مذكرة فنية موسَّعة متاحة على الإنترنت على الرابط: www.fao.org/publications/sofi/en/ . وترد أيضاً مناقشة تفصيلية في: L. Naiken, 2003. FAO, methodology for estimating the prevalence of undernourishment. In *FAO Measurement and assessment of food deprivation and undernutrition.* Proceedings of the International Scientific Symposium, Rome, 26–28 June 2002.

(٩٢) أنظر www.fao.org/cfs/cfs-home/cfsroundtable1/en/.

(٩٣) أنظر CFS. 2011. *Outcome of "Roundtable to Review Methods used to Estimate the Number of Hungry"* (available at http://www.fao.org/docrep/meeting/023/mc204E.pdf).

(٩٤) أنظر http://esa.un.org/wpp/index.htm.

(٩٥) أنظر R. Sibrián, J. Komorowska and J. Mernies. 2006. *Estimating household and institutional food wastage and losses in the context of measuring food deprivation and food excess in the total population.* FAO Statistics Division Working Paper No. ESS/ESSA/001e. Rome, FAO.

(٩٦) J. Gustavsson, C. Cederberg, U. Sonesson, R. van Otterdijk and A Meybeck. 2011. *Global food losses and food waste: extent, causes and prevention.* Study conducted for the International Congress SAVE FOOD! at Interpack 2011, Düsseldorf, Germany. Rome, FAO.

(٩٧) FAO. 1996. *The Sixth World Food Survey 1996*. Rome.

(٩٨) بما أنّ توزيع النموذج اللوغاريتمي الطبيعي يتسم بشكل كامل ببارامترين اثنين فقط (أي μ و σ) فإن معامل التخالف هو دالّة رتيبة بسيطة للانحراف المعياري،

$$SK = \left(e^{\sigma^2} + 2\right)\sqrt{e^{\sigma^2} - 1}$$

ويمكن أيضاً التعبير عنه بشكل مناسب كدالة لمعامل التغيّر، وفقاً للصيغة التالية:

$$SK = (CV^2 + 3) \times CV$$

ويوضح ذلك أنه خلال اعتماد النموذج اللوغاريتمي الطبيعي لا يمكن تغيير التخالف بشكل مستقل عن معامل التغيّر.

(٩٩) بالنظر إلى أن الاحتياجات من الطاقة تعتمد على كتلة الجسم، فإن الطول الوسيط للفرد في مجموعة ما يُستخدم لتقدير الحد الأدنى من كتلة الجسم الذي يتمشى مع تمتع الفرد النمطي في المجموعة بوضع صحي. ونقوم بذلك عن طريق مراعاة الوزن الذي يحقق مؤشراً لكتلة الجسم يساوي الخمس الخامس لتوزيع مؤشرات كتل الأجسام المعتادة، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

حواشي ومصادر الأطر

الإطار ٢:

١- International Labour Organization (ILO). 2006. *Decent Work FAQ: Making decent work a global goal* (available at http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/press-and-media-centre/insight/WCMS_071241/lang-en/index.htm).

٢- FAO. 2012. *Decent rural employment for food security: a case for action*. Rome.

٣- A. Dorward, S. Fan, J. Kydd, H. Lofgren, J. Morrison, C. Poulton, N. Rao, L. Smith, H. Tchale, S. Thorat, I. Urey and P. Wobst. 2004. Institutions and policies for pro-poor agricultural growth. *Development Policy Review*, 22(6): 611–622.

٤- International Labour Organization (ILO)/ FAO/International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers' Associations. 2004. *Agricultural workers and their contribution to sustainable agriculture and rural development*. Geneva, Switzerland.

الإطار ٦:

١- E. Duflo. 2005. Gender equality in development. (mimeo) (available at http://economics.mit.edu/files/799; World Bank, 2001. *Engendering development: through gender equality in rights, resources, and*

voice. World Bank Policy Research Report No. 21776. Washington, DC.

٢- S. Sandström and L. Tchatchua. 2010. Do cash transfers improve food security in emergencies? Evidence from Sri Lanka. In Omama *et al*. (2010) (أنظر الحاشية ٥٨). FAO (2011) (أنظر الحاشية ١٢).

٣- F. Veras, R. Ribas and R. Osorio. 2007. *Evaluating the impact of Brazil's Bolsa Familia: cash transfer programs in comparative perspective*. Brasilia, International Poverty Center.

٤- M. Suarez, *et al*., 2006. *The Bolsa Família Programme and the tackling of gender inequalities*. Report to Brazilian Ministry of Social Development and Fight against Hunger (MDS) and DFID, Brasilia.

٥- M. Grosh, C. del Ninno, E. Tesliuc and A. Ouerghi. 2008. *For protection and promotion: the design and implementation of effective safety nets*. Washington, DC, World Bank.

٦- B. Shubert and M. Huijbregts. 2006. *The Malawi Social Cash Transfer Pilot Scheme: preliminary lessons learnt*. ورقة عُرضت في مؤتمر مؤشرات الحماية الاجتماعية للأطفال والنساء والأسرة: تحليل للخبرات الحديثة، اليونيسيف، نيويورك، الولايات المتحدة، ٣٠-٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦).

٧- S.R. Gitter and B.L. Barham. 2008. Women's power, conditional cash transfers, and schooling in Nicaragua. *The World Bank Economic Review*, 22(2): 271–290.

٨- J. Drèze and G.G. Kingdon. 2001. School participation in rural India. *Review of Development Economics*, 5(1): 1–24.

٩- A. Ahmed, A. Quisumbing, M. Nasreen, J. Hoddinott, and E. Bryan. 2009. *Comparing food and cash transfers to the ultra poor in Bangladesh*. Washington, DC, IFPRI.

١٠- B. Rogers and J. Coates. 2002. *Food-based safety nets and related programs*. Social Safety Net Primer Series. Washington, DC, World Bank.

١١- H.E. Bouis and J. Hunt. 1999. Linking food and nutrition security: past lessons and future opportunities. *Asian Development Review*, 17(1/2): 168–213.

الإطار ٧: ١- E. Skoufias, S. Tiwari and H. Zaman. 2011. *Can we rely on cash transfers to protect dietary diversity during food crises? Estimates from Indonesia*. Policy Research Working Paper 5548. Washington, DC, World Bank.

٢- FAO. 2011. *Impact of the financial and economic crisis on nutrition: policy and programme responses* (available at http://ebookbrowse.com/gdoc.php?id=165494341&url=44b28e9a058c2c755b9efbd49245a33f).

٣- Skoufias *et al*. (2011) (أنظر الحاشية ١).

٤- R. Sabates-Wheeler and S. Devereux. 2010. Cash transfers and high food prices: explaining outcomes on Ethiopia's productive safety net programme. *Food Policy*, 35(4): 274–285.

٥- A. Ahmed, A. Quisumbing, M. Nasreen, J. Hoddinott, and E. Bryan. 2009. *Comparing food and cash transfers to the ultra poor in Bangladesh*. Washington, DC, IFPRI.

مصادر الإطار ٩: J. Hoddinott, J. Maluccio, J. Behrman, R. Flores and R. Martorell, 2008, Effect of a nutrition intervention during early childhood on economic productivity in Guatemalan adults. *The Lancet*, 371: 411–416; J.R. Behrman, S. Duryea and J. Maluccio. 2008. Addressing early childhood deficits in Guatemala. Washington, D.C., Inter-American Development Bank; J.R. Behrman, M.C. Calderon, J. Hoddinott, R. Martorell, S. Preston and A. Stein. 2008. *Early life nutrition affects nutritional status of next generation*. Philadelphia, USA, University of Pennsylvania.

الإطار ١١: ١- K. Subbarao. 2003. *Systemic shocks and social protection: role and effectiveness of public works programs*. Social Protection Discussion Paper Series No. 0302. Washington, DC, World Bank; R. Antonopoulos. 2009. *Promoting gender equality through stimulus packages and public job creation: lessons learned from South Africa's Expanded Public Works Programme*. Public Policy Brief 101. New York, USA, The Levy Economics Institute of Bard College; N. Kabeer. 2008. *Mainstreaming gender in social protection for the informal economy*, edited by T Johnson. London, Commonwealth Secretariat.

٢- R. Holmes and N. Jones, 2009. *Gender inequality, risk and vulnerability in the rural economy: re-focusing the public works agenda to take account of economic and social risks. Background report for SOFA 2010*. London: Overseas Development Institute.

٣- E. Enarson. 2000. *Gender and natural disasters*. InFocus Programme on Crisis Response and Reconstruction Working Paper 1. Geneva, Switzerland, Recovery and Reconstruction Department, ILO.

٤- P.A. Higgins and H. Alderman. 1993. *Labor and women's nutrition: a study of energy expenditure, fertility, and nutritional status in Ghana.* Washington, DC, Cornell Food and Nutrition Policy Program Publication Department.

ملاحظات على الملحق ١

تقوم البلدان بتنقيح إحصاءاتها بانتظام بخصوص الماضي وكذلك بخصوص آخر فترة متناوَلة. ويصدق الشيء نفسه على بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالسكان. وعندما يحدث ذلك، تقوم المنظمة تبعاً لذلك بتنقيح تقديراتها المتعلقة بنقص التغذية. ولذلك، يُنصح المستخدمون بعدم الرجوع إلى التغييرات الواردة في التقديرات الشاملة لفترات زمنية إلا داخل نفس الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم والامتناع عن مقارنة البيانات المنشورة في إصدارات سنوات مختلفة.

١- هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى النصف خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٥.

٢- الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١ج: تخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. المؤشر ١-٩: نسبة السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (نقص التغذية). ويتم الحصول على النتائج باتباع منهجية منسَّقة وهي نتائج ترتكز على أحدث البيانات المتاحة عالمياً التي يوضع متوسط لها يغطي ثلاث سنوات. وقد يكون لدى بعض البلدان بيانات أحدث، فإذا استُخدمت هذه البيانات يمكن أن تقود إلى تقديرات مختلفة لمدى انتشار نقص التغذية وبالتالي لمدى التقدم المحرز.

٣- تشير أحدث فترة متناوَلة في التقرير إلى تقديرات مؤقتة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ ويشير خط الأساس إلى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وبخصوص البلدان التي لم تكن موجودة ضمن فترة الأساس، فإن نسبة نقص التغذية المتعلقة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ تستند إلى الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، كما أن عدد منْ لديهم نقص في التغذية يستند إلى تطبيق هذه النسبة على السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

٤- تُظهر الرموز ومؤشرات الألوان التقدم المتوقع تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥، إذا استمرت الاتجاهات الحالية قائمة:

هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	غاية الهدف الإنمائي للألفية
◀▶ التغيير في حدود ± ٥٪	تحقق بالفعل الهدف المحدد أو من المتوقع تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥ أو معدل الانتشار< ٥٪
▼ خُفِّض العدد بأكثر من ٥٪	التقدم غير كاف لتحقيق الهدف المحدد إذا استمرت الاتجاهات السائدة
▼* هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية قد تحقق	لا تقدم ولا تدهور
▲ ازداد العدد بأكثر من ٥ في المائة	
غ ط لم يجر تقييمه	

٥- لا توضع في الاعتبار البلدان والمناطق والأقاليم التي لم توجد بشأنها بيانات كافية لإجراء التقييم. وهذه تشمل ما يلي: أروبا والإقليم البريطاني في المحيط الهندي وأندورا وأنغويلا وبالاو والبحرين وبوتان وبورتوريكو وتوفالو وتوكيلاو وتونغا وجبل طارق وجزر بيتكيرن وجزر تيركس وكايكوس وجزر فايرو وجزر فيرجن البريطانية وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر كانتون وإنديربيري وجزر كايمان وجزر كوك وجزر كوكوس (كيلينغ) وجزر مارشال وجزر ماريانا الشمالية وجزر واليس وفوتونا وجزيرة جونسون وجزيرة رينيون وجزيرة كريسماس وجزيرة ميدواي وجزيرة نورفولك وجزيرة ويك وساموا الأمريكية وسانت بيير وميكيلون وسانت هيلانا وسان مارينو وسنغافورة والصحراء الغربية وعمان وغرينلاند وغوادلوب وغوام وغيانا الفرنسية وغينيا الاستوائية وقطر والكرسي الرسولي وليختنشتاين ومارتينيك وموناكو وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو ونيوي والهند.

التكوين القطري للتجمّعات الخاصة:

٦- تشمل البلدان التالية: إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وأنغولا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي ورواندا وزامبيا وساموا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وفانواتو وكمبوديا وكيريباس وليبريا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وميانمار ونيبال والنيجر وهايتي واليمن.

٧- تشمل البلدان التالية: إثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وأفغانستان وأوزبكستان وأوغندا وباراغواي وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتركمانستان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وليسوتو ومالي وملاوي ومنغوليا ونيبال والنيجر.

٨- تشمل الدول الجزرية التالية: أنتيغوا وبربودا وبابوا غينيا الجديدة وبربادوس وبليز وبولينيزيا الفرنسية وترينيداد وتوباغو وتيمور - ليشتي وجامايكا وجزر أنتيل وجزر البهاما وجزر سليمان وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا والرأس الأخضر وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسانت كيتس ونيفس وسان فينسِنت وغرينادين وسانت لوسيا وسورينام وسيشيل وغرينادا وغيانا وغينيا وغينيا بيساو وفانواتو وجزر فيجي وكاليدونيا الجديدة وكوبا وكيريباس وملديف وموريشيوس وهايتي وهولندا.

٩- وهي تشمل ما يلي: إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وأوغندا بنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزمبابوي وسيراليون والصومال وطاجيكستان وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وقيرغيزستان وكمبوديا وكينيا وليبريا ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وميانمار ونيبال والنيجر وهايتي.

١٠- وهي تشمل ما يلي: الأراضي الفلسطينية المحتلة وأرمينيا وألبانيا وإندونيسيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وباكستان وبليز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتيمور - ليشتي وجزر سليمان والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا وجورجيا وجيبوتي والرأس الأخضر وزامبيا وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا والسلفادور والسنغال وسوازيلند والسودان والعراق وغانا وغواتيمالا وغيانا وفانواتو والفلبين وفيجي وفييت نام والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وكيريباس وليسوتو ومصر والمغرب ومنغوليا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند وهندوراس واليمن.

١١- وهي تشمل ما يلي: إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وإندونيسيا وأوزبكستان وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا وجورجيا وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي وسري لانكا والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وطاجيكستان والعراق وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو والفلبين وقيرغيزستان والكاميرون وكمبوديا وكوت ديفوار والكونغو وكيريباس وكينيا وليبيريا وليسوتو ومالي ومدغشقر ومصر وملاوي ومنغوليا وموريتانيا وموزامبيق ونيبال والنيجر ونيجيريا ونيكاراغوا وهايتي والهند وهندوراس واليمن.

١٢- وهي تشمل بالإضافة إلى البلدان المذكورة في الجدول ما يلي: جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلند وسيشيل والصومال وغابون وغامبيا وغينيا بيساو وليسوتو وموريتانيا وموريشيوس.

١٣- وهي تشمل بالإضافة إلى البلدان المذكورة في الجدول ما يلي: أفغانستان وملديف.

١٤- وهي تشمل بالإضافة إلى البلدان المذكورة في الجدول ما يلي: بروني دار السلام وتيمور ليشتي وميانمار.

١٥- وهي تشمل بالإضافة إلى البلدان المذكورة في الجدول ما يلي: الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق.

١٦- وهي تشمل بالإضافة إلى البلدان المذكورة في الجدول ما يلي: أنتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر الأنتيل وجزر البهاما ودومينيكا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسان فينسِنت وغرينادين وغرينادا.

١٧- وهي تشمل بالإضافة إلى البلدان المذكورة في الجدول ما يلي: بليز وسورينام وغيانا.

١٨- وهي تشمل ما يلي: بابوا غينيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وجزر سليمان وساموا وفانواتو وجزر فيجي وكيريباس ونيو كاليدونيا.

الرموز:

<٠,٥ عدد منْ لديهم نقص في التغذية هو أقل من ٠,٥ مليون شخص.

<٥ نسبة منْ لديهم نقص في التغذية هي أقل من ٥ في المائة.

غ ط = غير منطبق.

غ م ح = غير مهم إحصائياً.

المصدر: تقديرات المنظمة.

٢٠١٢

حالـة
إنعدام الأمن الغذائي في العـالم

النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية

يقدم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢ تقديرات جديدة عن نقص التغذية بالاستناد إلى منهجية منقحة ومحسنة. وتبيّن التقديرات الجديدة أن التقدم المحرز في تخفيض مستويات الجوع خلال السنوات العشرين الماضية كان أفضل مما كان يعتقد في السابق، وأنه نظرا للجهود المتجددة، قد يكون من الممكن بلوغ هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٥، الذي يشكل أحد الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص المزمن في التغذية لا يزال مرتفعا بشكل غير مقبول، ويظل استئصال شأفة الجوع أحد التحديات العالمية الكبرى.

كما يناقش تقرير هذه السنة دور النمو الاقتصادي في تخفيض مستويات نقص التغذية. فالنمو الاقتصادي يضطلع بدور أنجع في الحد من الفقر والجوع عندما يزيد من فرص العمل والدخل التي يمكن للفقراء الاستفادة منها. وغالبا ما يكون النمو الزراعي المستدام فعالا في الوصول إلى الفقراء لأن معظم الفقراء والجوعى يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في جزء كبير من سبل كسب عيشهم. لكن النمو لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين التغذية للجميع. فالسياسات والبرامج التي تضمن تحقيق نمو "يراعي التغذية" تشمل دعم زيادة التنوع الغذائي، وتحسين الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والخدمات الصحية، وتثقيف المستهلكين بشأن ممارسات التغذية ورعاية الأطفال المناسبة.

ويستغرق النمو الاقتصادي وقتا طويلا للوصول إلى الفقراء، وقد لا يصل إلى أشد الناس فقرا. لذلك، تكتسي الحماية الاجتماعية أهمية بالغة في القضاء على الجوع في أسرع وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية الاجتماعية، عندما تكون منظمة بشكل صحيح، تعزز أيضا النمو الاقتصادي من خلال بناء رأس المال البشري ومساعدة المزارعين على إدارة المخاطر حتى يتسنى لهم اعتماد تكنولوجيات محسنة. وأخيرا، يقتضي إحراز تقدم سريع في تخفيض مستويات الجوع اتخاذ إجراءات حكومية لتوفير السلع والخدمات العامة الرئيسية ضمن نظام حوكمة يستند إلى الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

THE STATE OF FOOD INSECURITY
IN THE WORLD - 2012

ISBN 978-92-5-607316-7

9 789256 073167

I3027Ar/1/12.12